ʻSharḥ; al-Fawāʼid al-wāfiyah bi-ḥall mushkilāt al-Kāfiyah.

ʻJāmī

هذا كتاب شرح جامى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر فى المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها فى سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لان هذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقى الا بالله فهو حسبى ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان يجعله جزءاً منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءاً من كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءاً من افراد الكلام ومفهومها جزءاً من مفهومه فقال **الكلمة** قيل هى والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما فى النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافات بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية

بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك لواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة

على السنة النحاة **لفظ** اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف

النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكماً

مهملا كان او موضوعاً مفرداً كان او مركباً واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب

واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل

له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه

قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا

القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير

داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد زائد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة

وللطافة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث

متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه

متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم

ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم

وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم

مكان بمعنى المقصد او مقصد ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى

ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة

بالطبع اذ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا

بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض

الالفاظ بازاء بعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم

من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة

والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها

قوله بل بازاء مفهوم مفهوم كلي آه فالاسم مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معنى آه واعترض بان هذا ايضا
مفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع بازائه وفيه انه يرجع
الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب في الجواب انه موضوع لمفهوم اجمالي مفرد عبر عنه بهذه الكلمات وحيث انه الملاحظة فهو حد انه مفرد

لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ
وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف و
الجملة والخبر وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة
مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هنا مفهوم كلي هو الموضوع
له في الحقيقة **مفرد** وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه تعسف
لانه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما ارتكب في مثل من قتل
قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من نكتة
في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على
الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال
من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما
على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وبقيد الافراد يخرج
المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج بهذا القيد عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها
مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة ويعرب باعراب واحد
ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم
النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة
الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل
الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم
يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم
منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في
هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء

من وراء الجدا على وجود الالفاظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة

لابد من ذكر الوضع كما في المفصل فهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام

الثلاثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما

من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل

الكلمة عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا

تدل على معنى في نفسها بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية

وسيجئ تحقيق ذلك في مباحث حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها

الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة

والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو

في طرف اي في جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما سيعرف والقسم الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم

عنها باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى يفهم احد الازمنة الثلاثة

ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني

وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو

لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة

على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل وهو سمي

به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة

حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم بذلك اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على

معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة

الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة

بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الاسم بالاقتران

قوله الكلام في اللغة اه الالف واللام في الكلام
مثلها في الكلمة قال بعض المحققين ومن المعاني اللغوية
للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام كما في القاموس
ولا يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان
يجعل النقل عنه اليه انتهى وهو كلام عجيب يشار اليه
الشهيد الثاني رحمة الله عليه في شرح اللمعة نعمة الله

بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع **الكلام** في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة **ما تضمن** اي لفظ تضمن **كلمتين** حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد** اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين

جوز الشارح الهندي مع هذا ان يكون الباء اما للاستعانة او للالصاق او للمصاحبة نعمة الله

حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما لفظ يتناول المهملات و المفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية و بينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب دخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسند احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به وصرح بصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فيخرج بكو

يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا في

ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند به وفي بعض

النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة ثلثة منها من جنس

واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم وحرف فعل

وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد من مسند ومسند اليه وهما لا

يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان

وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف احدهما مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب

الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى في ادعو الاسم ما دل اى كلمة دلت على

معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في ايضاح

شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه

في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك

قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه

ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره

كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك

تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشىء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان

معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو

بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه

وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل

من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية

ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه

الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد

ولحد من جزئيات الخصوص المتعقل من حيث انها آلات لمتعلقاتها والآت لتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه
وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل
منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا
بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها
واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه
وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور
في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في
وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى بيتهما على صحة ارادة كلا المعنيين
ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار
كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا
يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف
الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافا الى متعلقات
مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة
في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار
معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد
بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر

المصادر الاصلية سواء كان لتلك الافعال مصادر صريحة نحو ويدبا فانه قد يستعمل مصدره ايضا او غير صريح نحو

هيهات فانه وان لم يستعمل مصدره الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقا او عن مصادر التي كانت في الاصل اصوات

نحو صه او عن الظروف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك به فليس لشيء منها الدلالة على احد

الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد الافعال

بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين

معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين بعض في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على واحد معين

الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وبين الدلالة وبين الارادة بون ولما فرغ من بيان

حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفته به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع

الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به

ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة

كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان

شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي

اختيار اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها

همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة

وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه

موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل

والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل

على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذا ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا و

منها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا

كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل

الى الاسم فينبغي ان يدخل بالاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية

للعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه
بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامها الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى
تعريفه وبيان اقسامها على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم
به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على دخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذي في
الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه
وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف
وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقعان
مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يوجه هذا بتاويل المصدر يوم نفع الصادقين فالاضافة
سواء اريد المضاف منهما او المضاف اليه او النسبة التي بينهما ومنع اختصاصها بالاسم ان يكون
بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناها بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو
اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم
من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد وهو
في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد
عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك
من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل
وان كان عند صاحب ... فيه ما لا يليق
اي مبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج
هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها المبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل
الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلاقة

اللفظی والتقدیری اعمّ من ان یکون حقیقة او حکما کما اشرنا الیه لئلا ینتقض بمثل قولنا
رایت احمد ومررت باحمد وبقولنا رایت مسلمین ومررت بمسلمین مثنا او مجموعا فانه قد
اختلف العوامل فیه ولا اختلاف فی اخر احمد حقیقة بل حکما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة
النصب بعد الجار علامة الجر وکذا الحال فی التثنیه والجمع اخر المعرب فی هذه الصور یختلف
باختلاف العوامل حکما لا حقیقة فان قلت لا یتحقق الاختلاف لا فی اخر المعرب ولا فی العوامل
اذا رکب بعض الاسماء المعدودة غیر المشابهة لمبنی الاصل مع عامله ابتداء اذ لا یترتب علیه
اختلاف الاعراب بل هناک حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حکم اخر من احکام
المعرب الاختلاف حکم اخر فلو لم یدخل احد الحکمین فی الاخر لا فساد فیه فان للمعرب احکاما
کثیرة لم یذکرها ههنا فلیکن هذا الحکم ایضا من هذا القبیل غایة الامر ان هذا الحکم لا یکون من
خواصه الشاملة **الاعراب** ای حرکة او حرف **اختلف اخره** ای اخر المعرب
من حیث هو معرب ذاتا او صفة به ای بتلک الحرکة او الحرف وحین اراد بما الموصولة الحرکة
او الحرف لا یرد العامل والمقتضی ولو ابقیت علی عمومها اخرجا بالسببیة المفهومة من قوله به
فان المتبادر من السبب هو السبب القریب والعامل والمقتضی من الاسباب البعیدة وبقید الحیثیة
خرج حرکة نحو غلامی لانه معرب علی اختیار المصنف لکن اختلاف هذه الحرکة علی اخر المعرب لیس
من حیث انه معرب بل من حیث انه ما قبل یاء المتکلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا
لکن المصنف اراد ان ینبه علی فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم الیه قوله لیدل علی المعانی
المعتورة علیه کانه اراد هذا المعنی حیث قال لیس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد
واللام فی لیدل متعلق بامر خارج عن الحد یعنی وضع الاعراب المفهوم من فحوی الکلام
بعید عن الفهم غایة البعد واللام فیه متعلق بقوله اختلف اخره یعنی لیختلف اخره **لیدل**
الاختلاف او ما به الاختلاف **علی المعانی** یعنی الفاعلیة والمفعولیة والاضافة **المعتورة**
علی صیغة اسم الفاعل **علیه** ای علی المعرب متعلق بمعتورة علی تضمین مثل معنی الورود

الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحدا بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المختلفة المقتضية للاعراب المعرب
متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف اخر المعرب
فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب باختلاف تلك المعانى
وانما جعل الاعراب فى اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولاشك
ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها متاخرا عن الدال عليه وهو نافع جدا من اعز به
او ضحه فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية ومن عرب معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه
ح ازالة الفساد سمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة
رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات التى هى الحركات الاعرابية ولا يطلق على الحركات
البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية
على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا فى الحقيقة او حكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اى علامة
كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة اى علامة
كون الشيء مضافا اليه وانما كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها كما فى
الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعلية لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل
للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
له والعامل لفظيا كان ومعنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المذكورة
على المعرب المقتضية للاعراب ففى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها
وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل
اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا
مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الاسم الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما

سالما ولم يكن غير منصرف كرجل وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما

ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة

فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما **بالضمة رفعا** اي حالة

الرفع **والفتحة نصبا** اي حالة النصب **والكسرة جرا** اي حالة الجر فنصب قوله رفعا و

نصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني

رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة **جمع المؤنث**

السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم **بالضمة رفعا والكسرة**

نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب

فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات **غير المنصرف بالضمة**

رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد

اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها

وهنوك الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء

الاربعة منقوصة واوية وفوك هو جوف اوي الامرها اذ اصله فوه **وذو مال** وهو لفيف مقرون

بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف والى الاسم الظاهر دون الضمير لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس و

هذه الاسماء الستة **بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا** لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة

اذ مصغرها معربة بالحركات نحو اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك موحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب

باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة **مضافة** لانها ان كانت مكبرة وموحدة

ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة و

الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها وكم

في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما اختار واهذه الاسماء الستة

لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا

ثقلت ضمة الواو الى الواو وحذفت تخفيفا وضمت الدال

للاتباع والنهاية الطبقوا

ان اصله ذوو وهو اصوب

مما علم بخلاف سائر الاسماء المحدودة لأن الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحرف المحذوف عند

المثنى وما الحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اى حال كون كلا او

كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي

الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي

هو الاصل روعي فيه جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته

تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت

بكلا الرجلين واذا اضيف الى مضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف

الذي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف

بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة

لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح

ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيئ جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي اصطلاحا وهو الجمع بالواو

والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق به

هو الذي جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين

ليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة

واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ

تدل على معان معينة ولا تعين في المجموع فاعرابها بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى

مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية

والجمع فيناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب

بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة

للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف للتثنية لوقع الالتباس ولو خص المثنى

بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو

قوله والواو فالواو لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة والو كذلك واجاب بعضهم بان الواو في معرض التغيير فلم يعتد به واخرون بان الواو لما قام مقام الضمة صارت كأنها ضمة

نحو يضربن وضربنا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الثانى فى التثنية لخفة
الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام ولما
فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى
والتقديرى الذى اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظى
ما عداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه
اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب
بالحركة الذى فى اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة لالتقاء
الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب
بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول
العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فما ذهب اليه بعض من ان
اعراب مثل هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى احوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا
فى هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على
تعذر اى ثبت الاستثقال فى محل الاعراب بان يكون قابلا للحركة الاعرابية لكن يكون ظهورها فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى اخره ياء
مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضى رفعا و
جرا اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو
مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون
فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير
الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاء مسلمى فان اصله مسلمون
سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء
وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع

الرفع تقديرًا بخلاف حالتي النصب والجر فان لا ادغام لامتناع الياء عن حقيقتها فان الياء المدغم فيها
ياء وقد يكون الاعراب بالحرف تقديرًا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم و
مررت بابي القوم فانه اسقط حرف الاعراب عن التلفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظًا بل صار تقديرًا
واللفظي اي الاعراب الملفوظ به **فيما عداه** يعني فيما عدا ما ذكرنا مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على
قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال **غير المنصرف ما** اي اسم معرب
فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيما سيجيء ذكره **من علل تسع او** علة **واحدة**
منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة **مقامهما** اي مقام تينك العلتين بان تؤثر
وحدها تاثيرهما **وهي** اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها
حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع **عدل ووصف وتانيث**
ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطفهما تين العلتين من الواو الى ثم لمجرد
المحافظة على الوزن **والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول**
تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف
فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا وخبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة
الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة
والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف
عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل
على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني
ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة
علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحدة او القول بانها تسعة تقريب لها
الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها تسعة

قوله من قبله اخوه فاخوه فاعل راكبا
والظرف اعني من قبله متعلق براكبا والمعنى
جاءني زيد حال كونه راكبا اخوه من قبله فكونه الا
ان الفعلية هنا زائدة وعيا كمن في كلمة وان
امكن ان تكون من قبلها ايضا نعم آه

لتشعر بقربه لها الى ما هو مقصود من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال **مثل عمر** مثال للعدل **واحمر** مثال للوصف **وطلحة** مثال للتانيث **وزينب** مثال للمعنوي وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي **وابرهيم** مثال للعجمة **ومساجد** مثال للجمع **ومعدي كرب** مثال للتركيب **وعمران** مثال للالف والنون **واحمر** مثال لوزن الفعل **وحكمه** اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما **ان لا كسر فيه ولا تنوين** وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون زائدتان فرع المزيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي **ويجوز** اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري **صرفه** اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم **للضرورة** اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع ان منع صرفه اما ان يخرجه عن الوزن او انه يخرجه عن السلاسة

اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فان الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف تشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري

ضرورية عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلم على خير الانام وسيد
حبيب اله العالمين محمدي بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رءوف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد
بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة او
للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر
مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا اجتمع في سلاسلا التناسب
المنصرف الذي يليه اعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا لامثال الجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف
الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل
التسع علتان مكررتان فان كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى
الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف
والحركات والسكنات كمساجد مصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف
التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاك لها
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فنجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا
بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو
عرض اللزوم لها بعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون
الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي
عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية
ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت
اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا

فلا نم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة
عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب بناء على اقوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا
تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه ولا حاجة
في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا اثلث ومثلث و
جمع وعمر واخر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب
اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة
فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول
وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا يدل
غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق
العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقيا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق
يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث فان الدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما
وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها في ما وضعا له
واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها

احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي
عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او الضمة الاخرى مثلها نحو حينئذٍ
وقبل وبعد ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الآخرين وجمع جمع
مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر في حمراء
وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جمعا
او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر
الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كأنيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو
القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فالشذوذ في هذه الجمعية
ولا قاعدة للاسم المخرج لئلا يلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين
الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى
تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وزفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا
العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجود غير منع
الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر مثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد
ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا
العدل في هذا الباب حملا له على نزال اولى الاعلام المؤنثة مثل حضار وقطام فانهما مبنية وليس فيها
الا سببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر
العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل
سبب منع الصرف وهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم

اكثرهم فان الاثلين منهم لم يجعلوا ذوات الاربع مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عدلها عليها **الوصف** وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معنا مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف **وشرطه** اي شرط الوصف في سببية منع الصرف **ان يكون وصفا في الاصل** الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه **فلا تضره** بان يخرج عن سببية منع الصرف **الغلبة** اي غلبة **الاسمية** على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة **فلذلك** اي لكن المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة **صرف** لعدم اصالة الوصفية **اربع** في قولهم **مررت بنسوة اربع وامتنع** من الصرف لعدم مضرة الغلبة **اسود وارقم** حال كونهما اسمين **للحية** الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض **وادهم** حال كونه اسما **للقيد** من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد وان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن الفعل والوصف في الاصل والحال **وضعف منع افعى** اسما **للحية** على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعو التي هي الخبث **وكذلك** ضعف منع **اجدل للصقر** على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة **واخيل للطائر** اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية لانها لم يقصد بها

قوله وضعف منع امراة فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية منع غير محقق ضعف منع الصرف ...

بها المعانی الوصفیة مطلقا لا فی الاصل ولا فی الحال مع ان الاصل فی الاسم الصرف **التانیث** اللفظی

الحاصل **بالتاء** لا بالالف فانه لا شرط له **شرطه** فی سببیة منع الصرف **العلمیة** ای علمیة الاسم

المؤنث لیصیر التانیث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامکان ولان العلمیة لها وضع ثان کل

حرف وضعا للکلمة علیه لا ینفک عن الکلمة **و** التانیث **المعنوی کذلک** ای کالتانیث اللفظی بالتاء

فی اشتراط العلمیة فیه الا ان بینهما فرقا فانها فی التانیث اللفظی بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفی المعنوی شرط

لجوازه ولا بد فی وجوبه من شرط آخر کما اشار الیه بقوله **وشرط تحتم تاثیره** ای شرط وجوب تاثیر

التانیث المعنوی فی منع الصرف احد امور الثلثة **زیادة علی الثلثة** ای زیادة حروف الکلمة علی

الثلثة مثل زینب **او تحرک** الحرف **الاوسط** من حروف الثلثة مثل سقر **او العجمة** مثل ماه وجور

وانما اشترط فی وجوب تاثیر التانیث المعنوی احد امور الثلثة لیخرج الکلمة بثقل احد امور الثلثة من الخفة

التی من شانها ان تعارض ثقل احد السببین فتزاحم تاثیره وثقل الاولین ظاهر وکذا العجمة لان لسان العجم

ثقیل علی العرب **فهند یجوز صرفه** نظرا الی انتفاء شرط تحتم تاثیر التانیث المعنوی اعنی احد امور الثلثة و یجوز

عدم صرفه نظرا الی وجود سببین فیه **و** لفظ **زینب** علما للمراة **و سقر** علما للطبقة من طبقات النار **وماه و جور**

علمین للبلدتین **ممتنع** صرفها اما زینب فللعلمیة والتانیث المعنوی مع شرط تحتم تاثیره وهو الزیادة

علی الثلثة واما سقر فللعلمیة والتانیث المعنوی مع شرط تحتم تاثیره وهو تحرک الاوسط واما ماه وجور

فللعلمیة والتانیث المعنوی مع شرط تحتم تاثیره وهو العجمة **فان سمی به** ای بالمؤنث المعنوی **مذکر**

فشرطه فی سببیة منع الصرف **الزیادة علی الثلثة** لان الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث قائم

مقامها **فقدم** وهو مؤنث معنوی سماعی باعتبار معناه الجنسی اذا سمی به رجل **منصرف** لان التانیث

المعنوی الاصلی زال بالعلمیة للمذکر من غیر ان یقوم شیء مقامه فی العلمیة وحدها لا تمنع الصرف **و عقرب**

وهو مؤنث معنوی سماعی باعتبار معناه الجنسی اذا سمی به رجل **ممتنع** صرفها لانه وان زال التانیث

بعلمیته للمذکر فالحرف الرابع قائم مقامه بدلیل انه اذا صغر قدم لم یظهر التاء المقدرة کما تقتضیه قاعدة

التصغیر فیقال قدیمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر یقال عقیرب من غیر اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم

قائم مقام ضعقرب اذا سمّي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بلجام لا يمتنع الصرف لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا المختار لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فيجوز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبر هيهنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يبقى سكون الوسط لاحدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع

مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد صالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهم وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهو قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها والمعتبر الصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يعتبر الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت بذلك ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فيؤثر بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغيرها فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فالجمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليستا سببا منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر كونه علما للضبع غير منصرف وشبهه لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر يعني عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس لعظمه منع

منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية
والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير
مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون
اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية **وسراويل** جواب
عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجعلنا جعل الجمع
اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية
فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو **اذا لم يصرف** وهو الاكثر
في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت **فقد قيل** في التفصي عنه **انه اسم اعجمي**
ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه **حمل** في منع الصرف **على موازنه** اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم
ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على
هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب على الاسباب
التسعة وهو الحمل على الموازن **وقيل** هو اسم **عربي** ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
الكثير **لكنه جمع سروالة تقديرا** وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا
الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قد حفظ هذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل
سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل **فاذا صرف** اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه **ونحو جوار** اي كل جمع منقوص على
فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي **رفعا وجرا** اي في حالتي الرفع والجر **كقاض** اي حكمه
حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاء
قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب
لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم

بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ فى قولك جاءنى جوارٍ جوارىٌ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوف وقيل عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حاله حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب ثبات الياء فى حالة الجر كما فى حالة النصب نحو مررت بجوارى كما تقول رايت جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما فى حالة الرفع فاصل جوارٍ جوارىُ بالضمة بلا تنوين فحذف الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال فى الحالتين كما عرفت **التركيب** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم ونصير علمين **شرطه العلمية** لما من الزوال فيحصل له قوة تؤثر بها فى منع الصرف **وان لا يكون باضافة** لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف والى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه ما يضا اعنى منع الصرف **ولا اسنادا** لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية فى حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها تغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو من احكام المعرب فان قلت كان الواجب على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يكن بنائها اصلا فلذلك احتاج

لاحتاج الى اخراجها **مثل بعلبك** فانه علم لبلد مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه
البلدة مركب جعل اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما **الالف والنون**
المعدودتان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وتسميان مضارعتين اي المضارعتين
لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما **ان كانا في اسم**
يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا تدل على ذات ما ولوحظ معها صفة من
الصفات كرجل وفرس وبدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة والمراد بالاسم المذكور
ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة **فشرطه** اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف واقتضاء
باعتبار انهما سبب واحد فقط في ذلك الاسم امتناعهما من الصرف **العلمية** تخفيفا للزوم زيادتهما
او لمنع التاء فتحقق مشابهتهما بالفي التانيث **كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة** اي ان
كان الالف والنون في صفة فشرطها انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه لتبقى مشابهتهما لالفي
التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة **وقيل شرطه وجود فعلى** لانه متى كان
مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فتبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها **ومن ثمة** اي ومن اجل المخالفة
في الشرط **اختلف في رحمن** في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة
لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى
مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف **دون سكران** فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين
لان مؤنثه سكرى لا سكرانة **وندمان** فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان
مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة **ووزن الفعل** وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر
لا يكتفى في سببيته لمنع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين **اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل**
بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل **كشمر** على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير.

التسمية فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما الفرس وكذلك بذّر لماء وعثّر لموضع وخضّم لرجل

نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلّم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء

العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح ذلك في الاختصاص ومثل ضُرِبَ على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص

فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل

ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة أو يكون غير مختص لكن يكون في أوّله اي اول وزن الفعل

او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل

زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل للتاء اي ما يكون على وزن الفعل وما كان على وزن الفعل غير قابل

للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل فلو اعتبر قبول التاء قياسا

بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فانه يلحق التاء به لكنه كذلك

يكون فيها ساكنا لا استوى فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع

من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمّه اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر

عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية

على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية

المحضة او مع شرطيتها للسببية الاخرى واحترز به عن العلمية التي تجامع الالف للتانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد

منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد

ورأيت زيدا اخر فانه يراد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم لكل فرعون

موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبيّن اي ظهر حين بيّن اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها

اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما هي اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث

بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة

بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء متصل من الاستثناء الاول اي لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط

فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر

واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء من لا منصرف بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد سببيه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا ورد على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه معدول من اصمت بضم الميم وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدل عنه واجيب بان هذا امر غير محقق لجواز ان يكون اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فلا وزن التي يتحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بل لا بد من اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وهما العدل والعلمية والتانيث ثم اشار الى الاستثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المذكور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ ظاهرا موافقا لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ان ذلك انصرف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير مخفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج منه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه خصوصا افعل اسما وان كان معه من فالنصرف بالاختلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير اي انما خالف سيبويه الاخفش لا لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زال العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية قلت فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان

قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وفيه بحث لما

خلاف الاصل اعني منع الصرف فيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وادهم مع زوال الوصفية عنهما

وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان اسم للحية السوداء

وادهم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها

في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية

قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو

الفعل او الالف والنون المزيدتين وهذا القول الظاهر لما اعتبر بقاء الوصف الاصلي بعد التنكير

وان كان زائلا لوجب ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية

عند المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما

باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه الوصفية الاصلية و

يمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار

المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف

واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وادهم فان قلت التضاد انما هو بين

الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية

والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد وجود الضد

الاخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن

وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته

غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان

الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف

في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم

انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم على اللام

اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فبقي الكسر بحاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل والبغال وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات **هو** اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد **ما اشتمل** اي اسم اشتمل **على علم الفاعلية** اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء **فمنه** اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل **ما** اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا **اسند اليه الفعل** بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات واعتبر التابع بتعريفه

ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول نحو اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم المفعول واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه ما اسند اليه الفعل الاسناد الى ضمير شيء اسناده اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه ولا يتقدم عليه وجوبا لتخرج المبتدأ المقدم عليه خبره نحو من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند اليه الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريق قيام الفعل وشبهه به اي بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل و مثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل و

الاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل فعله المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لاجل الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير فهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني في ذلك لقول الشاعر

جزى ربه عني عدي بن حاتم ❊ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي

بل الى المسند الذى يدل عليه الفعل اى جارية المجرى واذا انتفى الاعراب اللفظى الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بان لا يوضع لفظا فيهما اى فى فاعل الفعل المتقدم ذكره صريحا وفى الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى ومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب معنى الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا نحو ما ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شئ قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد فيفيد انحصار كل منهما فى الآخر وهو خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر ههنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمروا الا زيد

فائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره اي غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل قولك زيد فيما اذا كان جوابا للسؤال المحقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزء منها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال المقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد بنصب يزيد على البناء للفاعل فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة خصمه لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخوانيته ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني و ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وقد يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل القرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فيقدر الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف

يحذف وجوبا وهو استحالة الاول المفسر باستحالة الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه فمعنى ولا يجوز ان يكون حذفه وقوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذف اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقدر نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون جملة فعلية **واذا تنازع الفعلان** لا بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان **ظاهرا** اى اسما ظاهرا واقعا **بعدهما** اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا اذ الحرف ولا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت **فقد يكون** اى تنازع الفعلين **في الفاعلية** بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له ويكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية **مثل ضربني واكرمني زيد** وقد يكون تنازعهما **في المفعولية** بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر

الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا او قد يكون
تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية
اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمرا وليس هذا
قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم
ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا
هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ولهذا انما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال
الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت
زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم
مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويزهم اعمال الاول ويختار النحاة
الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويزهم اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الا
قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبه لانه مذهب النحاة الاكثر
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على
موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع
في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي
فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر ثمرة الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما

كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته واضمرته تقول ضربني واكرمني الزيد ضربني واكرمني الزيدان واكرمني الزيدون ضربني واكرمهما الزيدان ولا يلزم حذف ولا اضمار قبل الذكر الا في باب التنازع او الاضمار بعد الذكر كما في صورة اخر الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمني زيد هو ورواية المتن غير مشهورة عنده وحذف المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة **وان اعملت الفعل الاول** كما هو مختار الكوفيين **اضمرت الفاعل في الفعل الثاني** لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا حذف ولا اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز **واضمرت المفعول في الفعل الثاني** لو اقتضاه **على المذهب المختار** ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني غير المذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد **الا ان يمنع مانع** من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار **فتظهر المفعول** فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا جئت باعمال حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لوحظ المفعول الثاني اسنادا الى انتصاب ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس

ولو انّما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال

حيث لو انه توجه الفعلان الى ... كفاني

كفاني ولم اطلب اي اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره امرء القيس فاول
نثرا اي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال **قول امرء القيس كفاني ولم اطلب**
قليل من المال الكسر منه اي من باب التنازع **لفساد المعنى** على تقدير توجه كل من كفاني ولم
اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه
المنافي لكل منهما وذلك لان لفظ لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا
والمنفي مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل
عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحاصل
المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى
مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة
فاعلا **كل مفعول حذف فاعله** اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لابسه كونه فاعلا
لفعل متعلق به **واقيم هو** اي المفعول **مقامه** اي مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبهه اليه **وشرطه**
اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا **ان تغير صيغة**
الفعل الى فعل في الماضي المجهول **ويفعل** في المضارع المجهول نيابتا ولا مثل افتعل واستفعل او
يفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة المزيدة فيها **ولا يقع** موقع الفاعل **المفعول**
الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون
اسنادا تاما لزوم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب
زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام **ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت**
اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا **والمفعول له** بلا لام لان النصب مشعر بالتعليل
فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب **والمفعول معه**

عرفه وذلك في ذلك لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب ان قلت
نفي الطلب المستلزم يكون اخص من الطلب وتكون اخص لا يستلزم نفي
العام قلنا المراد بالسعي هنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب
البليغ غفور

معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذا اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت
واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فكما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام
الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف
ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع
الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل
عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر
المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف
الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة
الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن
اي وان لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان
يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي
زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول
الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل
فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به
عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا
يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا
القسم فانهما لا يكونان الا مسندا او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن وجائز ومجراها

مجراها كقريشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وألف الاستفهام ونحو هل وما ومن وعن
سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام او نفي مع قبح والاخفش يجوز ذلك حسنا وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل
ومعموله الذي هو من بأجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فعلا لكونه كالجزء رافعة
لظاهر وما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم
واحترز به عن نحو قائمان الزيدان لان في قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان فعلا لهذا الظ
لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي وأقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واحترز به عما
اذا طابقت مثنى نحو أقائمان الزيدان او مجموعا نحو أقائمون الزيدون فانها خبر ليس الا جاز الامران
كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما
عليه فههنا ثلث صور احدها أقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وأقائمان خبرا مقدما
عليه وثانيها أقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة وثالثها أقائم
زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان
الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على نصب في نصرت بل انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس باسم المسند اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه
لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك
ان تقول المراد بالمسند به المسند به الى المبتدأ او يجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا واعلم
ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء او ليسند
هو الى شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم

لبعضها لا الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر فاللفظ الحروف كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر
وعلى هذا لا يكونا مجردين عن العوامل اللفظية **واصل المبتدا** اى ما ينبغى ان يكون المبتدا عليه
اذا لم يمنع مانع **التقديم** على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة
على احوالها **ومن ثم** اى ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم **في داره زيد**
مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم **وامتنع** قولهم **صاحبها
في الدار** لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذى اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا
ورتبة وهو غير جائز **وقد يكون المبتدا نكرة** وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة
معنا معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على
الاطلاق بل **اذا تخصصت** تلك النكرة **بوجه ما** من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها
فتقرب من المعرفة **مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك** فان العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره **ومثل في الدار رجل
ام امرأة** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار ويسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال
اى من الاثنين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الرجل
مبتدا وفي الدار خبره **ومثل قولك ما احد خير منك** فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي
فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد كذا كل
نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة **ومثل قولهم شر اهر ذا ناب** بتخصيص الفاعل
لشبهه به انه يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر فما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما
عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل
فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد يكون خيرا كما
اذا كان بمجئ حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان بمجئ عدو والمهر له بنباح غير معتاد يشابه يكون شرا لا
خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيه كذا وصف

حتّى يصحّ القصر فيكون المعنى شرّ عظيم لا حقير اهرّ ذا ناب في مثل هذا يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حال

ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف

بصفة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص لصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى

المتكلّم اذ اصله سلّمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال

اي سلام مني عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة

على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات ولكثرة الوجوه

الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقضّ الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها

وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة

داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل

زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان

الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بدّ في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ

من عائد يربطها به ذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع

المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ في نحو قل هو الله احد وقد يحذف

العائد اذا كان ضمير الغائب المنصوب بقرينة نحو البرّ الكرّ بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي

الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البرّ والسمن لا يسعّر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف

زمان او مكان او جارّا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا

مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدّر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما اذا قدّر فيه اسم

الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق

عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل

في الخبر هو الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب تقديمه لعوارض كما اشار اليه بقوله واذا كان

المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه

فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصور الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس هذا المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فيلتبس المبتدأ بالبدل او بالفاعل على هذا التقدير او على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل خبر صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر المتقدم مصححا له اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ

راجع الى شئ ملتبس بالمبتدأ متعلق اذ لو رجع اليه لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا

فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير المتعلق بالخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به لتعلق الجار بالمجرور او كان الخبر خبرا عن أنّ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد مبتدأ اى فان اخبر عنه وجب تقديم الخبر خوف لبس أنّ المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مزّ وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد جوّز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اقتصر فى المثال على الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فلا مشاحة عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى والحكم به عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط فى سببية الخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفى حكم الاسم الموصول الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف

وانما لم يجب دخول الفاء لانه لا يكون المبتدأ حينئذ فى هذا المعنى خالف الشرط فى جواز ترك الفاء فى جزئه نعم انتهى

بظرف فلہ درہم واما امثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذکور فقولہ تعالی قل ان الموت الذی
تفرون منہ فانہ ملاقیکم ومثل کل رجل یاتینی فلہ درہم هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او کل رجل الذی
هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فلہ درہم واما امثال الاسم المضاف الی النکرة الموصوفة باحدها فنحو
کل غلام رجل یاتینی او فی الدار فلہ درہم ولیت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا علی المبتدا
الذی یصح دخول الفاء علی خبرہ مانعان عن دخولہ علیہ انما کانت لمشابهة المبتدا والخبر
للشرط والجزاء ولیت ولعل یبطلان تلك المشابهة لانهما یخرجان من الخبریة الی الانشائیة والشرط والجزاء
من قبیل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا یقال لیت او لعل الذی یاتینی او فی الدار
فلہ درہم فان قیل باب کان وباب علمت ایضا مانعان بالاتفاق فما وجہ تخصیص لیت ولعل قیل تخصیصهما
بیان الاتفاق انما هو من بین الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجہ ذلك التخصیص الاهتمام ببیان الاختلاف
الواقع فیها والحق بعضهم بہ وسیبویہ ان المکسورة بهما ای بلیت ولعل فی المنع عن دخول الفاء
فی الخبر والاصح انها لا تمنع عنہ لانها لا تخرج الکلام عن الخبریة الی الانشائیة ویؤیدہ قولہ تعالی
ان الذین کفروا وماتوا وهم کفار فلن یقبل توبتهم فان قیل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولکن
بلیت ولعل فما وجہ تخصیص ان المکسورة بالالحاق وقیل بعضهم الذی الحق انهما هو سیبویہ فاعند
بقولہ وذکرہ ولم یعتد بقول من سواہ فلم یذکرہ مع ان کلا القولین لا یساعدهما القران وکلام الفصحاء
فما یدل علی عدم منع ان المکسورة عن دخول الفاء قولہ تعالی واعلموا انما غنمتم من شیء فان للہ خمسہ وقول الشاعر
فواللہ ما فارقتکم قالیا لکم ولکن ما یقضی فسوف یکون وقد یحذف المبتدا لقیام قرینة
لفظیة او عقلیة جوازا ای حذفا جائزا لا واجبا وقد یجب حذفہ اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد للہ
اهل الحمد ای هو اهل الحمد وانما وجب حذفہ لیعلم انہ کان فی الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
او غیر ذلك فلو ظهر المبتدا لم یتبین ذلك القصد ویجب حذفہ ایضا عند من قال فی نعم الرجل زید
ان تقدیرہ هو زید کقول المستهل ای المبتدا المحذوف وجوازا مثل المبتدا المحذوف فی قول المستهل
للهلال الواقع ضوءہ عند ابصار الهلال واللہ ای هذا الهلال واللہ بالقرینة الحالیة ولیس بلحن

حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلال لتوجه اليه الناظرون ويروه كما يرى وانما التزم بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا فلئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير قيام شئ مقامه مثل المحذوف وجوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب جزء اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان والخبر المحذوف وعيرسا مسده اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب التزم في موضعه اى في موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندى جعلت الناس كلهم عبيدى هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو ضربى زيدا راجلا وضربى زيد قائما اذا كان مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال في تمعنا الظرف لقائم مقام الخبر فلا يوضع هذا قبل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهى حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذى يظهر ان تقديره في نحو ضربى زيدا بلا نسبة قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا بلا نسبة قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذى

الذي هو ذو الحال لبقي ضربي زيدا بلا لبس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي

ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف بلا لبس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما

تقول راشدا المهدي اي سر راشدا المهدي او افعل هذا فيكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال

الكوفيون تقديره ضربي زيدا في حال كونه قائما حاصل فيجعلون قائما من متعلقات المبتدأ فيلزمهم حذف الخبر من غير

شيء يسد مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال

محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له

لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف

عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا

الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ

يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك قسمي وبقاؤك قسمي اي ما اقسم

به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر بمعنى واحد

ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها

اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل

وهو مرفوع بهذه الحروف لا بما لابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت

رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء اخر بعد دخول هذه الحروف

عليهما فقوله المسند شامل للخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه

الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاحداث اثرها فيهما لفظا

او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده

الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هي يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب

عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف فيلزم منه ان يكون المسند اليه ان قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى

ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثلا

٢ والثاني لكلام خبر ان واخواتها فلذا قيد به مجموع خبر ان واخواتها بعد دخول اهد ؟

مثل ان زيدا يقوم مؤوّل بقائم **مثل في انّ زيدًا قائم** فانّه مسند بعد دخول هذه الحروف
وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة
وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومحذوفا ومثبتا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بدّ من عائد ولا
يحذف الّا اذا علم والمراد انّ امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم
من ذلك انّ كلما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد
ومن ابوك ولا يجوز ان يقال انّ اين زيدا وانّ من اباك **الّا في تقديمه** اي ليس امره كامر خبر المبتدأ
في تقديمه فانّه لا يجوز تقديمه على الاسم كما جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لانّ هذه الحروف فرع
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما يتصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل **الّا ان يكون الخبر ظرفا** اي ليس امره كامر خبر المبتدأ
في تقديمه الّا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى انّ الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو انّ من البيان لسحرا وانّ من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا
يتوسع في غيرها **خبر لا التي لنفي الجنس** اي لنفي صفته اذ لا رجل في ثم مثلا لنفي القيام عن
الرجل لا لنفي الرجل نفسه **هو المسند** الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر انّ وكان وغيرها
بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر انّ فلا
يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه **نحو لا غلام رجل ظريف** فيها عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال كون الخبر محذوفا وجعل في الدار صفته بخلاف ما ذكر لانّ غلام رجل معرب منصوب لا يجوز
ارتفاع صفته على ما هو الظاهر **فيها** اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف لظريف ولا حال لانّ الظرافة
لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوعين
خبرها الظرف وغيره **ويحذف خبره** هذا حذفا **كثيرا** اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة
النفي عليه نحو لا اله الّا الله اي لا اله موجود الّا الله **وبنو تميم لا يثبتونه** اي لا يظهرونه في اللفظ

اطلاق المصدر والفعل على الأثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التميز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تأثرا ولا يعني بكونه مفعولا الا انه حاصل بسبب الفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل عفور

اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اله الا الله

ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير بين بجملو ما تري خبر لا في مثل لا رجل

قائم على الصفة دون الخبر **اسم ما ولا المشبهتين بليس** في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا

يعملان عملها **هو المسند اليه** هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه **بعد دخولهما** خرج به غير

اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم **مثل ما زيد قائما ولا**

رجل افضل منك وتمثيله بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في

النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما

مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا **وهو**

اي عمل ليس **في لا** دون ما **شاذ** قليل لنقصان مشابهة لا بليس لنفي الحال ولا لليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف

ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر

ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه

بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع

في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات هو ما اشتمل على**

علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة

او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين **فمنه** اي من

اي من المنصوبات ومما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول

عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة

المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له **وهو** اي المفعول المطلق

اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا

فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله

هذه الصحة انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح الاطلاق على كل من الخمسة فان مفهومه اصطلاحا ما وقع عليه لفائدة ولم يسند اليه

فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها **مذكور** صفة
للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا
كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو انا ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها
لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد **بمعناه** صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كان
بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
على الجزء فيخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور
لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل ولكن لا يخرج به مثل كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل
مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك
كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع
عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا
مانعا **وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد** ان لم يكن فيه مفهوم زيادة على ما يفهم من الفعل
والنوع ان دل على بعض انواعه **والعدد** ان دل على عدده **مثل جلست جلوسا** للتاكيد
وجلسة بكسر الجيم للنوع **وجلسة** بفتحها للعدد **فالاول** اي الذي للتاكيد **لا يثنى**
ولا يجمع لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد **بخلاف اخويه** اي الذين هما
للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او بفتحها **وقد يكون المفعول المطلق**
بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة **مثل قعدت جلوسا** واما بحسب الباب نحو انبتها
الله نباتا حسنا ويستقيم ان يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق **لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم** من سفر

من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه
لكن المعلوم ان ما هو بغير لفظه فليس او هو عطف
على لا يثنى ولا يجمع اي الاول قد يكون بغير لفظه
فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان
يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي بالفاظ محفوظة
واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يصح لمن نفى

من حيث هو مفعول اى بدمن قدومه اخبر مقدّم خبر اسم تفضيل مصدر به باعتبار الموصوف والمضاف لان الاسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وقوع نحو يا اى حذف فاوجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه فقد قالوا احمد الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل في مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع المفعول المطلق فيه مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذف فعله بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سيرا البريد هذا مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول

مفعول مطلق تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ اى بعد شد الوثاق وَإِمَّا فِدَاءً فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء

وَمِنْهَا اى ومن تلك المواضع مَا وَقَعَ اى موضع مفعول مطلق وقع لِلتَّشْبِيهِ لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه عِلَاجًا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بَعْدَ جُمْلَةٍ واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مُشْتَمِلَةٍ تلك الجملة عَلَى اسْمٍ كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وَعَلَى صَاحِبِهِ اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت حمار نَحْوَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ اى يصوت صوت حمار من صات الشىء صوتا بمعنى تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له وَنحو مررت به فاذا له صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها وَمِنْهَا اى من تلك المواضع مَا وَقَعَ اى موضع مفعول مطلق وقع مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَا مُحْتَمِلَ لَهَا اى لهذه الجملة غَيْرُهُ اى غير المفعول المطلق نَحْوَ قوله لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافًا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا تحتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تَأْكِيدًا لِنَفْسِهِ اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَهَا اى لهذه الجملة مُحْتَمِلٌ غَيْرُهُ اى غير المفعول المطلق نَحْوَ زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر

مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق **تاكيدا لغيره** لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر تاكيد
نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث عبارة وصفا لاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم
فاعل من حيث هو انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا
ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر وتتقرر حتى يحسن التقابل **ومنها ما**
وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذا القاعدة
من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول للتلازم بنحو قوله تعالى فارجع البصر كرتين
اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف **مثل لبيك**
اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون بحذف الزوائد وعلى
هذا القياس **سعديك** اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف
الب فانه يتعدى باللام **المفعول به هو ما** اي اسم **وقع عليه فعل الفاعل** ولم يذكره
اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة حرف جر فانهم
يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه
بل متلبس به فيخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه
او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فيخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه
فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعولا لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر
فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال لما وقع عليه الفعل لكان اخصر **نحو ضربت زيدا** واعطيت زيدا

زيدا ضربت فان زيدا وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعني ضربت المسند الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما
جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب تمنى واما وجوبا ففيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من
رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانعا من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البراهين تكفه
لسائلك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا
نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة لمتوجه
اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر
ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي اي مقصور
على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه
اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو
التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب
ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو
المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مثلا عبدك بوجه حقيقة
مثل يا زيد وحكما مثل يا سماء ويا ارض ويا جبال فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل
عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى
ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى
ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى
بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل

ليقبل زيد لفظًا او تقديرًا تفصيل للطلب طلبًا لفظيًا بان يكون له الطلب لفظيًا نحو يا زيد او تقديريًا بان يكون له مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظًا او تقديريًا بان يكون النائب مقدرًا كما فى المثالين المذكورين وللمنادى الملفوظ مثل يا زيد المقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدًا فحذف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علی فی بعض کلامه ان یا واخواتها اسماء افعال فعلی هذین المذهبین لا یکون من هذا الباب مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلی المذاهب کلها مثل یا زید جملة ولیس المنادی احد جزئی الجملة فعند سیبویه کلا جزئی الجملة ای الفعل والفاعل مقدر وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئی الجملة ای الفعل والفاعل مقدر وعند ابی علی احد جزئیها اسم الفعل والاخر ضمیر مستتر فیه ویبنی المنادی لما قدم من البناء والخفض والفتح علی النصب لقلتها بالنسبة الی النصب ولطلب الاختصار فی باب النصب بقوله وینصب ما سواهما علی ما یرفع به ای علی الضم والالف والواو التی یرفع بها المنادی فی غیر صورة النداء او الفعل مسند الی الجار والمجرور اعنی به ولا ضمیر فیه وارجاع الضمیر الی الاسم غیر ملائم لسوق الکلام ان کان المنادی مفردًا ای لا یکون مضافًا ولا شبه مضاف وهو کل اسم لا یتم معناه الا بانضمام امر اخر الیه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنی المفرد المعرفة لوقوعه موقع الکاف الاسمیة المشابهة لفظًا ومعنی لکاف الخطاب الحرفیة ولکونه مثلها افرادًا وتعریفًا وذلک لان یا زید بمنزلة ادعوک وهذه الکاف ککاف ذلک لفظًا ومعنی وانما قلنا ذلک لان الاسم لا یبنی الا بمشابهة الحرف والفعل ولا یبنی لمشابهة الاسم المبنی مثل یا زید و یا رجل مثالان لما هو مبنی علی الضم واولهما معرفة قبل النداء وثانیهما معرفة بعد النداء و یا زیدان مثال المبنی علی الالف و یا زیدون مثال المبنی علی الواو ویخفض ای یجر المنادی بلام الاستغاثة ای بلام یدخله وقت الاستغاثة به وهی لام التخصیص دخلت علی المستغاث دلالة علی انه مخصوص من بین امثاله بالدعاء

بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام

الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم تعكس الامر لان المستغاث

واقع موقع الكاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير

فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث

له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو

وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام الجار

من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قبل وقد يخفض

المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد

لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما بكيف يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كلها واجيب بان كل واحد

من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول لينتقم

منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه

واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي

ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك

ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها

كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره

لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف

يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية

ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا

قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى

المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا

يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا

مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبيها بالمضاف مثل يا طالعا
جبلا او القسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين
اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع
وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا لانه حيث
اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال
الثاني يحتمله فيمكن تنزيله بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة
الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة المنادى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد امثلة على حدة
وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان
توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا
يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه الا وعمرا لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها
لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية ولا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا
المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون
مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد لبقاء خلل فيهما المضاف
بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه
الوجه ويا زيد الحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيها موجبا لانهم
بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال
من التاكيد اي التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو
يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولكن لم يقيد التاكيد
بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء
ترفع حملا على لفظه اي الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فبشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا

تابعًا للفظه وينتصب حملًا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعًا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد مثل يا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر استعمالًا ويا غلام بشر وبشرًا في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جاية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن ان لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابًا فصار رفعًا وابو عمرو بن العلاء النحوي الفارسي المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلًا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد في المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلًا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلًا والمضاف عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضاف بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافًا لان اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء مقدرًا فيه مطلقًا اي حال كون كل واحد منهما مطلقًا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين

فلم يمنع فيه اجيب بان فيه المراد التخفيف ومن الاضافة المعنوية التخفيف التعريف والتخصيص وفي الاضافة المعنوية المضاف كسب التعريف من الاضافة اليه وفي اللفظية من حيث ان المراد فيه التخفيف لم يكسب المضاف من المضاف اليه التعريف فكانه تم باللام بخلاف المعنوية لانه كسب التعريف من الالف واللام والاضافة منافات محرر

او مضافين للمضاف اونكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد

رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا

والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه مبنيا فلان الكلام فيه ولما كونه مبنيا على الضم فلما

مر اختيار فتحة المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد

عن لتاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه

مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك

يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة

وقوع المنادى الجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الا صلية

لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداءه قيل مثل يا ايها الرجل بتوسط

اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع التي التعريف بلا فاصلة

ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا اي

العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل

مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي

هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين

في صفة المنادى ولهذا لم يذكرها هنا ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر

عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها

الرجل ذو المال لانها توابع معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني و

قالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي لاجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا

عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها

ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذا الامران في موضع اخر لخص هذا الاسم

بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة في مثلهما لكن

لكن ليست عوضًا عن محذوف واما الناس فان كانت اللام فيه عوضًا عن الهمزة لان اصله الاناس
لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال اناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس لعدم
جريان هذه القاعدة فيه والتي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضًا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا
الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذًا ولك اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب
تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب على انه منادى مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي واما الفتح مكان النصب على ان يكون
في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه
اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت
لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم
في سوءة اي مكروه من قبلي يعني من هجائي اياهم **وللمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه**
وجوه اربعة فتح الياء مثل **يا غلامي** و سكونها مثل **يا غلامي** و سقوط الياء اكتفاء بالكسرة
اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل **يا غلام** و قلبها الفا نحو **يا غلاما** وهذه الوجوه
انما تجوز في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة
ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا
عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم
واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء
في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء

بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف نقول يا غلامية ويا غلامية ويا غلامة ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى يا المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال نداءهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال اليا بالتا فتحا وكسرا اي حال كون التا مفتوحة على وفق حركة اليا او مكسورة لمناسبة اليا وقد جا بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التا جمعا بين العوض دون اليا فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح اليا وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف اليا والاكتفا بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال اليا الفا وقالوا بزيادة وجه آخر تسدد في المضاف الى يا المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفا بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية دعت اليه لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور في قوله في آخره راجع الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف

الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس من اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية **وان لا يكون مستغاثا** لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البنا فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة لنا فى الحذف ولم يذكر المصنف المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراط عدم دخوله فى المنادى ظ وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره لمد الصوت واظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف **وان لا يكون جملة** لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان **يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف** لانه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة **واما** اسما متلبسا **بتاء التانيث** وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا بابقائه نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاء كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى ما لم تستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فانما جوز من ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال **فان كان فى اخره** اى فى اخر المنادى **زيادتان كاسماء** فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت التاء فلم يحذف منهما الا الاخير **كاسماء** اذا جعلها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار **ومروان او كان فى اخره حرف صحيح** اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة **قبله مدة** اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها

قوله او كان فى آخره حرف صحيح اصلى لم يقيد الشيخ الرضى به
قيد بكونه غير تاء التانيث حيث قال كان عليه
ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فقط
هذا يكون النسبة بينه وبين القسم
الاول عموما من وجه لتصادقهما
فى اسماء وافتراقهما فى
بصرى ومختار

حيث قال وكان على المصنف ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث
قبله مدة زائدة لاخراج نحو سعلاة والشارح اخرجها من غير تكلف
السعلاة الغول او ساحرة الجن نعمة الله

قوله فى حكم الصحيح اى الياء والواو والمدغم فيهما
فى حكم الحروف الصحيح فى كونهما صلبين مثله
فان الاغلب فى حرف العلة ان
يكون زائدة فاذا وقع
منها حرف اصلى كان
فى حكم الصحيح

قوله
فى حكم الصحيح اه اوفى
صحة اجراء الاعراب عليه بوافقه
اقيدبه ان مثل دلو وظبى مع انه ليس لصحيح لفظه
اجراء الاعراب عليه غفور

ثالث الزيادتان زيد تا للتثنية والجمع والتانيث
والنسبة والالحاق وزيادتى عمران كذا قيل وفيه
نظر لان زيادتى اخر مستلزم للالحاق و
لا يحذف منه الالف وحدها مع
ليستا مما زيد تا معا لان الالف

لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو
اى والحال انه اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من ان يعتبر لحرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لا بد
من حذف حرفين منه عند بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يؤخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة
نحو ثمون وقلون برخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان
الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما تحذف الواحدة حذفتا معا واما
فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته فحذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل الساكنة على
الاسد ونبت على النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرائط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل
بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة
لنزوله منزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك
المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة مع عدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى
الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على
الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفى ثمود يا ثمو
بواو متطرفة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى
يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه وبناء
اعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم وفى ثمود
يا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما براسه صار الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما فى
ادل وفى يا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو
لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب
لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى
والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذره فى البكاء

في البكاء ولبيشار كوه في التفجع وفي الاصطلاح **هو المتفجع عليه** وجوداً وعدماً **بيا او وا**
فالمتفجع عليه عدماً ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب فالمتفجع عليه وجوداً ما يتفجع على
وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل
لقسمي المندوب ومثل يا زيداه وا عمراه ومثل يا ويلاه ووا حسرتاه ووا مصيبتاه **واختص المندوب بوا** تمييزاً له
عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما **وحكمه** اي حكم المندوب **في الاعراب**
والبناء حكم المنادى اي مثل حكم المنادى يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في
الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفرداً معرفة فيضم واذا كان مضافاً او مشبهاً به
فينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لما ذكر انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
ولك زيادة الالف في آخره اي في آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة **فان خفت اللبس**
اي التباس اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة
كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة **قلت وا غلامكيه** لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا
اردت ندبة جماعة مخاطبين قلت **وا غلامكموه** اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام
مخاطبين اثنين **ولك الهاء** اي الحاقها بعد المدات **في حال الوقف** لبيانها **ولا يندب**
من قسم المندوب المتفجع عليه عدماً **الا الاسم المعروف** الذي اشتهر المندوب به لبعد النادب بمعرفته
في ندبته والتفجع عليه **فلا يقال وا رجلاه** انما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه
ويعرف به لبعد النادب بالندبة عليه **وامتنع** الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وا زيد الطويل لان اتصالها بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجئ به لتمام المضاف فهو كالجزء
بخلاف الصفة فانه يجئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاء مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز
مثل وا زيد الطويلاه خلافاً ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما
بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا

رجلا ضاع له قدح اي يا جنين الشليتنا وتحيز القدح ويحذف لقيام قرينته حرف النداء

الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس نعني بهما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كما او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه

منادى والا اشارة اي ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والاستغاثة والمندوب

لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المقامات التي يجوز فيها حذف

حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف اي ذو ذا

بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او الموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايها

الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان يوصف هذا بذي اللام والمضاف اي غيره كما

نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمر فيشذ نداؤها

نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل مع حذف

حرف النداء مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مسلق فخنقه وقال افتد مخنوق فحذف حرف النداء من

المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء

من اسم الجنس وترخيم غير العلم فبقي بقية تشبيها بها الكروان يقولون اطرق كرى اطرق كرى

ان النعام في القرى عسى ان يبكي ويطرق حتى يصاد المعنى ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد

الى القرى فلا تخل ابصاق وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا

بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل

بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ناصبه المضاع ان خففت نونها

في لام لا يسجدوا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي

وجب فيها حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي في عامله الناصب له على شريطة التفسير

التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوه ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل وشبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم ومتعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك لا بسبب اخر بحيث لو سلط بمجرد دفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف واللزوم لنصبه اى النصب هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عمل ضربته فى زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره لان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنته واعلم ان ههنا صورا اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها ان ياخر مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير

زيدا ضربت غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد ومضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق ضميره الا ان قرب المرجع يرجح الاحتمال الثانى تمت

قوله خرج خبر كان آه
ولا يخفى انه خرج خبر كان بقوله
كل اسم لانه كما ان المتبادر فى هذا المقام من قوله لنصبه
النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول وذلك ان نقول
كل اسم اعم من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة
التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه الا
عصام الدين عليه الرحمة

نفعله بتسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه بنصب
زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد
من زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت
فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست
فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير
اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب ويستوي فيه الامران ولهذه الصور الخمس اشار المصنف فقال
ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب
لان قرينتي المصححة فيهما متساويتان لان وجودهما لصلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فيبقى
لو رجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود
القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب بشرط ان لا يكون الفعل
المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ ويجوز
عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تاتي بالسلامة عن الحذف
ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار
هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا
الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجأة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث
الظروف من ان اذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها

بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي هو
فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة
المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان
ليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما
ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته
وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل
مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضائه لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل
فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله
تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي موضع ما
قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل
الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل
فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا ويجب النصب في الاسم المذكور
عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكنه لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة
بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع هو
للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على
تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة لان التركيب لا يحتملهما معا مثل
قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله
بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء
مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله كما هو مذهب المعتزلة في افعال

في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح
العطف على الصغرى لعدم الضمير انما يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة
ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
مستويان بحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون
فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة
بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا
هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما واذا وان كانت من حروف الشرط فحكمهما ما سبق من
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا
ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته
ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد
ذهب به اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه
مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه
ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت
لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل لابس واذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
ازيدا لابست الذهاب به او اذهبته قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد
ما اسند اليه فلا يتاتى فيما ذكرتم فظهر انه اذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لكنه مما يحتمل
النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس

دخولها على الفعل فالاسم ... ذاك الوجوب
الا ان لا شك ان للتحضيض والعرض
والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان طلبية
للفعل لكن ان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان
بعضها لبث على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت
بالاسمية كليت للتمني وبعضها استعملت في القبيلين مع ان الاولى بها
بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها ما اختلف في
اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امرؤ
هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا فغفور

لیس من باب الاضمار علی شریطة التفسیر لانه لو جعل منه لصار التقدیر وفعلوا کل شیء فی الزبر فقوله فی الزبر

ان کان متعلقا بفعلوا فسد المعنی لان صحائف اعمالهم لیست محلا لفعلهم لانهم لم یوقعوا فیها فعلا بل

الکرام الکاتبون اوقعوا فیها کتابة افعالهم وان کان صفة لشیء مع انه خلاف الظاهر فات المعنی المقصود

المعنی المقصود ان کل شیء هو مفعول لهم کائن فی الزبر مکتوب فیها موافقا لقوله تعالی وکل صغیر وکبیر

مستطر لان کل شیء کائن فی صحائف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم علی ان یکون کل شیء مبتدا والجملة

الفعلیة صفة لشیء والجار والمجرور فی محل الرفع علی انه خبر المبتدا تقدیره کل شیء هو مفعولهم ثابت

فی الزبر بحیث لا یغادر صغیرة ولا کبیرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذکور اذا کان الفعل المشتغل

عنه بضمیره او متعلقه امرا او نهیا فالمختار فیه النصب فالظاهر ان قوله تعالی الزانیة والزانی فاجلدوا کل واحد

منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فیه علی الرفع الا فی روایة شاذة

عن بعضهم فاضطر النحاة الی ان یحملوا الاخراج عن هذه القاعدة المذکورة لئلا یلزم اتفاق القراء

علی غیر المختار فشار المصنف الی ما یحملوا الاخراج عنها فقال **ونحو الزانیة والزانی فاجلدوا**

کل واحد منهما مائة جلدة الفاء فیه بمعنی الشرط عند المبرد فکون الالف

واللام فی الزانیة والزانی مبتدا موصولا ففیه معنی الشرط واسم الفاعل الذی هو صلته کالشرط

فخبر المبتدا ای الجزاء والفاء الداخلة علیه مرتبط بالشرط لدلالته علی سببیته للجزاء ومثل هذه الفاء

لا یعمل ما فی حیزه فیما قبله فامتنع تسلط الفعل المذکور بعده علی ما قبله فتعین فیه الرفع **و**

جملتان عند سیبویه اذ الزانیة مبتدا محذوف المضاف والزانی عطف علیه والخبر محذوف

ای حکم الزانیة والزانی فیما یتلی علیکم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانیة لبیان الحکم الموعود والفاء

عنده ایضا للسببیة ای ان ثبت زناهما فاجلدوا وقیل زائدة او للتفسیر وجزء الجملة لا یعمل فی جزء جملة

اخری فیمتنع التسلط فلا یدخل فی الضابطة فتعین الرفع **والا** ای وان لم یکن الفاء بمعنی الشرط ولم

یکن الآیة جملتین ایضا فهی تکون داخلة تحت الضابطة **فالمختار** فیها **النصب** والحال انها بطل النصب

لاتفاق القراء علی الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنی الشرط او جعل الآیة جملتین لتعین الرفع الرابع

قوله

ونحو الزانیة

والزانی الواو اما

للعطف علی کل شیء فعلوه فی الزبر

فیکون التقدیر وکذا نحو الزانیة والزانی و

قوله الفاء بمعنی الشرط تعلیل وجه قوله وجملتان بتقدیر

المبتدا ای هذه الآیة جملتان نعتقد آخر معطوف علی

الذی اول العطف علی قوله وکذا کل شیء فعلوه

وجه قوله الفاء بمعنی الشرط المبتدا

الی التعلیل خبر لقوله

نحو الزانیة

بتقدیر

الخ وقوله جملتان

معطوف علیها عطف مفرد

علی جملة لها محل من الاعراب عند غفور

قوله ومثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا کانت

زائدة او غیر واقعة موقعها الغرض کما فی قوله تعالی فاما الیتیم

فلا تقهر جاز ان یعمل ما بعدها فیما قبلها عبد غفور

الرابع من تلك المواضع التي وجب فيها حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر بذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المفعول فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذا مثال لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وفي على التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرهما منهما لا تحذيرهما منها و الطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه فيقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون محذرا ولا محذرا منه لكنه ليس كذلك فانه ايضا محذر واجيب بانه تابع للمحذر منه والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد تقول في النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد وتقول اياك وان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول

قوله اياك ان تحذف بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا يشفع لدفع السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة تقدير الواو وبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينبغي ما لا بد عنه او امتناعه واضح مستغن

المفعول فيه

الاولى ان الاسد لامتناع تقديره وشذوذه مع غيرها وان فان قلت فليكن بتقدير
العاطف فيما حذف العاطف شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا **المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور**
تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه
فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء كان
الفعل الذي فعل فيهما اولا فقوله مذكور خرج ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه
وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن يبقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان
يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة
فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور ليخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله **من زمان او مكان** بيان لما الموصولة
او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان
ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهو خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف
الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال **وشرط نصبه**
اي شرط نصب المفعول فيه **تقدير في** اذ التلفظ بها يوجب الجر **وظروف الزمان كلها**
مبهما كان الزمان او محدودا **تقبل ذلك** اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو
صمت دهرا او افطرت اليوم **وظروف المكان ان كان المكان منها مبهما قبل ذلك** اي تقدير في حملا
على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك **والا** اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا

محدود فلا نقبل اي تقديرفي انه لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصيغة نحو
جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال
وفوق وتحت ومعناها ان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون
مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على
المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو لدى لابهامهما اي لابهامهما
عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر
وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
في الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا للابهام على الاصح اي على المذهب الاصح فانه
ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة
استعماله وهذا محل التأمل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب مفعولا فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح
ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره نحو اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان يقال
ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبته الى
الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي تفعل فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل تكون مفعولا به
معنى على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن
الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل
مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر
على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له

الذي دخلت الدار
واذا كان الباب
مغلوقا فيه فكذلك
كذا بعد دخلت
عصام

بحث المفعول له

له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما
فعل بكلم او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان
فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا جوابا لمن قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احترازبه عن مثل اعجبني
التاديب فان قلت كيف يصح الاحترازبه عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور في الجملة كما
في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور
معه في التركيب الذى هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره
معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب
فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب
وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل يكون المفعول له مفعولا
غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا للزجاج فانه اى المفعول له عنده
اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب
تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج
بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته الاخرى اذ صح تاويل الحال بالظرف من حيث المعنى
في جاءني زيد راكبا اى جاءني زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك
الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في
تعليلات الافعال فلا يرد غيرها من من والباء وفي مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة
لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها
في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة انما تكون في حذفها من اللفظ و

ولهذا قال وإنما يجوز حذفها ولم يكتف بإرجاع ضمير الفاعل إلى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها إذا كان المفعول له فعلاً احترازاً عما إذا كان عيناً نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل المعلل به أي يتحد فاعله وفاعل عامله احترازاً عما إذا كان فعلاً لغيره نحو جئتك لمجيئك
إياي ومقارناً له أي للفعل المذكور في الوجود بأن يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تأديباً إذ
زمان الضرب والتأديب متحد إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار أو يكون زمان وجود أحدهما بعضاً
من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبناً فإن زمان الفعل أعني القعود بعض زمان المفعول له أعني الجبن
ونحو شهدت الحرب إيقاعاً للصلح بين الفريقين فإن زمان المفعول له أعني إيقاع الصلح بعض زمان
الفعل أعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما إذا لم يكن مقارناً له في الوجود نحو أكرمتك اليوم لوعدي
بذلك أمس وإنما اشترط هذه الشرائط ليشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف
ما إذا اختل شيء منها المفعول معه أي الذي فعل بمصاحبته بأن يكون الفاعل مصاحباً له في
الفعل عنه أو المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله أسند إليه المفعول كما أسند
إلى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع إلى اللام واعتذر عن نصبه بجوازه
النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الأكثر وإليه ذهب في قوله
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي شيء بعيد أو قيل الوجه أن يجعل
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فإن مفعول ما لم يسم فاعله فيه راجع إلى المصدر أي حيل الحيلولة
لأن بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على أن يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميراً راجعاً إلى المصدر والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو
احترازاً عن المذكور بعد غيرها كالفاء لمصاحبة معمول فعل لام متعلق بمذكور أي يكون
ذكره بعد الواو لأجل مصاحبته معمول فعل وأفادت إياها سواء كان ذلك المعمول فاعلاً نحو استوى
الماء والخشبة أو مفعولاً نحو كفاك وزيداً درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظاً أي لفظياً كالمثالين
المذكورين أو معنى أي معنوياً نحو ما لك وزيداً أي ما تصنع وزيداً والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل

الفعل مشاركة له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم انه من هيهنا تبين ان العامل
في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها
واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع تناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل الذي ما
على الحد فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف
ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا او نحو العطف عنه فالوجهان اي العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع
لعدم الفاصلة لا بالتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل
المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف
بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه
امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على
الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في
هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا
ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو الحال المنصوب من الملحقات
شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل
او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول
به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية
يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول به من حيث هو فاعل

حال مؤكدة | حال منتقلة | حال موطئة | حال مترادفة | حال دائمة | حال متداخلة

قوله وزيد في الدار فاما مثال اللفظ الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المصنف ذكره في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لانه مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم الملفوظ من الفحوى ولا يجوز ان يقال ان فاما حال عن زيد وهو مبتداء لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذلك يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور

فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضربت زيدا عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي يقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه ميتا ان ياكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانها عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ ما تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل وتبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول يدخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما فان مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام

الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا بقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقال في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظا بل مفعول لهما انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه اى المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اى ليس شرطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اى في اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية عن المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا لانتقاض النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة لا تنافي تخلفه في بعض المواد عن الشرطية وبهذا يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره وبما قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوفا على قوله وشرطها

وشرطها ان تكون نكرة واَرْسَلَهَا العِرَاكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت

للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن فيقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال

البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك

ولم يشفق اى لم يخف عن نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان

يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن

شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال

ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاول بالنكرة فلا يرد نقضا

على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك

العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر

منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا

فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة

فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما يسوغ التقديم

ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها

اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس

بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا

للباب ولا تتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي

كما عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما

يشبهه اعني الجار والمجرور وخارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال

لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه

فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط

تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فوافق سيبويه في المنع

كالمكان والزمان او المتعلق ...

فلا يجوز في الدار قائماً زيد ولا قائماً في الدار زيد اتفاقاً ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابهاً للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلاً في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجروراً بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجروراً بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً نحو جاءني مجرداً عن الثياب صاحبه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه وان كان مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال **على الاصح** ونقل عن بعضهم الجواز استدلالاً بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هنداً فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجروراً واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدراً كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف **وكل ما دل على هيئة** اي على صفة سواء كان الدال مشتقاً او جامداً **صح ان يقع حالاً** من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق **مثل** بسراً ورطباً في قولهم **هذا بسراً** وهو ما يبقى فيه حموضة **اطيب منه رطباً** وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسراً وارطب اذا صار ما عليه رطباً والعامل في رطباً هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسراً ايضاً عند محققيهم وتقدم بسراً على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه

قوله تكلف اه اما الأول فلان تاء المبالغة مقصور على السماع واما الثاني فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت مصدريته وايضاً فان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعاً نعمة الله عليه

والبسرية تعلقت بالمشار اليه هذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في الطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان تليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير عنه فيجب ان تليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع تمر بلحسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر الباليس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا

وتكون الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية **خبرية** محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال لجريانها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس **فالاسمية** اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة **بالواو والضمير** معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب **او بالواو وحدها** لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو نقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما **او بالضمير وحده على ضعف** لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الفصيح **والمضارع المثبت** اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير

بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على
المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف
عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية في المضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه
او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه
او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي
من قد ظاهرة او مقدرة لتقربه زمان الماضي الى الحال لان الماضي المثبت لو وقعها لا يدل بها على قرب زمانها
الى زمان صاحبها الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه بجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه الى الحال فيفاد مقارنته وهذا بخلاف
الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد
قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فيتاولان قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم
فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط
ذلك في المنفي لان استمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال القائمة
قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر والمتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا وحال بعد حال او مقالية كقولك
راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي الحال
المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة فانها مقيدة للعامل
بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب غالب الامر

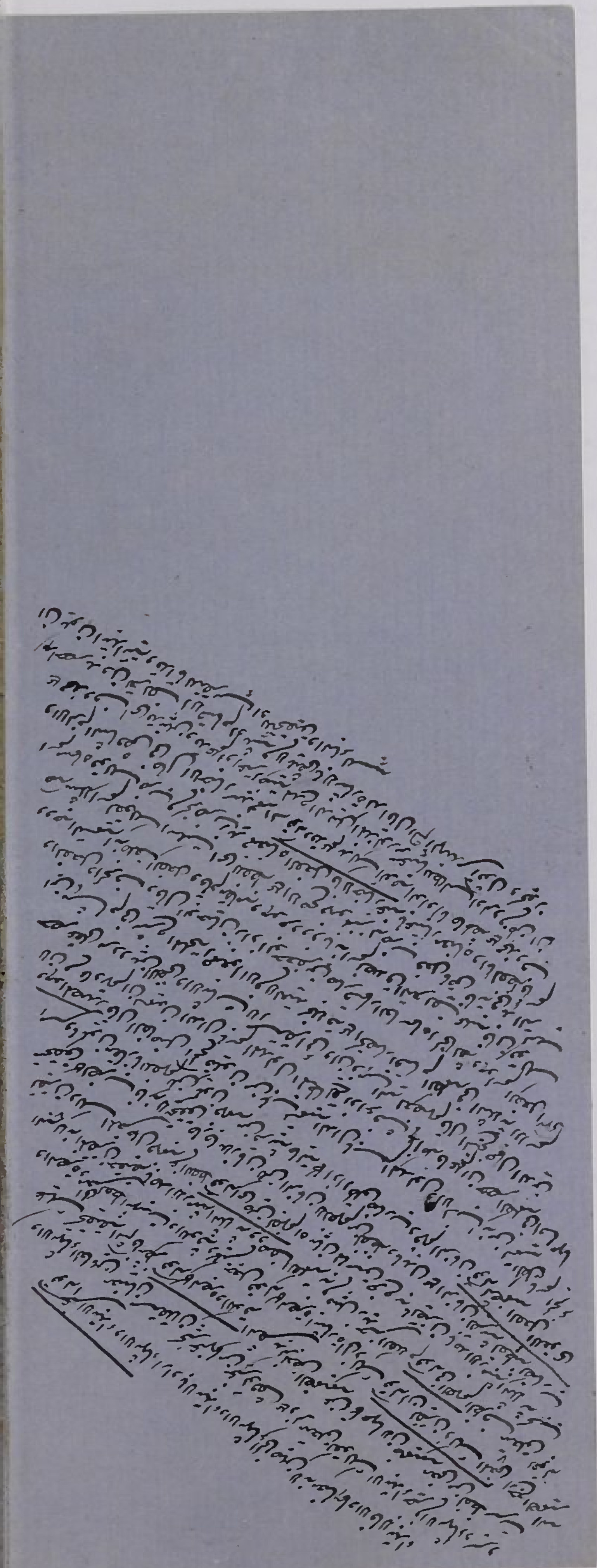
الا ای حقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته و صرت منه على يقين او من حققت
الامر بهذا المعنى بعينه و بمعنى اثبته ای تحققت كونه لا و صرت منها على يقين او اثبتها لكن لا عطوفا
وقال صاحب المفتاح احق لتقتضي عندك ان تقدل بحيى عطوف و شرطها ای شرط وجوب حذف عاملها
ان تكون مقررة ای مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله
تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف
عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد فلا بد ههنا
من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلح العمل فيها والا لكان عاملها
مذكورا فكيف يكون محذوفا واجب الحذف نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما ای الاسم الذي يرفع
الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم الساقط فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو
مبهم والمراد معنى المستقر ای الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فانه
المستقر وان كانت بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضع واحترز به
عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام من قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع
بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل
فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام
في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه
فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابو حفص وعمر موضوع لشخص معين
لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لتعدد الاشتهار لا الابهام
الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في
الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له
معنى معين مميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كثمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث

اى المبهم سببه لانه ثبت شيئا الاشي فى الظاهر والمنسوب

من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد دفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب
الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى واذا اريد دفع الابهام الذاتى مثل نبّا فرنها عن
الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف عن ذات مذكورة او مقدرة
صفة الذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى
قولنا طاب شئ منسوب الى زيد نفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاوّل اى القسم
الاوّل من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعنى به ما يقابل الجملة
او شبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى
فى غالب المواد واكثرها وذلك اى رفع الابهام متحقق فى ضمن هذا النوع الخاص فى اكثر
المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق فى ضمن عدد نحو عندى عشرون درهما
وسيجيء ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد ولما فى ضمن غيره اى غير العدد كالوزن نحو
رطل زيتا فان الرطل نصف المن والكيل نحو منوان سمنا والكيل نحو قفيزان برّا والذرع
نحو ذراع ثوبا والقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى هذه الصور
المقدّرات لان قولك عندى عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها
زبدا المراد بها المعدود والموزون والمزروع والمقيس لا غير وانما اقتصر على الامثلة الثلاثة
لانه كان مطمح نظره التنبيه على ما يتم به المفرد وهو التنوين كما فى رطل زيتا او النون كما
فى منوان سمنا او الاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف امثلة المقادير وذكر بعضها
ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين
ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه
الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته بالفعل التام بفاعله

قوله نحو طاب زيد ... اذ لا ابهام فى طاب ولا فى
ذات زيد وانما المبهم هو الامر المقدر فان معنا
طاب امر من اموره ثم فسر ذلك الامر بقوله نفسا
منه ادام

قوله فى غالب المواد يعنى كون ذلك المعرف مقدارا
فى غالب المواد والا فقد يكون غير مقدار نحو
خاتم فضة ... عليه ...



قوله وقيد الافراد لاخراج المركبات وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع
لان الوضع للمفردات [illegible] لما اجزاؤه [illegible] المركبات منها اما موضوعة
وتحقيقه وتحصيل [illegible] ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ لعين المعنى كما في المفردات او وضع
اجزائه لاجزائه كما في المركبات وما [illegible] انها موضوعة بالوضع النوعي ومقتضاه ان الواضع وضع [illegible] من [illegible]
كلما تعرف به الالفاظ [illegible] مثلا ان المضاف [illegible] مقدم مع المضاف اليه والفعل [illegible] على الفاعل وغير ذلك بعد
تركيب اجزاء الكلام التي تحتاج في معرفتها الى علم النحو قوله [illegible] عما خارج عنه [illegible] علم ان صاحب الاعتراض
ان عرف الكلمة بما ذكره الشارح جعل [illegible] من اقسام الاسم علم المركب فانكم ان كلام الشارح [illegible] للتعريف [illegible]
فيه الفاضل المحشي كلام الشارح الى الافراد [illegible] الاحتياج الى [illegible] بان المراد باللفظ [illegible] رفع ما [illegible]
اللفظ وزيادة الشارح للمطابقة لانه [illegible] نهاية البعد قوله اعلم ان الوضع [illegible] المقصود من [illegible] الكلام [illegible]
لم ترك المصنف في التعريف قيد الدلالة [illegible] وصاحب المفصل [illegible] كما فعله صاحب المفصل ومحصل الجواب [illegible]
قدم قيد الوضع [illegible] مشتركا [illegible] الدلالة [illegible] لكون [illegible] قدم [illegible] الاول مقتضي
من الوضع لانها ان كانت [illegible] الكامل في وضعية وان كان [illegible] احتاج الى قيد الوضع [illegible] قوله [illegible] المسموع [illegible]
عند [illegible] المعنى [illegible] وان كان [illegible] الوضعية [illegible] في هذه الدلالة [illegible]
[illegible] الدلالة العقلية بان ذكر [illegible] لانه لو سمع [illegible] اللفظ [illegible] المشاهدة [illegible]
المهملات والموضوعات وقيد [illegible]
من جهتها [illegible]

بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل

الا ترى ان لام التعريف لما كانت في اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يبتصب معها التمييز

عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان

اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا يحتاج

الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع

اي انواع ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع

قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما يجوز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع

يجوز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء

كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث

يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي رجلا ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد

تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بالنون

للتثنية فانهما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا لكثرة الحصول للغرض وهو رفع الابهام بل مع

التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون

بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم امالي الاضافة

فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانها ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرو زيد وعشرو

رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليها فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم

مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان او اراد

اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب على

الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار

كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم

فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم فضة حديدا او غير عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما على التمييز نحو قطعة ذهب ... ذهبا يرفع الابهام المستقر عن ذوات ...

خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا او الخفض اي خفض
التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو ما يرفع الابهام من ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة
في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع
عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم
الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض
مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل ابا والمصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما اشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان
يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة
اربعة امثلة وكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما
عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب
الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضيف اليه
خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضيف اليه وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضيف يحتمل لهما والابوة
عرض اضيف والعلم عرض غير اضيف وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضيف فيه قوله عطف على
في جملة او ما ضاهاها امثلة يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولاخفاء فيه وابا
وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره
فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشبهة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز
المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه

على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون لضمير معلوما معينا والابهام يكون في نسبته اليه والنه في الاصل اللتين فيه خير كثير للعرب فارسا به المخبر اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن تفرس تمم ان يكون اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه الحمل عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تميزا برفع الابهام عنه و تارة لمتعلقه بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد ان الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند لمتعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة او علما او دارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كانت الموافقة ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون ابا او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين ان قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز هو الجنس الذي الانواع من حيث انها متباينة النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيد علمين والزيد علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيد او الزيدين نوع اخر من العلم

من امرين واتصافه بتشغام احد الجزئين وباشغاء كليهما فيلزم ان يكون التميز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه فاذا لم يكن لشئ منهما كان لمتعلق وديه فع الاخر بان هذا الشق غير واقع والاول يتصور معطوف على هذه الشرطية وبعد واالله فهو لمتعلقه ولا يكفر مساعة هذا الجواب عبد غفور عفى عنه

العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى **وان كان** اى التمييز **صفة** مشتقة مثل لله دره فارسا

او ما في قوة الصفة نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية **كانت** الصفة صفة **له** اى لما انتصب عنه

لا للمفعول لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا

ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا **وطبقه** بالواو بمعنى مع اى الطبق بمعنى المطابقة

اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها ايا او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو

للعطف على خبر كان اى كانت صفة له ومطابقة له والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره **واحتملت** اى الصفة المذكورة **الحال** و

التمييز لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن

زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من زائدة في التمييز لا في الحال

وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات

ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي عشرون درهما

ولا رطلا زيتا لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا

ان يعمل فيما قبله **والاصح** اى اصح المذاهب **انه لا يتقدم** التمييز **على** ما هو عامل فيه من **الفعل**

الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او

فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا

نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل

وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير

حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على

سبيل التجوز وقد رفع الابهام عنه لا جرم فسره بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل

معنى وكذلك يجيء مثل قوله ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو

التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والى زيد مجاز او بهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة

في غير حال الفروسية الابها وهذا المعنى هو المستفاد من جعله حال تعوّد اليه

قوله وههنا بحث ليس البحث واردا على سر وجوب تأخير التمييز عن العامل كونه فاعلا حقيقة او بعض المذكور الى المعتدّ

المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله
فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة **خلافاً للكسائي والمبرد** فانهما يجوزان تقديم التمييز
على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظراً الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق
حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان
لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفساً تمييزاً عن نسبة تطيب اليها مقدماً عليه واما على تقدير
تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب نفساً تمييز عن نسبة كاد اليه وما كاد الحبيب نفساً بطيب فلا تمسك وما قيل
يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضاً على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف عن قدح في التمسك **المستثنى**
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية بهذا الوجه الغير
المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكاماً خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال **متصل ومنقطع**
فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
عن حكم شئ متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيداً او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد **لفظاً** اي ملفوظاً نحو جاءني القوم الا زيداً **او تقديراً** اي مقدراً
نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد **بالا غير الصفة واخواتها** واحترز به عن نحو
جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء **والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها**
اي بعد الا واخواتها **غير مخرج** عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذي لم يكن داخلاً في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا
زيداً مشيراً بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حماراً **وهو** اي المستثنى
مطلقاً جنساً علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانياً بما ينقطع له من تعريف قسمية على حدة كونه

المذكور بعد الا واخواتها سوا كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار

منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم

يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس

بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه لا

يجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان

يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء

لان الكلام في كونه منصوبا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا

الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا

منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم او معنى

الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما

وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا

اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سوا كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا

زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا

اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما جاءني احد الا حمارا في الاكثر

اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا

الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم لانه لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا

بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا

المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهم ههنا

يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب

نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم

فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب

منصوباً وجوباً اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدواً اذا جاوز مثل جاءني القوم عدا زيداً
او بعد خلا من خلا يخلو خلواً نحو جاءني القوم خلا زيداً وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى
بنفسه والتزموا هذا التضمن والحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما منصوباً كما في
صور المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل
منه والى البعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض
منهم زيداً وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ناصبان كما عرفت وقد يجيز الجر بهما
انهما حرفا جر قال الشارح الرضي لم اعلم خلافاً في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر **او ما عدا او ما خلا**
اي المستثنى منصوب وجوباً اذا كان بعد ما خلا او بعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيداً وما عدا عمراً وانتصابه بتقدير خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على
الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم عن زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
عمراً او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالياً بعضهم او مجيئهم عن زيد ومجاوزاً
بعضهم او مجيئهم من بعد فمجاوزاً بعضهم او مجيئهم عمراً وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما
زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به وهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيداً **و** بعد **لا يكون** نحو جاءني اهلك لا يكون بشراً وانما يكون
النصب بعدهما واجباً لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو
ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقاً وهاتان التركيبان في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها الا بها جمع
فائدة مقام الا وهي لا يتصرف فيها **ويجوز فيه** اي في المستثنى **النصب** على الاستثناء **ويختار**
البدل عن المستثنى منه **فيما بعد الا** حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعاً في كلام

يكون منفيا اعني الا احتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما
في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب نحو كما مر والحال انه قد ذكر
المستثنى منه احتراز عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو وعلى انه صفة لكلام غير موجب اي في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه
ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك
مثل ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما
بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي ما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر
اذا كان المستثنى منه غير مذكور فيختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل
عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى وقع
في غير الكلام الموجب وانما شرط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح
ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه
المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقات القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد
المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على
تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا صحة استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت
الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان

بتخصيص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هنا قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
في ذلك مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا ظهور
قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني
فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان
قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى **ومن ثمه** اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى **لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما** اذ معنى ما زال ثبت لان نفي
النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح
الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم
او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم
وعلى التقديرين يندرج في صور الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات
ادراج جميع المواد الايجابية عند الاستثناء في صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني
الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في علو المجتمعين على ضربك
واذا تعذر البدل من جنس جملة **على اللفظ** اي لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** يحمل
على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان **مثل ما جاءني من احد الا**
زيد فزيد بدل لكنه مرفوع محمول على محل احد لا مجرور محمول على لفظه **و** مثل **لا احد فيها** اي في
الدار **الا عمرو** فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه **و** مثل **ما زيد شيئا الا شيء لا**
يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في

في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة الشيء المستثنى قبل اتمامه وصفه بما لسانا ايلزم استثنا

الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا واخص

المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في

الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد نفيا فا **بعد الاثبات** اي بعد ما صار الكلام به

لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني

من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير

جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان

فتحه تشبيهه بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من

لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ

منه كذلك لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه **وما ولا لا تقدران** اي لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا

بتكرر العامل ولا حكما اذ اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه الى البدل فانه في قوة التقدير

حال كونهما **عاملتين** في المستثنى المحمول على البدل **بعده** اي بعد الاثبات يعني بعد ما

صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا **لانهما** اي ما ولا **عملتا للنفي وقد انتقض**

النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فغير مرفوع على

انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية

فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه

بالابتداء فلم اعتبر حمله على محل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى

النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه **بخلاف ليس زيد شيئا**

الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا **لانها** اي ليس **عملت للفعلية** لا للنفي **فلا**

اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس **لاجله** اي لاجل

الامر وهو الفعلية **ومن ثم** اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس **جاز**

جاء القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا باعمال ليس في ما وان انتقض نفيهما بالا لبقاء فعليتهما وامتنع

ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى

مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها

مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالهم

واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب

الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرو حاشا زيد اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب

غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى

بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لكنه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه

وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان

تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها

حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما

في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها

في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها

مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدما كان مذكورا يكون متعددا

ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا

تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط

وان يكون مثنى فدخل فيه ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام جنسي او

العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا

يتعذر الاستثناء المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا

يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما

بعض منه معلوم العدد كقوله على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه لو كان

ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا
زيدا جائني وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر
الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا تحمل
على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جائني مائة
رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جائني رجال الا واحدا او الا رجلا او الاحاد ولكن
لما كان ذلك نادرا لم يلتفت الى المضرة بها هذه القاعدة نحو لو كان فيهما آلهة جمع لا
دلالة فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية
صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه
صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى
عنها الله وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما
اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب
ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غير اى في غير
جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال الجوهري في قولك ما جائني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكا
بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء
منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة
الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء
النصب على الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جائني القوم سوى وسواء زيد فكانك
قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين

هذا الكلام اشارة الى فائدة معنوية وهي بيان معنى

الكوفيين بخروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً كغيرهما متمسكين بقول الشاعر
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية انهم نصبوه استنكاراً
لو نعم فيقولون أتاني جاء سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب نصباً على الظرفية نحو
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان وأخواتها** وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى **هو
المسند بعد دخولها** اى دخول كان واحدى اخواتها والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون
اسناده الى اسمها واقعاً بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر
فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين
المثالين المعرف لتناولها من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها
للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها **مثل كان زيد قائماً وأمره** اى امر
خبر كان واخواتها **كأمر خبر المبتدأ** في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر
لكنه يتقدم على اسمها حال كونه **معرفة** حقيقة او حكماً كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها
وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظياً نحو كان
المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه
بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعاً ولا قرينة هناك لا يجوز
تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا **وقد يحذف عامله** اى عامل خبر كان من بين كان لا خبر كان واخواتها
لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختص بهذا الحذف لكثرة استعمالها **في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيراً فخير وان شراً فشر ويجوز في مثلها** اى في مثل هذه الصورة
وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعد اسم **اربعة اوجه** نصب الاول ورفع الثاني وهو اقويها
نحو ان خيراً فخير اى ان كان عمله خيراً فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيراً فخيراً على معنى ان كان عمله
خيراً فكان جزاؤه خيراً ورفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان

نحو ان خيرا فخير اي ان كان في عمله خير فكان جزاءه خيرا وتوجيه هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته **ويجب الحذف** اي حذف عامله يعني كان **في مثل اما انت منطلقا انطلقت** اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصله اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه والاقتصار على الاول لانه اشهر **اسم ان واخواتها** وسنعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى **هو المسند اليه بعد دخولها** اي دخول ان واحد لاخواتها **مثل ان زيدا قائم** وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم **المنصوب بلا التي لنفي الجنس** اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل منها فيجوز ان يقال الاسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه **هو المسند اليه بعد دخولها** خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله **يليها** اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة **نكرة مضافا او مشبها به** اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال اخراج من الضمير المجرور في البيان الاولى منه ومن الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها **مثل لا غلام رجل** مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها **ولا عشرين درهما لك** مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف

بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فَإِنْ كَانَ اى المسند اليه بعد دخولها غير
واقع على الاحوال المذكورة بل كان مُفْرَدًا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها
به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ
فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد
قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين
نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا
مسلمين ولا مسلمين لك ونعنى بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما
بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار
حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقهما النكرة
فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
مايلا الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب وَإِنْ كَانَ اى المسند اليه بعد دخولها مَعْرِفَةً بانتفاء
شرط النكارة أَوْ مَفْصُولًا بَيْنَهُ اى بين ذلك المسند اليه وَبَيْنَ لَا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل
منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهى ست صور نحو لا زيد فى الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة
ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وَجَبَ فى جميع هذه الصور الست الرَّفْعُ
عَلَى الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر النافية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعفها عن التاثير
مع الفصل وَالتَّكْرِيرُ اى وجب تكرير لا مع اسمها لكن مطلقا لا بعينه اما فى المعرفة فليكون كالعوض
عما فى التنكير من معنى نفى الآحاد واما فى النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل
أفى الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضا وَنَحْوُ قَضِيَّةٌ اى هذه قضية وَلَا
أَبَا حَسَنٍ لَهَا اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان
اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على عليه السلام ولا رفع فيه وهو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه مأول

قوله لكن لا مطلقا لا بعينه اى لا يلزم اعادة
ذلك الاسم بل يجوز لو اتيت
بغيره ايضا جاز كما فى لا زيد فى
الدار ولا عمرو فان
عمروا غير زيد
[illegible]

قوله
جواب لمن يقول
لا نص فى الاستغراق والنفى بدون
من الاستغراقية لا تفيد التنصيص الا ترى
ان ما جاءنى رجل لا يفيد الاستغراق ولذا
جاز بل رجلان او رجال كذلك
جاءنى من رجل بعد غير
عليه غير

مثال قوله بالنكرة اما بتقدير لمثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل اجراء حسن مجرى العلم لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كرر فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول منكور منصوب على لفظه لمشابهته حركته الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون ضعف لا لغاء عملها بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها التوافق الاسمين بعدها في الاعراب هذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله لا

قوله فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغى عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او كلتاهما فهو قوله نحو ليس آه اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس الا في الشعر ولا يبرز الا كون الاسم بعدها نكرة والخبر محذوفا فتحمل لا براح ولا مستصرخ نظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها الملغاة للتكرير

قوله الا بالله منصوبا او مرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى **وَإذا دَخَلَتِ الهَمزَةُ** على لا التي لنفي الجنس **لَم تَتَغَيَّر**
العَمَلُ اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
وَمَعنَاهَا اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما **الاِستِفهَامُ** حقيقة فتقول
الا رجل في الدار مستفهما **وَاَمّا العَرضُ** نحو الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه حال لا في العرض
كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطا
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه بحيث لا يرجى ماوا ما قوله الا رجلا
جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع
برأسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصبه ونونه وهي عند يونس
لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان ينبغي ان يقال الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر
وَنَعتُ اسم لا **المَبنِيّ** لا نعت اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا **الاَوَّلُ**
بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار **مُفرَداً**
حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسنا لوجه ظريف **يَلِيهِ** حال بعد
حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول **مَبنِيٌّ**
على الفتح حملا على المنعوت كان لاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمنفي
في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد
انه اذا كون المبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت
ويبنى المبنى الاول مفردا يليه وان بارد في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل
نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما **وَمُعرَبٌ** لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوع
في الاعراب دون البناء **رَفعاً** حملا على محله البعيد **وَنَصباً** حملا على اللفظ او على محله القريب نحو

نحو لا رجل ظريف بالفتح **وظريف** بالرفع **وظريفا** بالنصب **لا** اى وان لم يكن النعت كذلك **فلا** **اعراب** اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته فى بيان فوايد القيود **والعطف** على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف وانما اذا كان المعطوف معرفة وجب فيه الرفع نحو لا غلام لك والفرس وان كان لا مكررة فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل **على اللفظ** اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا **و** بان يحمل **على المحل** ويجعل مرفوعا **جايزان** ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة ان المعطوف على المنفى يراد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة **مثل لا اب وابنا** وابن فى قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرى وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى **ومثل لا ابا له ولا غلامى له**

فقد يخفى ان ذلك يقتضى وجوب البناء فى البدل اذا كان معردا نكرة

اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة ويجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف نحو ابا وفى حذف النون من نحو غلامين **جايز** يعنى ان الاصل فى مثل هذا التركيب ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثال الاب واسقاط النون فى مثال غلامين كما فى حال الاضافة **تشبيها له** اى اسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس مضافا **بالمضاف** واجرى لا احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو **لمشاركته** اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه **له** اى للمضاف **فى اصل معناه** اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جاز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى

الاضافة بوجود اللام شارك للمضاف المقدر فيه اللام بهذا هو المعنى الاول واما المعنى الثانى فلا يعتبر فيه انه فى صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار شارك غيره

الاضافة اتم من ما يفهم من غيره ومن ثمه اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف
بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم
من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح
اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيبا با فيها بتركيب يصح فيه اضافة الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه
وليس لي مثل هذين التركيبين مضافا حقيقة لفساد المعنى المراد المقصود منهما على تقدير الاضافة
وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلام لمن يرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير
خبر وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير
اضافته لا اباه ولا غلامه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اي لا اباه موجود ولا غلامه موجودا
واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلام لمن له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلامه
المعلوم من خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة بينهم
اولان المقصود بالخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم
نفسها ما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يجوز
الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد
اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناها
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس وهو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبريته خبر ما ولا المشبهتين وكذا
اسمهما لغة اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان عملهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما
وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون
الى عملهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل
دخولهما عليهما ولغة الحجازي هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم

ولات هنا ولات هنا ولا تهنا
رضي
واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس و جمع النحاة جوزوا اعمال
عمل ليس على الشذوذ رضي

قوله
واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون وذلك لان حق
العوامل ان يختص بالشيء الذي يعمل فيه من الاسم
والفعل ليكون متمكنا متوثقا
في مركزها ومشتركة
بين
الاسم
والفعل فهو غاية

وإذا زيدت إن مع ما نحو ما إن زيد قائم قيل إنما خصت ما بالذكر لأنها لا تزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين أو انتقض النفي بإلا نحو ما زيد
إلا قائم أو تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل أي عمل ما إذا كان مع واحد من
هذه الأمور الثلاثة أما إذا زيدت إن فلأن ما عامل ضعيف عمل للشبه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها
لم تعمل وأما إذا انتقض النفي بإلا فلأن عملها بمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل وأما إذا تقدم الخبر فلتغير
الترتيب مع ضعفها في العمل وإذا عطف عليه أي على خبرهما بموجب بكسر الجيم أي بعاطف
يفيد الإيجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع
أي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة إلا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل أي اسم اشتمل
ليخرج الحروف والأفعال التي هي محال الإعراب فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لأنها أقسام الاسم على علم المضاف إليه أي علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يعني الجر
سواء كان بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظا أو تقديرا وإنما قلنا من حيث هو مضاف إليه لأن الجر ليس علامة
لذات المضاف إليه بل بحيثية كونه مضافا إليه وإن كان مختصا بما عرف به لكن المشتمل على علامته
أعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف إليه
بالإضافة اللفظية إن لم تكن داخلة في تعريف المضاف إليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح
المشهور بينهم وذهب في ذلك إلى مذهب سيبويه حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه بحرف جر أيضا
لفظا كل اسم حقيقة أو حكما ليشتمل الجمل التي يضاف إليها نحو يوم لا ينفع الصادقين صدقهم
فإنها في حكم المصادر نسب إليه شيء اسما كان نحو غلام زيد أو فعلا مثل مررت بزيد بواسطة
حرف الجر لفظا أو تقديرا أي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد أو مقدرا حال كون
ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بإبقاء أثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
فخرج بقوله مرادا نحو قمت يوم الجمعة فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد إذ لو أريد لانجر
فالتقدير أي تقدير حرف الجر شرطه أن يكون المضاف اسما إذ لو كان فعلا لا بد من التلفظ

بالحرف نحو مررت بزيد **مجرداً** اي منسلخاً عن **تنوينه** او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع

لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمة

مزجاً يكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام

الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظراً الى كلام القوم حيث لم يسلموا التقدير

بحرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من

كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه له ان تقسيمه الى الاضافة المعنوية واللفظية تقسيم

للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل

عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير

لام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية

فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فلذا في احسن الحسن زيد ابهاماً

فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة

تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص

واقعاً قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف

في اللفظ **وهي** اي الاضافة بتقدير حرف الجر **معنوية** اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في

المضاف تعريفاً او تخصيصاً **ولفظية** اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه

فالمعنوية حدّها منها **ان يكون المضاف** فيها **غير صفة** كاسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة **مضافة الى معمولها** اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد

او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كضارب مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب

زيد حسن الوجه **وهي** اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء **اما بمعنى اللام** فيما اي في

المضاف اليه **عدا جنس المضاف وظرفه** اي لا يكون صادقاً على المضاف وغيره ولا ظرفاً له نحو

غلام زيد فان زيد ليس جنساً للغلام صادقاً عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام

اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف اليه صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى فى نحو ظرف فيه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد علم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما يخفى فان قلت قد يوجد غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب

الى زيد على طريق البدل وهو معنى نكرة ... الاول فانه ... معهود مخصوص بينك وبين مخاطبك وافادت الاضافة تعريف العهد كما يفيد الالف واللام تعريف نحو الغلام لولا ذلك لم يبق فرق بينهما لحصول الاختصاص نحو زيد بالغلام فى الصورتين

قوله اى ضرب واقع فى اليوم الظاهر ان فى اليوم فيما هو صاحب ... اعنى ضرب فى اليوم متعلق بالضرب ... نفسه لضرب بتقدير واقع فى اليوم عصام

التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا لا يضر ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا يفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني ويفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فمن كان ذي اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى مع حصول الاعلى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قلنا لانه ليس في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى المعلوم منها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبدل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل

قوله وما اجازه الكوفيون اه يعني قول الكوفيين ضعيف عن القياس و استعمال الفصحاء اما بعده عن القياس فلان الغرض من العدد هو العدد من المضاف اليه غير العدد فاذ حصل تمييز بعده فلا حاجة الى ادخال الالف واللام الى العدد لانه زايدة بلا فائدة وخير الكلام ما قل ودل و الاصل ترك الزيادة اذا لم يكن فيها فائدة واما بعده عن استعمال الفصحاء فلانه يفر عن الفصحاء بعض اللام منه

الحاصل وامّا استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف
العمى ثلث الاثافي والدّيار البلاقع وامّا ما جاء في الحديث من قوله عم ما لا الف لدينا فعلى البدل دون
الاضافة وَالاضافة اللَّفظيّة علامتها أن تكونَ المضافُ صفةً احتراز عمّا اذا لم تكن
صفة نحو غلام زيد مُضافةً الى معمولها احتراز عمّا اذا كانت مضافة الى غير معمولها
مصارع المصر وكريم العصر مِثلُ ضارِبُ زيدٍ من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحَسَنُ
الوَجهِ من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها وَلاتُفيدُ الاضافة اللفظية فائدة
إلّا تخفيفاً ولا تعريفاً ولا تخصيصاً لكونها في تقدير الانفصال في اللَّفظِ لا في المعنى
يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي امّا في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج
بيت الله وبحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد وامّا في لفظ المضاف اليه فقط
بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه
واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط وامّا في المضاف والمضاف اليه
معاً نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره بالصفة وَمِن ثَمّت اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جَازَ تركيب مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ باضافة الصفة الى معمولها
وجعلها صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفاً جاء هذا التركيب وَامتنع تركيب مررتُ بزيدٍ حَسَنِ
الوَجهِ فلو افادت تعريفاً لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة
اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمّة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم
من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار
بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قيل من جهة انها تفيد تخفيفاً جاز

جاز تركيب الضارب زيد والضارب عمرو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما تسقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك
انه لا دخل في هذا التفريع لانتفا التعريف ولا لانتفا التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط
وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة ولحقه خلاف الفراء فانه يجوز
تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرفنا للام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بادخال اللام
المتقدم صحتها على الاضافة مجردا دعا مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث لا يمتنع بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب
المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى
في الفصاحة بحيث يستند به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا
ان فيه تسوية مساعدة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما
في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة
الهجان اي البيض من النوق ويستوي فيه الجمع والواحد الهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل التلثيث
الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها
حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة
تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على
المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاس على الضارب الرجل والضارب زيد فاجاب المصنف عنه

الصفة
على اربعة ... ان يكون المدعى عين ... المدعى موقوفا عليه صحة ... والرابع موقوفا عليه
... مقارنة ... ان يكون المضاف
... المضاف اليه ... رجلين اذا ... كل واحد طرفا منه ... احدهما للآخر ... بين الطرف ... مقارنة والفاصل ...

عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف بزوال
التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة فانه
وجههما اخوان رفع على الفاعلية ونصب على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف
والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن وجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت
وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه
انه اي الكاف في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى الحمل حملا على
ضاربك فانه يحذف عن المفعول والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرة متصلة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى
تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم
التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما
اسما فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوف تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك ولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال الضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد لكن لن يتصور
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين ووصل الضمير المنفصل متصلا فصار
ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما
اسما فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم
يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد فعلم انا حملنا قوله وضعف لو قيل المانعة بالحجا

الهجاء وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن اشد الا

الفراء على جواز الضاربك زيد عن جاء المصنف على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحد منهما

اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضاربك زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة

الهجاء وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه

بتوسط العطف يصير مثل الضاربك زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه يتحمل

في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم مشابهة المضاف الى المطلوب على التقدير الاول

وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى المسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما

ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب

الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر وبهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها

فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد

الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة

الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى

وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد

والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان

مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين

احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع

الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف والثاني ان يكون الوقت محذوفا

نسيا منسيا والجامع قائم مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة فيضاف المسجد

اليه فيندفع الايراد بوجه واحد هو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى

وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن

هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف

قوله وتأويلها ان حاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكزبرة وجانب اليمين وليلة الربوة وبرج البرج

قوله وبقلة الحمقاء قال في الصحاح الحبة واحدة الحب الحنطة ونحوه والحبة بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت وهذا وانما وصفت بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام

لا توصف مكانا هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي أضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة وأخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه
بانه متأول بانهم قد جردوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه
صفة لها بل من حيث انه جنس منهم اضيفا اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اي ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث وأسد في الاعيان والحبس وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث
اسد لا يفهم الا ما يفهم رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين
الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على
عمومه سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد
ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسما المسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف
احدهما الى الآخر واجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكأنك اذا
قلت جاءني سعيد كرز فقد قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا ولهذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة الذي ليس
آخره حرف علة او الملحق به وهو ما آخره واو او ياء ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح

بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا ينتقل عليها الحركة لمعاضة خفة السكون ثقل الحركة وفى

حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون فى الوقوع بعد استراحة اللسان ولا ينتقل عليها

الحركة بعد السكون يعنى فى الابتدا كذا بعد السكون **اِلى يا المتكلم كُسِر اخره** للتناسب

وذلك فى الصحيح وظبيى ودلوى فى الملحق به **والياء مفتوحة او ساكنة** وقد اختلف فى ان

ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتدا

بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف **فان**

كان اخره اى اخر الاسم المضاف الى يا المتكلم **الفا تثبت** اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم

موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى **وهذيل** وهى قبيلة من العرب **تقلبها** اى الالف الكائن فيها

لغير التثنية يا لمناسبة يا المتكلم وندغم فى اليا مثل عصى ورحى ولا تقلب الف التثنية

كغلاماى لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب **وان كان** اخر الاسم المضاف الى يا المتكلم **يا ادغمت**

فى يا المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى يا المتكلم

واسقط النون للاضافة وادغم اليا فى اليا صار مسلمى **وان كان اخره واوا قلبت الواو يا**

لاجتماع الواو واليا والاولى ساكنة مثل مسلموا اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واو ياء

وادغمت الياء فى اليا وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت يا ساكنة بوجب بقاء الضمة قبلها

تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمى وان كانت قبل اليا او الواو فتحة بقى ما قبلها

مفتوحة كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى لخفة الفتحة **وفتحت اليا** اى يا المتكلم

فى الصور الثلث **للساكنين** اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته **واما**

الاسماء الستة التى مر البحث عنها مضافا الى غير يا المتكلم **فاخى وابى** اى فحالها فى الخواب

منها اذا اضيف الى يا المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف وجعله نسيا منسيا

واجاز المبرد فيهما **اخى وابى** برد لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها ياء وادغام اليا فى اليا

وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا

لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان
يكون المقسم به اي ابي جمع اب في صله ابين سقطت النون في الاضافة فجمعت بالواو والنون فادغمت الاولى
في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداؤنا وتقول ابه امرأة فاتلة الامتنا
اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا ابدال المحذوف وعند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن
ولي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك
الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام
في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله لانه وقع في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن
الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم
بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل يد
فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء
وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورا
يت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك
ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جاء حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد
بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن
مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان
لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا
لحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس

مبحث التوابع

لبس لا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة وجهة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية واعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجي المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشيا لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني على التجريد عن العوامل اللفظية للاسنا لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس رفعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس نصبهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس نصبهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريف ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس بالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق الحد على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى

قوله في هذا التعريف بحث لان التعريف هنا للتابع في الاعراب
ولما لم يكن شاملا للتابع حركة المنادى والتابع
حركة اسم لا لتعرض لها في محلها و
لم يرض بادخالهما الى
هذا الباب
عصمه
قوله
ثم ان لفظ
وكذا لفظ التوابع لا
لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال
ان صيغة الجمع ولفظ كل مستغنيان عن ذكرها
لبيان الجمع و المنع عند غور عينه بامعانه

معنى في متبوعه اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه **مطلقا**

اى دلالة مطلقة غير مقيدة بمادة من المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جائني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد غلامه وجائني زيد نفسه لا يجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اى مادة كانت **وفائدته** اى فائدة النعت غالبا **تخصيص** في النكرة كرجل عالم **او توضيح** في المعرفة كزيد الظريف **وقد يكون لمجرد الثناء** من غير قصد تخصيص توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم **او لمجرد الذم** نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة** اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله **ولا فصل** اى لا فرق **بين ان يكون** النعت **مشتقا او غيره** في صحة وقوعه نعتا **اذا كان وضعه** اى وضع غير المشتق **لغرض المعنى** اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع **عموما** اى في جميع الاستعمالات **مثل تميمي وذي مال** فان التميمي يدل دائما على ان لذاته ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان لذاته ما صاحب مال **او خصوصا** في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وجاز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك ولا يصح جعله نعتا **مثل مررت برجل اى رجل** اى كامل في الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا **ومررت بهذا الرجل** فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة

بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اي الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة غير ثابتة تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهي بقية خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لتشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث

والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا بذكر او تونث جواز تقول

مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه او هما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم و

مررت بامرأة قائم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة

داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت

حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير

المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع

المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وتونث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب

وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل

يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المفعول

الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول

يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفي فيه

بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم

بعدم التبعية فانه غير منضبط بل بين ضابطه عند تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعد التبيين حاله عند

عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل

قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد

غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة المثنى

والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف ويجوز من غير ضعف قعود غلمانه وانكان

قعود جمعا ايضا كقاعدين لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته

لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا

ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على

المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة

لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب على الوصف الموضح والوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب

ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على

الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا عند الشيخ الرضي وقد

لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه بين ذلك بقوله **والموصوف اخص او مساو** اي الموصوف

المعرف اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة اعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب

ان يكون اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمر

ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة **ومن ثمه** اي ومن اجل

ان الموصوف اخص او مساو **لم يوصف ذو اللام الا بمثله** اي ذي اللام الاخر او الموصوف فانه

مماثل لذي اللام كما عرفت بينهما من المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل

الذي كان عندك امس **او بالمضاف الى مثله** اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل

صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف

اليه وانقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام

فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب **وانما التزم وصف**

باب هذا اي باسم الاشارة **بذي اللام** مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه

بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما **للابهام** الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي

لبيان الجنس فانه اذا اريد رفعه لا ينصرف ويتمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة

من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل

ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم **ومن ثمه** اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي

اللام لرفع الابهام لبيان الجنس **ضعف مررت بهذا الابيض** لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض

عام لا يختص بجنس دون جنس **وحسن مررت بهذا العالم** لانه يتبين به ان المشار اليه انسان او رجل

العطف يعني المعطوف بالحرف **تابع مقصود** اي قصد النسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة

بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله **بالنسبة** متعلق بالقصد المفهوم من المقصود **مع متبوعه**
اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع
لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك
نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة بالنسبة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها
غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود ومتبوعه غير مقصود فخرج بقوله
مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يكون ذكره لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع
مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير عكس ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه
بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اراد زيادة
التوضيح بقوله **يتوسط بينه** اى بين ذلك التابع **وبين متبوعه احد الحروف**
العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف وانتهى **مثل قام زيد وعمرو** ولم يكتف بقوله تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحرف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم
والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة
لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها وبعد
هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان
توسط حرف العطف بين شيئين لا يستلزم ان يكون عطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا
فلم يكن مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة
من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه
الصفة ونقل عن المص انه قال في املاء له كافية ان العاقل في مثال جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط

بتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس يعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو كان عليه
في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلولا حد العطف كل
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها
فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه **واذا عطف على الضمير المرفوع** لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل **أكد بمنفصل** ولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه يدل الذهن على ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيد منفصل انه نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان
متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل **مثل ضربت
وأنا وزيد** وزيد ضرب هو وغلامه **الا ان يقع فصل** بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء
كان الفصل قبل حرف العطف **نحو ضربت اليوم وزيدا** وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا
واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل
لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح **واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض** حرفا
كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل
ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه فيكون كالعطف

الا اذا لم يثبت انه لا مغنى له
فانه يجب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا
بين الاثنين فانه التبس نحو غلامك وغلام زيد
واشتريت غلاما واصالم يجز الا اذا قام قرينة دالة
على المقصود عصام الدين

كالعطف على بعض حروف الكلمة ولبس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به لا نتم
عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استتار المرفوع له مدلة ولا يكتفي بالفصل لان الفصل كالتأثير
لما لأنه جوّز التأكيد بالمنفصل للاختصاص بجنسه لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدم الانصو
اثر فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمثال يبني و
زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرور وجرّه بالاول والثاني كالعدم مغنى بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جرّه بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا والجار
الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاء تأكيد المتصل المرفوع في نحو
القوم جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تأكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار
ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد
المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين
فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما بخلاف
لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة
العطف فان المعطوف مباين المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما
بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور المتصل ليخرج المتصل المرفوع
عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار
اليه كما في المعطوف عليه **والمعطوف في حكم المعطوف عليه** فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها متقيدا في المعطوف وانما قلنا الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا
يكون ما يقتضيها متقيدا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف

المبتدأ او مبتدأ او وقع لصفة صفة فيكون يجب ان يكون
مشتركا له في احكام ما يجوز له او يمتنع كوجوب
العائد في الصفة او عائد الى الموصول
وامتناع كون المعطوف في المبتداء
نكرة ساذجة
وكونه من الاحوال العارضة في نفسه بشرط ان
... ... في الاعراب ... ...

معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فمنقدح بالتنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف **ومن ثمة** اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع **لم يجز في مثل** تركيب **ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع** في ذاهب لانه لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة ولا مانع منه ولكان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله **وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها** اي الفاء في هذا التركيب **فاء السببية** اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير في الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب **واذا عطف** اي اذا وقع العطف بناء **على** وجود **عاملين** بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد قال بعض شارحي الكتاب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو معمولي عاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين

سند لا ضمير مقدر من قبيل بين العمرو الزيدان وقوله عاملين ليس نابغ الفاعل بمصدر عطف اي عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي الكتاب ابعد منه والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز عنه عصام

عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول وبذلك اندفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لتعدد العامل اذ هو الاول والثاني تاكيد له ونذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر

اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه ممتنع عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعلى جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو واي في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقدم المجرور وتاخر المرفوع او المنصوب عنه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على المضاف وايضا المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك لدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل فيندفع التوهم الشائع ان تريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي و في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضربه هو لا من يقوم مقامه او تكرير معنى نحو ضرب زيد نفسه او في الشمول اي التاكيد يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرنا

قوله وافادتها توضيح متبوعها اه وكذا ينبغي ان يقيد وافادتها
الكشف والتوضيح بمنزلة نفخة واحدة ويمكن ان يقيد في بيانه
المذكورة اضافة رابعة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر
امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول هذا اظهر قال السيد
قدس سره في حاشية الرضي قال المحقق يعني في اخراج
الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة اي تقرر امر المتبوع
لا يتحقق بكون الدلالة على معنى المتبوع لان وجود
ما يدل على معنى النفخة اولا ولا اثر فيها اتبع صلا
والبيان ان واحدة لا يقرر معنى نسبة ولا شمول
اعترض بان واحدة يدل على معنى الوحدة التي هي مدلول للنفخة

ذكرنا او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه
كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع
واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد اذا عرفت هذا
فنقول اخراج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظ
خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض
المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة
والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله
من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ
الاول اي مكرر اللفظ الاول وما حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت
ضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه
لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسما او فعلا او حرفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد
اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محفوظة محصورة اي معدودة محدودة
وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلثة في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتع
اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من التبع وهو طول العنق مع
شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق
فالاوليان اي النفس والعين يعمان اي تقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه
في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة وانفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث

والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما وأنفسهم في جمع المذكر العاقل وأنفسهن
في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين
الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي اي الباقي بعد الثلثة المذكورة لغير
المثنى مفردا كان وجمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب
كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي اي في كلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة نحو
اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحد اي الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في الجمع
المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان
الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يلاحظ افرادها مجتمعة فلم يظهر جزء ولا يصح تاكيد
بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء
العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكله لتعيين الشمول بخلاف جاءني زيد كله
لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل
ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل
وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم
يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري في غيرها ايضا عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس
بالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم

لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني

كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين بليا العوامل قليلا بخلاف النفس والعين

فانهما يليانها كثيرا وَأَكْتَعُ وَأَخَوَاتُهُ يعني ابتع وابصع أَبْتَاعٌ بفتح الهمزة على ما هو المشهور لأَجْمَعُ

يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فَلَا

يَتَقَدَّمُ يعني اكتع واخواته عَلَيْهِ اي على اجمع لو اجتمعت معه وَذِكْرُهَا اي ذكر اكتع مع اخواته دُونَهُ

اي دون ذكر اجمع ضَعِيفٌ لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية

بدون الاصل اَلْبَدَلُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتْبُوعِ اي يقصد النسبة اليه بنسبته الى

المتبوع دُونَهُ اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودا ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة

اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك او

ضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها

ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه

مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض

عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي

بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة

بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع

ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصود لكن اثباتا فيصدق على زيد انه

تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق

الاثبات والنفي ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شيء نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون

الاول توطئة للثاني وَهُوَ اي البدل اربعة انواع بَدَلُ الْكُلِّ اي بدل هو كل المبدل منه

وَبَدَلُ الْبَعْضِ اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة بينهما مثلها في خاتم فضة وَبَدَلُ

الْاِشْتِمَالِ اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على ان

اعلم ان الغلط لا يقع في فصيح الكلام ومنهم من فصل وقال الغلط على ثلثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حمار وغلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركه بذكر المقصود فهذان لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية وفطانة وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بدل وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهذا يعتمد الشعراء مبالغة وتفننا كثيرا وشرطه ان ترتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هذا نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم كغلطت لعلك ترى انك لم تقصد الا تشبيها بالبدر وكذلك قولك بدر شمس وادعاء الغلط ههنا واظهاره ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل سيد شكول

على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه **وبدل الغلط** اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة **فالاول** اي بدل الكل **مدلوله مدلول الاول** يعني يتحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فانهما يتحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اوليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر **والثاني** اي بدل البعض **جزؤه** اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه **والثالث** اي بدل الاشتمال **بينه وبين الاول** اي المبدل منه **ملابسة** بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفة لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلتفت في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط **بغيرهما** اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون البدل مشتملا على المبدل منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج

البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته
وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان
تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت
بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد
اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني
رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة عن معرفة فالنعت اي نعت البدل
النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه في تواصفه بصفة تكون كالجابر
لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين
نحو جاء زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا
واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل
ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيهما مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتني علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع
غير صفة احتراز به عن الصفة يوضح متبوعه احتراز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا
يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل
من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته ان اعرابيا اتى الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي
بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
فاغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق

اي يكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة
ابدال الظاهر من الظاهر نحو زيد اخوك ... زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المظهر من المضمر زيد ضربته اباه وزيد قطعته ايادها وجمل الذين كرهتها اباه
وحمار الزيدين كرهتها اباه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه وزيد قطعته زيدا اياها وجمل زيد كرهت زيدا اياه وحمار زيد كرهت زيدا اياه ومثالها
في ابدال المظهر من المضمر زيد ضربته زيدا وزيد قطعته يده وزيد كرهته جملة وزيد كرهت حماره ... واما الفرق المعنوي من عطف البيان
والبدل فمحصر في جميع الصور لان البدل هو المقصود بالنسبة بدون متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود
فيه هو الاول لان التابع بيان متبوعه ...

متصد حتى لنفنيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقيبة عجفا فحمله على بعيره ورده ركبا **وفصله** اي فرق **من البدل لفظا** اي من جهة الاحكام اللفظية واقع في **مثل انا ابن التارك البكري بشر** فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الصفات زيد واخر البيت عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلنا بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه ان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبة لان ذهاب روحه لان الانسان ما دام به رمق فالطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيفت اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد يمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا مثنيا ولصورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اوفق **المبني** اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق فلم يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفها للمبني بالمبني لا نذكر في حد المبني لفظ المبني **ما ناسب** اي اسم ناسب **مبني الاصل** هو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل بعض الافاضل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح **او وقع غير مركب** مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من تركيب الاضافة

الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلفت عبارته في المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني نفيهما واثباتا تقديما وتأخيرا ابتناء التقدم ما هو مفهومه وجودي لشرفه **والقابه** اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية **ضم وفتح وكسر** للحركات الثلث **ووقف** للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد بالحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب الا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة **وحكمه** اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه **ان لا يختلف آخره** اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل **باختلاف العوامل** فقد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن ابنك **وهي** اي المبني والتأنيث باعتبار الخبر **المضمر واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات** بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصدير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات **وبعض الظروف** وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليس مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة بانها لم اختيرت دون الباقيين **المضمر ما وضع لمتكلم** من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه **او مخاطب** من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فيشمل المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب **او غائب تقدم ذكره** ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان

وان كانت موضوعة للغائب فلا بد من تقدم ذكر الغائب بشرط ان يكون متقدما لفظا او معنى او حكما اراد

بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب

غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى

اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من

قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر

الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان

والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره لقصد التعظيم للقصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها

في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا او صار كانه في حكم الغائب المتقدم الحديث

المتقدم بذكرها المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا

وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير

محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما

انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك **والمتصل غير المستقل** بنفسه

المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه **وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلثة**

اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامها مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها **فالاولان اي**

المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان **متصل** لانه الاصل **ومنفصل** لمانع من الاتصال

الذي هو الاصل **والثالث** اي الضمير **المجرور متصل فقط** لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو

الاصل وتعذر المانع من الاتصال انشاء الله تعالى **فذلك** اي المضمر **خمسة انواع** المرفوع المتصل

والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل **النوع الاول** يعني المرفوع المتصل ضمير

ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي **وضربت** على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي

المنتهيين اولهما **الى ضربن** على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما **الى ضربن** على صيغة

جمع الغائبة الماضي المجهول وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون

والاول هو الاوجه لان حروف الاشباع لا تحرك رضي

هو الماروحده بدليل التثنية والجمع فانهم كما

دون الكل وصور التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس البواقي والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل
انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن
ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احوالها من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني
الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما
انكن الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
اللاحقة دالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى
غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة
لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا عن ستة معا كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين
الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر
والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو
الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم
لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل
من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبنوا
الاولى على الاربعة ومناسبا لانطول الكلام بذكرها فالمتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور
المنفصل يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء من الفعل فجوز ولا في باب الضمائر النحو وضعها

وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحدث في اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليلا على ما الفي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل **الماضي للغايب** الواحد المذكر اذا لم يكن مسند الى الظاهر نحو زيد ضرب **وللواحدة المؤنثة الغائبة** اذا لم يكن مسنده الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند **وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا** سواء كان مثنى او واحدا او مجموعا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب **وللواحد المخاطب المذكر** نحو تضرب واضرب **وللواحد الغائب والغائبة** اذا لم يكونا مسندا الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب **وفي الصفة مطلقا** سواء كانت اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان اكقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانا ضميرا لا يتغير الا ترى ان التاء في نضربين والنون في نضربن والواو في نضربون والالف في نضربان لا يتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين **ولا يسوغ** اي لا يجوز الضمير **المنفصل** مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء **الا لتعذر المتصل** له لاجل تعدده لان وضع الضماير للاختصار والمنفصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ المنفصل **وذلك** بالتقديم اي تقديم الضمير **على عامله** لانه لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل **او بالفصل** الواقع **لغرض** لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض **او بالحذف** اي حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به **او يكون العامل** له اي عامله **معنويا** لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى **او** يكون عامله **حرفا والضمير** المعمول له **مرفوع** اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك **او يكونه** اي يكون الضمير **مسندا** اليه

لانا بطلان لان يكونا متصلين او منفصلين دون الضمير المجرور فانه لا يكون الا متصلا كما عرفت

اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل

الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه

التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه

هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر فهو زيد ولا لاحاجة اليه

ولذا وقع الالتباس بدونه او الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال

من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل لشموله العقلاء على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال

لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا والحصر

والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما

انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي يسند اليه

صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند

حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صور الفصل لغرض

التاكيد لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم

نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما في لو دخلنا بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس

بالطريق الاولى فاذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمته اذ

المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف

من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها فحينئذ يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم

احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما

اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصال البعد المتكلم في تاخر الاعرف ولا يلحقه طعن في

اوله لو قيل باياه على خلاف الاصل وحكي سيبويه تجويز الاتصال فيه نحو اعطيتهوك فلك الخيار

اى الاختيار في الضمير الثاني ان شئت وصلته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار الاعتدا

الا عند الفصل بما يفصله وان كان متصلا و نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا فان المجرور الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقد اعرف لانه هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل و لك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل و الا اي وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير واما على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتها اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن قدمته و المختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول و الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا ليكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الخ يعني لولا انا لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان لا وفق بما سبق ان تقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بعض وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى ليكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها و جاء في بعض اللغات لولاك و عساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام

المقام حرف جر والكاف ضمير المجرور واقع فى موضعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه

واما عسانى فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما

فى المعنى وههنا ايضا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء

المتكلم لازمة فى الماضى اذ الحفظ تلك البناء التى اخوا الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى

اخت الجر ولهذا سميت نون وقاية نحو ضربنى وكذلك نون الوقاية لازمة فى المضارع لكن لا

بل حالكونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هى الاعراب نحو تضربنى لتقى اخوالمضارع ايضا

عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا

الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى فى المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات

البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب

اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت ويختار الحوق نون الوقاية فى ليت

من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط

وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف وعكسها

اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون لتثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط

بين المبتداء والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت

انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصل

مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى

هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر

نعتا او خبرا فيما يصلح لهما ثم تسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون

المبتدا ضميرا وغيره ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون

الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام

فان قلت ينبغى ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس فى المبتداء والخبر اذا كانا نكرتين

اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الفعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن امثالها لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى منه ولا عامل لكن الخليل استبعد لغا الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يشتغله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فهو خبرا لها مرفوع على انه خبر والجملة حالا ومنصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن وما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واورد لفظة قبل للتاكيد النقد لان تقدم الضمير على مرجع غير معهود ولا بعد ان يتم معنى الكلام ويكون متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع الى الشأن وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب بها اى بالجملة المذكورة التى بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة باللواقع ليس خلافى بيان القاعدة فانه لا دخل فى التسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم النقد على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن والقصة متصلا ومنفصلا واذا كان منفصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد

زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذف في غير اللفظ باضماره لا التباسا منه حالا لكونه منصوبا ضعيفا اي جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلة واما ضعفه فلان تحقق ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذف بنية الاضمار ههنا مع كونه مرفوعا لازم كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدنا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احق بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه احق به ولم يجوزوا اظهار تلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اي المعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس للاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة خمسة ذا لكونها للمذكر الواحد العامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ وللمثنى المذكر ذان وذين رفعا ونصبا وجرا اي ذان وذين لكونهما للمثنى المذكر قدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مفيد اكل واحد منها بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه فقوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا فقيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يبن منه الا هي وذي وقيل هي الاصل

الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل فهما اصلان وللقول باصالتهما قد منا

على سابرهما لفرعيتهما وتي بقلب الالف يا وتيه وتهي بقلب الالف والبا ها بغير وصل اليا

بهما وتهي وذهي بوصل اليا بهما ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب

والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان

وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف

العوامل بل ذان وتان موضوع للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها

على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البنا فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث

اولاء مدا وقصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها

اي اسما الاشارة يعني يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف

التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هي حرف جي به للتنبيه على المشار اليه وقيل القطع

كما جي به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها

اي باواخر اسما الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت

اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشتراك

خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسما الاشارة يعني المفرد المذكر

والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة رجعت الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسما

الاشارة لان افراد المفرد المؤنث تنتهي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين

وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذا

اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكورين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكورين وعلى هذا

القياس ذاك وذانك اذا اشرت الى مذكورين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا

اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتاك

الا ترى انك تقول في ترجمة

ذاك انيت وفي ترجمة ذلك

انيت مفرد

وتانك وتينك الى تانك وتينك واولئك بالمد واولا بالقصر الى اولا تكن واولا كن واما ذيك فقد اورده الزمخشري وانما الكي في الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط ولغو المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا ولهذا احال الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وتيك وذانك حالكون هاتين الاخيرتين مشددتين والكاف بالذال اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب ولما تم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وبالكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول الموصول المعدود من المبنيات اصطلاح النحاة ما لا يتم جزء اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على الضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرفنا الموصول بها لزم الدور ودل القرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا يخرج مثل اذ وحيث ولتبرطها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا معه هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا الجواب يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي

الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح
بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل ذلك وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان يكون
ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله
وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة **جملة خبرية** او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضمير اي للموصول لا لغيره **وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول**
لان اللام الموصول لشبهه اللام الحرفية في اللفظ جعلت صلتها ما كان بجملة معنى مفردا لفظا وعملا بالحقيقة
الشبه جميعا **وهي** اي الموصولات **الذي** للمفرد المذكر **والتي** للمفرد المؤنث **واللذان** للمثنى المذكر
واللتان للمثنى المؤنث ويكونان **بالالف** في حال الرفع **والياء** في حال النصب والجر **والاولى**
على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في الجمع المذكر اشهر **والذين** كالذين لجمع المذكر
واللائي بالهمزة والياء **واللاء** بالهمزة المكسورة فقط **واللاي** بالياء فقط مكسورة او ساكنة
اجرا للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر **واللاتي واللواتي**
لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء او الياء
معا **وما** بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء في ما يعقل نحو والسماء وما بناها
ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث **واي** بمعنى الذي
نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار **واية** بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار
وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال
الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها **وذا بعد ما** الكائنة
للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت **والالف واللام** اي مجموعهما بمعنى الذي
او التي والمثنى او المجموع **والعائد المفعول** اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط
الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاءه واعلم ان النحاة وضعوا بابا سموه فيه باب الاخبار بالذي

بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل فقد كثر

اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي تعذر بيانهم طريقه

الاخبار لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار ممكن

او اسم ممتنع فاراد المصنف الاشارة على هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء

جملة بالذي اي باسماء الذي والتي او الالف واللام فان لها ليست صلة للاخبار الا ان الذي

مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية

وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه

الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا

نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد

من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه

في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محل الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت

ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك

اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل

او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان المصدر

يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي

تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل

ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف

لا يستفاد من اسمي الفاعل والمفعول معنى كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من

زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان

تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم

خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي

بالذي في ضمير الشأن بان يكون ضمير الشأن مخبرا عنه لاحتمال تقصد الجملة بالذي وما اخبر
عنه خبر الذي نحو نفسه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون
الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا كان اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي
عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا
في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون
نكرة فلا يجوز ان يقع ضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحال وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها
اي لغير كلمة الذي لامتناع تضمن الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير
وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى
الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وفي كل منهما ممتنع
ما الاسمية وكلا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا واما
زيد قائم موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء
منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة
نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك و
استفهامية نحو من غلامك ومن ضربته وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله
وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك مكرم
الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث

للمؤنث كما في ثبوت الاحوال الاربعة وانتفاء التاء والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت

والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة

نحو يا ايها الرجل وقيد اى تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن لانه لا تقع صفة اصلا فاجيب بان

ايا الواقعة صفة هى في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل عظيم يسأل عن حاله لانه كامل

احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة **وهى** اى كل من اى واية **معربة** بالاتفاق **وحدها** لا يشاركها

في الاعراب غيرها من الموصولات الا على خلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانها

التزم فيه الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرجح شبه الحرف **الا اذا** كانت موصولة

و**حذف صدر صلتها** نحو قوله لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم

اى هو اشد فانها تبنى موصوعة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة

وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو

المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر في

المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهى مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا **وفي** قولهم

ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه **ما الذى** على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير

اى شيء الذى صنعت اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس **فجوابه رفع** اى مرفوع على انه

خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون

كل منهما جملة اسمية **والوجه الآخر** ان معناه **اى شيء** وههنا عبارتان احدهما ان ماذا

بكمالها بمعنى اى شيء والثانية ان ما بمعنى اى شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد ومعنى قولهم

انها بكمالها بمعنى اى شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لتكون كلمة ذا زائدة في المفهوم من

مجموعهما اى شيء **وجوابه نصب** اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام

ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول النصب الجواب بتقدير

الفعل المذكور وفي الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين

مبحث اسماء الافعال

بين السؤال والجواب **اسماء الافعال ما كان** اى اسم كان **بمعنى الامر او الماضى**

الذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل ان معنى

اف اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على

الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى **مثل رويد زيدا** اى امهله مثال

لما هو بمعنى الامر **وهيهات ذلك** بفتح التاء فى الحجاز وكسرها فى بنى تميم وبالضم فى

بعضهم **اى بعد** مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى

حملهم على ان قالوا هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو

ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال

على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضى ره وليس ما قال بعضهم

ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشىء

اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا

قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا

بحسب الوضع فلا يرد مثل الضراب نقضا على التعريف **وفعال** اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى

الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى **كنزال بمعنى انزل** قال سيبويه وهو مطرد

فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول

سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فقد نقلوا على انه لم يات

الا نادرا **وفعال** حال كونه **مصدرا معرفة كفجار** بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح

الرضى هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه

وحال كونه **صفة لمؤنث مثل يا فساق** بمعنى يا فاسقة **مبنى** اى كل واحد من القسمين الاخيرين

مبنى **لمشابهته له** اى لفعال بمعنى الامر **عدلا وزنة** اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب

اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى

في الامر كفعّال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي
ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع
اسماء الافعال ولبيّن وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه
عَلَمًا لِلأعيانِ مُؤَنَّثًا اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج يا فساق وانما قال للاعيان
باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا الكنية للمعاني والاعلام للاعيان وقوله **مؤنثا** صفة علما وذكره
على انه لم يقع الا كذلك **كقطام** علما للمؤنث **وغلاب** لكنه مبني في استعمال اهل الحجاز
لمشابهته فعال التي بمعنى الامر عدلا ووزنا **ومعرب في** استعمال **بني تميم الا ما في آخره** راء اي الا فعال
علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم
لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعرابه لكن **نحو حضار** علما للكوكب وهو
الاكثر من ان الراء مستقبل لكونه في مخرجه كالمكرر فجنح فيه البناء لانه اخف وسلوك الطريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمت المصدرية والمقصور اسم فعل او لم يلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل
واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل
باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على
انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي وح لا يقصد ان يحكم
عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه
ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقصد ايضا
ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غيرهما كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير وح ايضا لا يقصد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنية لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ
بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب

الغراب فهي في هذه الحالة ايضاً مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد

بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار

ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجراها او لاخذها حكمها

وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار **كل لفظ** وانما قال لفظ

ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت **حكي به صوت** اي اصوات على لسان الانسان شبيهاً بصوت شيء

عرفت في القسم الثالث من الاصوات الغير المنقولة **او صوت به للبهائم** مثلاً اي لاناختها او زجرها

او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلاً لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو

للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضاً كالصبيان والمجانين وان كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول

التعريف كلها **فالاول كغاق** اذا صوت به انسان تشبيهاً بالغراب **والثاني كنخ** مشددة

او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق

بالغير وذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم

كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة من المبنيات

كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكماً اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما

كلمة واحدة **ليس بينهما نسبة اصلاً** لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكماً

لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة

حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شراً لان بين

جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع

انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج عنها

هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة تفهم من ظاهر هيئة تركيب

احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية

ومن الهيئة التركيبية التي في تأبط شراً التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف نحو خمسة

خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة التركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف كخمسة عشر بنيا اي الجزءان الاول لوقوع الجزء في وسط الكلمة الذي لا يستحق الاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتق منه وقيل فيه نظر لان الثاني منه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد بحادي عشر واجيب بان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسم العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ واحد الصيغة من المفرد الدالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يسع حروفهما جميعا فاقتصروا على ما اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول ليدل على ان الاول ماخوذ مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنا عشر واثني عشر فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول للتشبه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول على الفتح هو افصح اللغات وفيه لغات اخر بان احدها اعراب الجزئين

الجزئين معاً واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه ونحوهما اعراب الجزئين معاً اضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن معنى معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيداً والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات انه يراد بها ذلك البعض المعين ولذا لم تنقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتبعد تعريفه الا بالتصريح به مفصلاً فلذا لم يعرض عن تعريفها مطلقاً وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات **كم** وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها **وكذا** وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون **للعدد** والكناية عنه **وكيت وذيت** كنايتان **للحديث** اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة هي من حيث هي لا تستحق اعراباً ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما اختير البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معرباً لكنه محي عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مفرد مبني بمعنى كم الخبرية على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا تكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فشابه البناء منحطة عن اخواتها فلذا لم يذكره المصنف معها **فكم الاستفهامية** المتضمنة معنى الاستفهام **مميزها** اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه **منصوب** على التمييز **مفرد** لانها لما كانت للعدد المتوسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكماً **وكم الخبرية** مميزها **مجرور** بالاضافة **مفرد**

ويرجح بلا مرجح والوسط له مناسبة مع كل واحد من الطرفين فلا تحكم في تعينه

اعراب والنون ثم حذف التنوين

بمنزلة لام الكلمة فصار كانه جزء على السكون

ويجوز ان لا يقول المصنف بنائه

مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجالا كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما
جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما
كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها
وقد يدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من
قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك
لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم
ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت
او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام لتعلم
من اول الامر انه اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام
فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية
والخبرية فهو على تاويل كل من هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم
الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل الفعل
وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضائها
للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز في الاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه وفي الخبرية
مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا

فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير
مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع **وكل ما قبله** اي كل واحد من كم
الاستفهامية والخبرية وقع قبله **حرف جر** نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت **او مضاف**
نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت **فمجرور** بحرف الجر او الاضافة وانما تقدم
حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز
تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر
والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف
جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية نحو كم رجل اخوك **فمرفوع** اي فهو مرفوع **مبتدأ ان لم**
يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة **وخبر**
ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار العامل
الكائن فيه داخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ **وكذلك** اي مثل كم
في قبول الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة **اسماء الاستفهام والشرط** بمعنى
انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتان بالاستفهام فمن وما اذا
كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام
من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا
شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن
تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا
يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للا
وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم ينجر بجار نحو من اين فلا بد من

كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم انّ اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسماً صريحاً نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهو مرفوع بالابتداء وقال الشارح الرضي
وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلاً مع نصبه
على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كان عهدك بفلان واما اي فيتأتى
فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضاً على تقدير انتصابه على الظرفية نحو
اي وقت مجيئك اي في اي وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل
بالخبرية وكذلك يأتي فيه الوجوه الاربعة الباقية نحو ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وقد في مثل
كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ بعينهما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه فثلثة
اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه
فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الوجوه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على
الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوباً معمولاً على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى
ان هذا اليق بما سبق من وجوه كم اذ كم يحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتدا
استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها
خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على الغفلة عن جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق الا ان يقال
تاخيره هنا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك اما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير
والبيت للفرزدق يهجو جريراً وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة من اليد
او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقها
نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارهاً الخدمة منها مستنكفاً
منها فتخدم منه على كره منه ولحقاً من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم
من خدمة الانسان والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر ولحلوها الا انها انتا
من الحلب لا تطيع لسهولة في حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى ذم النظر في

ظرفية ابهمه امره فالاستفهامية على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته

مسائلا عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على

عشاري واذا حذف المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة

على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير

ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها لاسقاط الظرفية او المصدرية واذا

رفعت عمة رفعت خالة وقد عاوا ذا نصبتها نصبتها واذا خفضت خفضتها وذلك واضح وقد يحذف

مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال المميز فيه

دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية

دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار فكم في هذا المثال

مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فالظاهر ان السؤال

او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربا والى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة

ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع

فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية

اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت

فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المبنية المعدودة من المبنيات المعزولة

عنها عند تعداد ها بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض هنا منها اى من تلك الظروف ما

اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه بالكلية يعرب مع التنوين

نحو ربّ بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام

كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف صارت هي غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها

بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من

الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما لم يسمع

بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فتعرب كما قال الشاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات. فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل اعرابها لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا
اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق وَاُجْرِيَ مُجْرَاهَا اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة
لَا غَيْرُ وَلَيْسَ غَيْرُ في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات
لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير
جاءني زيد ليس غير لكثرة استعماله بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة وَمِنْهَا اي ومن الظروف المبنية حَيْثُ للمكان وقال الاخفش قد
يستعمل للزمان وَلَا يُضَافُ اِلَّا اِلَى الْجُمْلَةِ اسمية كانت او فعلية فِي الْاَكْثَرِ اي اكثر الاستعمالات وقد
جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل
طالعا اي نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة للاضافة الى الجملة
الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد
يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى
المفرد وَمِنْهَا اي ومن الظروف المبنية اِذْ لما مضى من الزمان كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث
وَمِنْهَا اِذَا وهي اذا كانت ظرفية لِلْمُسْتَقْبَلِ اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك
لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها لوقوع حدث فيه مقطوع
بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس
وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور الواقعة
وقد استعملت للماضي كما هو في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى
اذا جعله نارا وَفِيهَا اي في اذا مَعْنَى الشَّرْطِ وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط

والعامل
في اذا اذا كانت شرطية
مختلف فيه فمنهم من يقول شرطها عاملها ومنهم من يقول
جوابها وهم الاكثرون فان قال العامل فيها جوابها فلي
راه من ان وضعها للوقت المعين وارادته لا تتعين الا
بنسبة الى ما تعين به من شرط فيصير مضافا الى الشرط
واذا صار مضافا تعذر عمل المضاف اليه في المضاف لئلا يؤدي
الى ان يكون الشيء عاملا ومعمولا من وجه واحد فيجب ان
يكون العامل هو الجواب ايضاح المفصل

الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيهما اختير اى جعل مختارا
بعدها الفعل لمناسبة الفعل مع الشرط وجواز الاسم بعدها على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها
في الشرط مثل ان ولو واما قد يكون اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة
من قولهم فجئه فجأة بالمد والقصر اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين
اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر
او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه المفاجاة وبين عامل لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره
لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهو للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب
الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف
السبع كما هو من مذهب الزجاج اى ان اذا هذه عنده زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد
فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق
اذا ظرفية بل يصير اسما بل المفعول به محذوف اى فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع
وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى
الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو وقد سبق اليه الاشارة ومنها اى ومن الظروف المبنية
اذ لما مضى وبناؤها لما مر في حيث ولكون وضعها وضع الحرف وقد يجي للمستقبل كقوله
تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي لاختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام
زيد وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين
وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما
حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى
كيف هو وفي القاموس بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال

القياس بمعنى متى تخرج اخرج ومنها ايان مثل متى في الزمان ويستفهم بهما مثل متى نحو ايان يوم الدين

والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام بالمستقبل فلا يقال ايان يوم فيان بل ايان يكن الحاج

بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف اى كائنا

للحال استفهاما اى حال الشيء وصفته والمراد بالحال الصفة للشيء لان الحال كما توهم بعض

قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال

وهو يستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اى على اى هيئة

تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعد اسم فهو في محل الرفع بالخبرية

وان كان بعد فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا

ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما من ومنذ حرفين ويكونان تارة

بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المنفي عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى

اول زمان ما عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم

المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليوم الذى صاحبنا

فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذا اليوم فما دام لا يلاحظ هذا اليوم امرا واحدا لا يحكم عليهما

باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين واشياء فالمثنى او المجموع انما وقعا اول

المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني

ليحصل التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت

المجهول اول المدة مثلا لان اول ذلك الوقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان

بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان

الذى قصد بيانها لكونه متلبسا بالعدد اى بعد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء

نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع

بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ سفرها بدا او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت وقد يليهما

اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كأنّ او مخففة نحو ما خرجت منذ ان ذهبت او ما خرجت مذ ان ذهبت
والجملة الاسمية نحو ما خرجت منذ ان بدا مسافر ولم يذكره لقلته فينبغي بعدهما زمان مضمر ماضيا
المراد هذه الامور قبيح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت منذ ذهابك على هذا
التقدير فيما بقي وهو اي كل واحد من منذ ومذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبر ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده
خلافا للزجاج فانهما عنده خبر لمبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون
المبتدأ في مثل قولك منذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز ولعلم انهما اذا كان مبتدأ
او خبرا فانهما اسمان صريحان خارجان عن الظرفية فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا انه نظر فيهما
كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف
المقصورة لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال و
كسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون
ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال
وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليها وكلها بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال
المال عند زيد فيما يحضره عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد
ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في
بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين مثل رطل زيتا
ولذلك تحذف عنها فيثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط بفتح القاف مفتوح
مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا للضمة
المشددة او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها
للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه لاستغراق
النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة لمشابهتها

لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض **عوض** بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها **المستقبل** اى لاجل الفعل المستقبل **المنفي** او الزمان المستقبل المنفي فيه ووقوع شيئ ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبنا عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الدهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر **والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ** المضافة الى الجملة **يجوز بناؤها** لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة **على الفتح** للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرء بالفتح فيجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه **وكذلك** اى كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب **مثل وغير** حال كونهما **مع ما وان** مخففة ومشددة مثل ومثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم زيدا ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما في بعض الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من انواع الاسم **المعرفة ما** اى اسم **وضع** بوضع جزئي او كلي **لشيئ متلبس بعينه** اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيئ مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما لشيئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة **وهي** اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول **المضمرات** فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه والقدر المشترك فيعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص **و**الثاني **الاعلام الشخصية** كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد

قوله بوضع جزئي او كلي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا لجزئي الوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له اسم الاشارة لعينه ويسمى وضعا عاما فالاول وضع عام لموضوع له والثاني وضع عام لموضوع له خاص

زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته والجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد هو الحيوان
المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته مفهوميته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم
المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن
معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت المبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر
وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام
وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان خصوصيته لكل واحد من تلك الافراد
لا المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية والجنسية والاستغراقية وانما
يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والمح لتبين من اصيبا
في اسمه بدل من اللام ولا بعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا
قصد به معين بخلاف نحو يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام
اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة
ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع
الاول فان المنادى لا يضاف اليه وقيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى
المعرفة ايضا نحو غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم
معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف ولحرز بين المضاف
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمر والمبهمات وبقي
الى احدها يعني ظهر والمعرف باللام والنداء استغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم ما كان

جزاء اذا دل بظهر طيه حيران ولو قال المص
وما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان
اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا ميميا
في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى وما
عرف بالاضافة معنى عصام

كان ولقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم **ما وضع لشيء بعينه** شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث تخصص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له **غير متناول غيره** اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول لذلك الغير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله **بوضع واحد** اي ثانيا ولا بوضع ولعله لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال **واعرفها** اي اعرف المعارف بعضها فانها عند التفاضل من حيث اصنافها **المضمر المتكلم** لبعد وقوع الالتباس فيه **ثم المضمر المخاطب** فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان التفاوت بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه لهذا اثبت التفاوت بين اصنافها بعد ما بين انواع المضاف اليه واصنافها وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة **النكرة ما وضع لشيء لا بعينه** اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد** انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها **وهي ما وضع** اي الفاظ وضعت **لكمية احاد الاشياء** اي مقدار احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فان الاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود

بحث النكرة

بحث اسماء العدد

معدود ومنها بكم هو يجابا بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة منكورة مرة واحدة فاذا

سئل عن معدود يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقدير ان لفظ الواحد والاثنين

داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد

ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هو الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف

بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط

واصولها اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان

او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمات والوف وعشرين او بالتركيب

اضافيا كان كثلث مائة او مزجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين **اثنتا عشرة كلمة واحد الى**

عشرة ومائة والف **تقول** في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة **واحد و**

اثنان في مفرد المذكر وتثنيته **وواحدة واثنتان وثنتان** في مفرد المؤنث وتثنيتها على

ما هو القياس **و تقول للمذكر ثلثة الى عشرة** بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو

ثلثة رجال الى عشرة رجال **وثلث الى عشر** بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث

نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس ليكون المذكر اسبق و تقول اذا جاوزت عشرا **احد عشر**

واثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا **واحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة** في المؤنث على

الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف

تقول **ثلثة عشر الى تسعة عشر** في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا **وثلث عشرة الى تسع**

عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى

في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة و ثنتا

عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما ليس من جنسين واما تذكير الثانى في احد عشر واثنا عشر

فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتا بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا

عليه بانه جنس اخر من التانيث ولان اثنتا وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتا وامانا نيث

واحد في ثنا عشرة و ثنتا عشرة فقد فرت منه وجوابه ان التاء في ثنتان بدل من لام الكلمة اعنى الياء كالتاء في بنتان فانه

بدل من الواو فلم يتمحض للتانيث واما الف اثنتان فالهمزة عوض

عن اللام فالتاء ح للتانيث حقيقة لكن حمله على اخواته لم يتمحض

لم يجوز فيه ما جوز فيه حصام

تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث **ويميم يكسر الشين** عند التركيب في المؤنث اي من
عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث
عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح **و**
تقول **عشرون واخواتها** بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرين المنون محلا بمقول
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين **فيهما** اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود
ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر **احد وعشرون** في المذكر
احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استغناؤهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بيسر فلذلك
لم يذكرهما في فاعل العطف بلفظ ما تقدم بل خصصهما بما عداهما فقال **ثم بالعطف**
عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد **بلفظ ما تقدم** من اسماء الاعداد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر اثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة
وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا **الى تسعة وتسعين** بل الى
تسع وتسعين **وتقول** فيما زاد على تسعة وتسعين **مائة والف** في الواحد **مائتان**
والفان في التثنية **فيهما** اي في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما **ثم** تقول
فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما **بالعطف** اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على
الزائد حال كون الزائد كائنا **على** صورة **ما تقدم** من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل
فتقول مائة وواحد او واحد ومائة واثنان واثنتان وثنتان ومائة وثلثة رجال
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا
واثنتان وعشرون امرءة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة
وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيته

وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف في الكل وتقول واحد ومائة الى اخره اذ كونا والاصل في

ثماني عشرة فتح الياء كبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح وجاز اسكانها

اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف

اليا بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا

حذفت اليا الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعي زيادة استثقاله فجعل موضع

الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى

لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء

الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين

كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور

ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما

كثر استعماله اثروا فيه جر التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط النونين والتنوين واما كونه

مجموعا ليطابق المعدود والعدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموعا

لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته فكان قياسها ان يجمع فيقال مآت

او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني في

صورة جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال

ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء لعبده عن

المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد

مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين

منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون

معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عدا

فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف

المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة شيا
شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة
امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا
ومميز المائة والالف مميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف **وانما لم يقل**
وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض فلا يقال
ثلثمات كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الف رجل **مخفوض**
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد فناسب ان يكون مميزهما
على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب
الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية
للتعادل **واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ** المعبر به عنه **مذكرا** كلفظة
الشخص اذا عبرت بها على المؤنث **او بالعكس** بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا
كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر **فوجهان** اى ففى العدد وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ **وهو الاكثر فى كلامهم**
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى **ولا يميز واحد** وواحدة **ولا اثنان**
واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما
يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون
الواحد والاثنين **استغناء بلفظ التمييز** اى الصالح لان يكون مميزا على تقدير
ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية **عنهما** اى عن
الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى **مثل رجل ورجلان** فان
من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء
عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك لنا انا

اذا كان مميزه مثنى يعنى عندهم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا

الجمعية فى مميز سائر الآحاد وينبغى ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو

الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز

اى بجوهر حروفه المصوغة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد اعنى التنوين او علامة

الاثنينية اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الاثنين

عليحدة فاختار والحوق العلامة التى هى اخف من ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من

اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة لفظ التميز النص المقصود

اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد بذلك التنصيص والتصريح بالعدد

اى بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد عليحدة

وتقول فى المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار

تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص ان يزيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله

الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه

فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمام اليه اثنين وانما ابتداء من الثانى اذ ليس قبل الواحد

عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا

الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى

ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل

منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير

الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية فى المذكر والاولى و

الثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة

لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى

العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث

في المؤنث وكذلك الثانية عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر

والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا

حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث وتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي

المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب المعطوف نحو الثالث عشر

تؤنث الاسمين في المؤنث كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر

فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة

والعشرون ويعتبر اي من اجل اختلاف الاعتبار من اعتبار تصيير واعتبار حاله اختلف اضافتهما

فلاختلاف اضافتهما فيقال في الاول المفروض المتعدد المقول باعتبار تصيير ثالث اثنين

بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما

بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث

ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساويه او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل

باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الاول من عاشر العشرة الواحد

وذلك مستبعد جدا وتقول في الاضافة فيما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر

بالاضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر اخو بعشرة درجات بنا على الاعتبار

الثاني وهو اعتبار الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت

وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب

الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع عشر تسع عشر فتعرب

الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزءان الباقيان لوجود موجب

البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر

التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي

كما قال المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت سواء

كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء
التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة
غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه
اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته
اي علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتأنيث وليس بذلك لجواز ان يكون
ذي وتي صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي
اي اسم ما بإزائه اي في مقابلته ذكر من الحيوان كامرأة في مقابلة رجل و
ناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما
بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي
تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث
الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه
اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا او مظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء
وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار
في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار.
فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس
طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغناء عن الحاق التاء في لفظه
من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى
المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثني
من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن.

استيفاءً لاحكام جميع الامثلة ففي صورة الفصل ايضاً لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت

القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي

منقولاً عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم

زيد لرفع الالتباس **وحكم ظاهر الجمع** لا ضميره في الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو

الرجال جاءت وجاءوا **غير الجمع المذكر السالم** لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز

تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت **مطلقا** اي سواء كان واحده مؤنثا

نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال **حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي** فانت

بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال **وضمير جمع الذكور**

العاقلين من جموع التكسير **غير الجمع المذكر السالم** فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم

الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت **فعلت** اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المفرد

بالتاء الساكنة للتانيث بناءً وبل الجماعة نحو الرجال جاءت **وفعلوا** اي ضمير فعلوا يعني الواو

لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع **والنساء والايام** اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه

جمع المؤنث وان لم يكن في العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العاقل

فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مفردا نابيا التانيث بناء وبل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في

جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه

لا اصالة له في التذكير كالرجال فجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا

لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في

النساء لجمع على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجري مجرى غير العقلاء **المثنى**

ما لحق آخره اي آخر مفرده **الف** بعد الفتحة او **واو** بعد الضمة وبعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لحوقها

ولا لا بد لتعريفها لا على مثل مسلم من مسلما ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بقوله المراد لاستغنى

عن هذه التكلفات **لت** حالة الرفع **او ياء مفتوح ما قبلها** اي مفتوح حركة ما قبل الياء

الياء حالتي النصب والجر لئلا تلتبس عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة **ونون**
عوضا عن الحركة او التنوين **مكسورة** لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف
التي في حكم الفتحتين وفتحة النون **ليدل** ذلك اللحوق واللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس
باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه ذاذ النون من امور ثلثة
على شيء يصح ان يقع هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذه
الامور **على ان معه** اي مع مفرده **مثله في العدد** يعني الواحد اي يكون ذلك المثل
من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما
بيان لكون ذلك المثل من جنس المفرد و توضيحه
ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل
اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين
فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت
هذا ينتقض بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب
والام وكذا ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم
الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسا
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب كذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التأويل في القرءان ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة فليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في
صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف
اختار عدم جوازه ولهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا
اذا كان علما لكثيرة يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعاء لابي بكر يؤول
بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى هذا

هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم الذي يلحقه المفرد علامة
التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير
لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال **فالمقصور** اي الاسم المقصور وهو ما اخره الف
مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس **ان كان**
الفه منقلبة **عن واو** حقيقة كعصوا او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالى ان في
المسمى بالى **وهو ثلاثي** اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه **قلبت الفه واوا** اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي
بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه كان لثقل **والا** اي وان لم يكن كذلك بان كانت الفه منقلبة عن يا
حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كانت مجهول الاصل وعد به وقد اميل كمتيان في متى حتى جاءت
مما الا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى
فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما
زاد على ثلثة احرف **والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية** اي غير زائدة ولا منقلبة
عن اصلية او زائدة **تثبت الهمزة** في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب كاحمرا بالقلب
للمد في الصورتين والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة **قلبت واوا**
فتقول حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية
والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت
فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا **والا** اي وان لم
يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة
عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي **فالوجهان** المذكوران جائزان
احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل

بالاصل وفي الاخرى عن اصليته فشابهتا همزة قراء فقلبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب
الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمرا فيقلب مثلها واوا وفي
الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يؤتى في رداء الا بداآن بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور رداآن بالالف فكان ينبغي ان يقول المص والا فوجهها بغير لام العهد
ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو ملتبس
من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم به الشارح
غيرها ووقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا
او ياء **وتحذف نونه** اي نون التثنية **للاضافة** اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام
التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فتنافيا **وحذف**
تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كشجرتان وتمرتان **في خصيان و**
اليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على الظاهر اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل
واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها
صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشو وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في
خصية واليه وان كانتا قل استعمالهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل
المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس فيها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس
في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانها بالفعل الماضي **المجموع ما** اي اسم **دل على جملة احاد**
مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم **بحروف مفرده** اي بحروف هي في المفرد الذي
هو الاسم الدال على واحد من تلك الاحاد وحدها لكون تلك الحروف ملتبسة **بتغير ما** بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده
اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال
من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف

الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد خرج بقيد
المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا
واسماء المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة الى عشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء
الاجناس فان قصد بها نفس الجنس لا افراده وبقوله مقصودة اذ قصد بها الافراد استعمالا
فبقوله بحروف مفرده وكذا بقوله بحروف مفرده خرج اسماء المجموع والعدد فنحو تمر مما كان الفارق
بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول
اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين
وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا
واتفاق على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش في جميع اسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها
كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس
او جمع لا واحد له من لفظه كخوابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه
متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح نوعان تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث
فالجمع الصحيح للمذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع
او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على
سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او
اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم
يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية وان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل
عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما في

كما يقال فلان افقر من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالباقي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصلها قاضيون فنقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حركة ما قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يتغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فمذكر علم اي لكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتبقى صوعلا التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شرطان الشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مشتق صيغة الصفة الكائن ذلك

ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضل من ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستوٍ في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ندمانة لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بناء بل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور بل يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن الجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهية اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذف التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد يجيء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما وصفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ ومنها سنين وامثالها وبقي على الشذوذ ومنها ارضين فلامثاله من اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله مذكر اي لذلك المفرد فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائض حائضات فلو قيل في جمع

والفرق بين حائض وحائضة ان الحائض بدون التاء ...

قوله فان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا حاجة لتقييد كلام ...

في جمع حائض لانهما خاصتان لزم الالتباس والا عطف على قوله لا انه كان صفة ولم يكن المؤنث صفة بل اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب في شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم وتوبتغيره سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين ومؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القتال والقياس ووبلاء ووبالة مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخران مفعولا

مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعى اى سماعى وقد يبلغ عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب التصريف وفى غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسى اى قياسى كما تقول لكل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه ماضيا لكونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وحالا لكونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا بمعنى التشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما فى اسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجىء حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وهو فى حكم شىء لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد ولا يضمر اى معمول فيه ويكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه واجبين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربى زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذ فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول

سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب
يوم الجمعة وضرب التاديب **فاعماله** اى اعمال المصدر متلبسا **باللام** اى بلام التعريف **قليل**
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل
على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به ولم يات في
القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر
نحو لا يحب الله الجهر بالسوء **فان كان** اى المصدر **مفعولا مطلقا** فان كان من غير اعتبار له ابدا
من الفعل **فالعمل للفعل** من غير تجويز ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا و**ان كان** اى المصدر مفعولا مطلقا وانما **بدلا منه** اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما
نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له **فوجهان** اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر
للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي
المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان ثابتا بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان
عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء
اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق **من فعل** اى من حدث موضوعا ذلك الاسم **لمن قام**
اى الفعل **به** اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جلاء اشر
بذكره بلفظ ما ولعله قصد التغليب **بمعنى الحدوث** ونعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه مقيدا
باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك فقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان وضعها على
ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به
تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة في وضع

من المن قام به الفعل

ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة
فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل
وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا
اخراج صفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا
ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة
ان يحدث ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل
عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة اسم الفاعل في ترجمة
الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وماش واكل
وكل ما اشتق من مصدر الثلاثي المجرد على فاعل كضارب لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو
ليس باسم الفاعل بل هو صفة المشبهة وافعل التفضيل وصيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب
وصيغته اي صيغة اسم الفاعل **من الثلاثي المجرد على زنة فاعل ومن غيره** اي
مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه **على صيغة المضارع المعلوم بميم** اي مع ميم **مضمومة**
موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارع مضموما اولا **و** مع **كسر ما قبل
الآخر** وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسرة كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل **نحو
مدخل** فيها وضع الميم موضع حرف المضارعة المضموم **ومستغفر** فيها وضع موضع حرف المضارعة
المفتوح ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا
مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال **ويعمل** اي اسم الفاعل **عمل فعله** فان كان فعله
لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم واذا كان متعديا الى مفعول واحد يكون
هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى الاثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله
يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول به والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى اليها
بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء

اى لشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمروا الآن او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر الزمان كانه موجود الآن **و** يشترط **الاعتماد** اى اعتماد اسم الفاعل **على صاحبه** اى على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل بكونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه **او** اعتماده **على الهمزة** الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام **او ما** النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فاذا دخلا عليه قوى فيه مشابهة الفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان **فان كان** اسم الفاعل المتعدى **للماضى** اى للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله **وجبت الاضافة** اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله **معنى** اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس **خلافا للكسائى** فانه ذهب الى عدم الاضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى والحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه **فان كان له** اى لاسم الفاعل **معمول آخر** غير ما اضيف اسم الفاعل اليه **فبفعل مقدر** اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما **فان دخلت اللام** اى لام الموصول على اسم الفاعل **استوى الجميع** اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه **لفظا وضع منه** اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى صيغة اخرى

اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضرّاب وضروب ومضراب
بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل
في العمل واشتراط ما يشترط في عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم
الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب ابوه عمرا الآن او غدا او ضرّاب
زيد الضرّاب عمرا الآن او غدا او امس فما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع منهما مصححا كان
او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرق تغيير خلل الى
صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا
كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذف النون
بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله لعمر لذا تقوا الغداة بالنصب فحذف فيها ضعيف لان
اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه **اسم المفعول هو ما اشتق من فعل**
اي حدث موضوعا **لمن وقع عليه** اي لذات ما من حيث وقع **الفعل** عليه فمضروب موضوع
لذات ما وقع عليها الضرب اعتبارا قائما منها كما مرّ في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع الاسماء المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من
فعل لموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اي غير الثلاثي

بحث اسم المفعول

مبحث الصفة المشبهة

الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامرهما اى تساويهما في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل مثل بيع شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هنا مفعول اخر بقي على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الان او غدا او المعطى غلامه درهما الان او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدي لمن قام اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الا من رحم بضم الحا اى صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحيث اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو فرد من اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنا على قدر بحيث لا يجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها المشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليس بموصول

بموصولة بالاتفاق ونعيّتهم مسائلها اى جعلها تسميا فسما ربيا حكم كل قسم ويسمّى كلّ

قسم مسئلة لانه تسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصّفة متلبسة باللّام او مجرّدة

عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف اى متلبس باللّام او مجرّد

عنهما اى عن اللّام والاضافة فهذه الاقسام ستّة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة

والمعمول اى معمول الصّفة المشبّهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام السّتة مرفوع

تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر

قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل

فالرّفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعليته للصّفة والنّصب على التشبيه اى بتشبيه

معمول الصّفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصّفة تميزا

فى المعمول النّكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانهم

يجوّزون تعريف المميّز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشّارح الرّضى و

الاولى التفصيل والجرّ فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصّفة اليه وتفصيلها اى تفصيل

هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية

او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجرّ وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة

اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار الخلاف معمول الصّفة

رفعا ونصبا وجرّا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه ثلثة امثلة حسن الوجه

بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة

ثلثة الحسن وجهه بادخال اللّام على الصّفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول

او جرّه بالاضافة وانما غيّر الاسلوب بتركه العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصّفة

المشبهة لانّ الامثلة السّابقة كانت للصّفة المجرّدة عن اللّام وهذه الصّفة ذات لام

الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانّما قدّم الصّفة لكاشفة

الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني
عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه
وباقي الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من
تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة
فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين والنون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف
الضمير الموصوف من على الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن
وجه غلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه لو احد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان
افادت التخفيف بحذف تنوين الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوه لان اضافة المعرفة
الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف
في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن
وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها بلا قبح في الشعر ووجه الاستقباح انهم انما
ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه وبقبح ان يقتصر
على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع
الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف
في الجملة وهو حذف التنوين والباقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة
المذكورة وهي خمسة عشر فيما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي
في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن وجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن
الوجه بجره والحسن وجهها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن
وجهه بوقعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة

زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضمير منهما احدهما في الصفة والاخرى في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج
اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو اربعة
اقسام الحسن وجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لفقد الرابطة في هذه
الامثلة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج
الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها
اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك
الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة
لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم يرفع معمول الصفة بها بل ينصب او يجر
ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث الصفة بتانيث الموصوف نقول هند
حسنة وجه وحسنة وجها وتثنى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه
وحسنا وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنو وجها
واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم
المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول
منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير المتعدي الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك
اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما المعمول
ويجرانه ان لم يكونا نقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب ابا وزيد
معطي ابا لم يعلم ان ابا في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال
الثاني انه مفعول ثان لمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذا مثل الصفة المشبهة المنسوب نقول زيد تميمي الاب رفعا ونصبا وجرا

ومجرورًا اسم التفضيل ما اشتق أي اسم اشتق من فعل أي حدث لموصوف قائم به الفعل
او وقع عليه والتعميم لقصد شمول تعريف اسم التفضيل لنحو ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة
على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة
بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع
المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام
في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم
التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وانما يجب الاصل عند دخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اي يبنى اسم التفضيل من حيث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل
وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه
الصيغة لا تتسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف
رباعي مجرد كلها اصول ويكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس المراد ذو حمرة وعور زائدة الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بني
افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع نحو زيد افضل
الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره
اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لا زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير
الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه

الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف بالليس بلون ولا عيب ... ان يرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد ... عصام

فيه وقياسًا مثال للكون وعمى للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابله لكنه
يرد انه صح على ذلك التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق
لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما ينشأ من اثر البلادة في الظاهر
كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال
لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدها ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فقيه
شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسًا وان
يكون اشتقاق اجهل وابله لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا تقول بذلك
غافل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابله حيث قال وينبغي ان يكون لا يبنى من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منه افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسًا مطردًا لكثر الالتباس
فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو
اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف
ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على
سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد من ذكر الغير
الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه
يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد
قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل
الا للعهد ويجب ان يستعمل اما مضافًا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو
او معرفًا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل
من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل

الكل الى البعض لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر
ويجوز ان يتوفى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شىء او انه من مع مجروره اى اكبر من
من كل شىء فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى اخذ زيادة في
موصوفه المقصود به على من اضيف اليه فإذا اضيف اى اسم التفضيل اى على ما اضيف
التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشىء على نفسه تماما كان هذا
الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشىء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط استعماله
بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعمال هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام
مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى
قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه
الثانى ان يقصد به زيادة مطلقة اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة
بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اى اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح
اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما
لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل
فيهم نحو قولك نبينا افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته لان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها
منشاه ومسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى
يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى
او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان والزيدون او هند
والهندان او الهندات افضل الناس هذا لانه يشابه افعل من الذى لا يثنى فيه الا الافراد والتذكير

والتذكير في كون المفضل مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيد افضل الناس والزيدان افضلوهم وهند فضلى النسا والهندان افضلا هن والهندات فضليا هن لمشابهته ما فيه الالف اللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة للموصوف مع عدم المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اى اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا نظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فا فعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم بمن يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظروف والحال فيكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه بجاو عن معنى الفعل ايضا نحو زيد اطيب منك ابا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان هو الاصل فيه استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل المشابهة بفعل الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب اى لموصوف مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي لا غيره او لا

عليه ان تقول عينه سبب له ويمكن ان يقال المراد بالسبب المعنى اللغوي المجعول سببا فان الكحل قد جعل سببا لحسن العين بهذا فافهم في هذا المقام من جلية وشرح المقصد والكافية م

قوله وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المصنف والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل منه وما ذكره من التعليل تام لكن المراد اعمال ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه مثلا لانه لا يظهر في لفظه اثر العمل والا لجاز عمله في سائر المبنيات عصام

لسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا سيادة ال الهند انه يعبر بالمشهور للشبه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب حينئذ سببا ولهذا يقال للزوائد مسبب الاسباب ارجاعا للاسباب سببا فان الاسباب هي المسببات وانما عدل عنه الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم

اوّلاً على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي بغير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضّلاً وبالثاني مفضّلاً عليه منفيّاً خبر بعد خبر لكان او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلاً منفيّاً **مثل ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد** فرجلاً هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبّب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضّل باعتبار عين الرجل مفضّل عليه باعتبار عين زيد وانّما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتاً لشيء وفي المعنى لمسبّبه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلّق بذلك الصاحب حتّى تيسّر عمله فيه كالصفة المشبّهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانّه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلّقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرواً وانّما اشترط ان يكون ذلك المسبّب مشتركاً مفضّلاً من وجه ومفضّلاً عليه من وجه بعد اتّحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلاً احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانّهما اختلفا بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقاً المقيّد تارة بهذا وتارة بذلك فانّه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلّا يبقى على ما هو الاصل في التفضيل فهو التغاير بحسب الذات بين المفضّل والمفضّل عليه ليسهل اخراجه عن معنى التفضيل بالنفي كما ستتّضح فائدته وانّما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيّاً اذ عند كونه منفيّاً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانّما قلنا انّه عند كونه منفيّاً يكون بمعنى الفعل **لانّه** اي احسن في هذا المثال **بمعنى حسن** وكذا كلّ افعل في المواضع الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلاً بعد النفي بمعنى حسن لانّه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجّه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد ليس حسن كحل عين رجل منسوباً الى عين زيد امّا بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات باب اهل مقام المدح فرجع المعنى الى انّه حسن في عين كلّ احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلّط النفي عليه مجرّداً عن الزيادة عرفاً لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجّه النفي الى حسن رجل منسوباً الى حسن زيد امّا بالمساواة او بكونه

يكون المقصود فيه المدح وعدم اسم التفضيل المذكور لا يحفظ مقام المدح
وربما يكون النفي لنفي الزيادة مع نفي افادة حصر الفعل سواء
كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المعتبر
عليه في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد
هو هذا الوجه دون الثاني لعدم

او يكون دونه وبين الفضل يكون دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانه نفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضا المقام ولا يبعد ان يقصد به نفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شي مما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرف نفي المساواة ولو في ضمن الزائد فانه نفي الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل دون حسن الكحل عين زيد فيفيد ذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائز كما في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيل فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتدا فصلوا بينه اي بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من بيانه معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر انا لعامل في الحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معنا تعقيد وتكلف وكذا لو قيل لهذه العبارة ما رايت رجلا احسن الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخ عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في ذا مثل هذا المقصود الكلام ولما ذكر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر ضمنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنهما غير منحصر فيما ذكر

ذكر بل يمكن ان يعبر عنها تعبيرا اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وننتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ونطبق بعض هذه الصور عليه فنقول **ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد** باقامة من عين زيد مقامه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذه التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ بعد الكحل **فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين** التي كان الكحل فيها مفضلا عليه **قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل** كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد ونقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد احسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصور وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء الا انها فرع الاولى فلان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا **مثل ولا اري** منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيته كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما نصب المبتدأ ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ لما ثلثه ثم وترك موصوفه احسن في المثال وان كان المماثلة الكاملة في ذكره في مقابلة قوله واديا وهو نكرة لانه كان في مقابلة الاختصار في المثال المذكور ولا وقعا البين مع ما يشعر **مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا** كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكب الابل والتئية بمعنى اي كالتحية من حيا وهي وهو المكث والثاني وساريا من السري وهو السير في الليل فقوله اي اما من وتئية البصر او من وتئية القلب فعلى الاول واديا مفعول وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول

مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني على التقدير يحيي بظلمه ظرف للتشبيه المستفاد
من الكاف والواو في ولا ادري اما اعتراضية او حالية وانك صفة واد وايا والجار فيه متعلق
بانك والمجرور عائد الى واد وايا وركب فاعل انك وجملة انوه صفة له وقوله وناتية تميز عن نسبة انك الى
ركب ومنصوب على المصدرية اي اتيان ناتية واخوف عطف على انك وهو بمعنى المفعول اسند الى ضميره
واد وايا والمعنى واد وايا انك به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى الله مصدرية وساريا
ركبانا مفعول وفي المستثنى مفرغ اي واد وايا انك واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية
الله ساريا تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ادري مثل وادي السباع
حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك
الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ركبانا ساريا بالليل عنه
عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ادري واديا اقل به ركب اتوه منهم
بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ادري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع
ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه لبيان الانحصار حد كل واحد منها ولم
يكتف بذلك القدر بل قصد مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك

فصل الفعل

بتلك الطريقة وقصدها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت **على معنى كائن في**
نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى
ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد
بكون المعنى في نفسه استقلال المعنى بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة
الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية ولكن المطابق لما ذكره في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل
كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما
معنى ... وهو الزمان الا ... لا استقلال بالمفهومية ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس

لبس معنا المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية **مُقترن** وضعا **بأحد الازمنة الثلاثة** في الفهم عن اللفظ الدال عليه
فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به عن حد الفعل الاسم وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها
منقولة عن المصادر او غير منقولة كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد
لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة الموجود
في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع **ومن**
خواصه المميزة من خواص الفعل **دخول قد** لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل
الفعل او لتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل **ودخول السين وسوف** لدلالة الاول على
الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد **ودخول الجوازم** لانها انما وضعت لنفي
الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهي عنه كلاء النهي ولتعليق الشيء بالفعل كادوات
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل **ولحوق تاء التانيث** عطف على دخول
قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات
استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختصت
بالفعل **ساكنة** حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم **ولحوق**
نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه
تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل
وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص
البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واحد **الماضي ما دل** اي فعل
دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة **على زمان قبل زمانك** الحاضر الذي انت
فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال

بحث المضارع

وقوله قيل ان ما انك يخرج ما عدا والمراد بما الموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل المستقبل لدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اى هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا مثل ضرب او تقديرا نحو رمى وانما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك وانما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح وعن الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه الاسم اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اى حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في اوايله يعني الحروف التي يجمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين ولتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى تلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يخصص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرفنا المضارع لمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا كاضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنثة الواحدة والمؤنثتين غائبة اى حال كون المؤنث والمؤنثتين غائبا او غائبتين والياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناها

مثنا فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة فلو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث والمضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا المشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون التي هي قائم مقام الحركة وحذفها اى بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسما تابع للجر مثل يضربان ولن يضربا ولم يضربا ويضربون ولن يضربوا ولم يضربوا وتضربين ولن تضربي ولم تضربي والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة

والفتحة لفظاً في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي حذف الواو والياء
في حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم والمضارع
المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديراً لان الالف لا تقبل الحركة نحو هو يرضى ولن
يرضى والحذف اي حذف الالف في حال الجزم نحو لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن
الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك
مذهب الكوفيين او سواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب
او رأيت رجلا يضرب فانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم
واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم الا بانهم
اجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب
خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم كما يقوم
وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم انما
عدل عن الاصل كما يجيء في باب افعال المقاربة انشاء الله تعالى وينتصب المضارع بأن ما لفظه ولن قال
الفراء اصله لا ابدلت الالف نوناً وقال الخليل اصله لا ان فقصر كما في أيش في اي شيء وقال سيبويه انه
حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله اذا ظرفية فنون عوضاً عن المضاف اليه وكي
وبأن مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها اي ان ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها اي لان ادخلها وبعد لام الجحود نحو
وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جوار فيمتنع
دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد
الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد أو نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو
عاطفتان واو عاطفة بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرداً ليكون من عطف المفرد على المفرد

يعني الجزم

[illegible]

[illegible]

على المفرد المفهوم من لا الا انشا فيكون المعنى في زرني فاكرمك لم يكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي
لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فالتي ينتصب بعدها المضارع مثل
اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون
كلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من المثقلة لان المخففة
للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسب وليست اي ان الواقعة بعد العلم
هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها
الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم اليقين يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها الوجهان ولن مثل
لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في
قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي
ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها
فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لضعفها لا يفيد ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها
نصا كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على
ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا
في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة مثل مثالا لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف
للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا
المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار
اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان
جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد

اذا لم يعتمد ظرف لخبره ... قوله او الفعل ... [illegible]

خبر مبتدأ محذوف ... ولن ... والظاهر ان ... [illegible]

قوله الا في الاستقبال ... تناقض ... عصام

واذا جزء مبتدأ محذوف ... والجملة معترضة بين المبتدأ ... [illegible]

اي تكون من حذف ... [illegible] ... عصام

[illegible]

الاعتنا بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى
كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة مثال الحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان
التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال الحتى بمعنى كي والى ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس مثال الحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اريدت
بالفعل الذي دخله حتى الحال اي زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان
التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل
البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئت هذه
العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكذا ما بعد حتى في هذه العبارة فوقعا بقيته
على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها
علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف الابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف الا ان تقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره
حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض
فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم
ومن ثمة اي من اجل هذا الاشتراط اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها
لما بعدها امتنع نظرا الى الامرين الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري

سير حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه
ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر
فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كان تامة فانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني
في قولك اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا عن وقوع
ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز الرفع في وقت حصول كان التامة كان سير حتى
ادخلها فان معناه ثبت سير فانا ادخل الان ولا فساد فيه وتقول ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب
محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سير حتى ادخلها
لعدم صلاحيته لتقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا جاز في كان سير
حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم
سار عطف على كان سير ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب المضارع بعدها
هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا اضمر ان الفعل بمعنى
المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعالى تعذيبهم
او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم وعلى تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله
معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانقطاع المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء

الاشياء الستة ليبعد بتقديم الكلام الانشاء او في ما معنا من لنفي المسند جوابا عن توهم كون ما بعدها
جملة معطوفة على السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو
لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعا نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا
تواخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ما فاشربه اي هل يكون منكم ما فشرب مني
او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي
ما لا فانفقه اي ليت ثبوت مال فانفاق مني وتدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا
اي لا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء دالة عليها
وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سانزل الى
لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها
اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة
وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو وكما تقول مثل زرني واكرمك اي ليجمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا
القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان
بشرط ان يكون بمعنى الى والا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان انه داخل في مفهومها
والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا
ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا ويقدر مضافا اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره
يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي واللغا طفة اي حروف

اى حروف العاطفة سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت فيها من غير اشتراط
ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها فينتصب المضارع بها بتقدير ان **اذا كان المعطوف
عليه اسما** صريحا نحو اعجبني ضرب زيد او تشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف العاطفة
المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة
اذا كان مرفوعا فهو معطوف على المعطوف اول المعدودات للناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان
مستقبلا وعلى اخواتها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرورة معطوف على حتى في قوله وبان
مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول
ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت
به يلزم تخصيص الحكم به لبعض الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسبة
ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر **ويجوز اظهار ان مع لام كي**
نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو ارد لان تقوم **ومع الحروف
العاطفة** نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام
ولعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضرب فيجوز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على صريح الاسم وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي
يليها المضارع واما الفاء والواو واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها **ويجب اظهارها ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام يعني كي عليها** اى على ان لا استكراها
للتوالي المثلين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة
كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقول الشاعر
الا ايهذا اللائمي احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي في رواية النصب ولكن الشيء

بقيا كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها **ويجزم** اى المضارع **بلم ولما ولام** الامر ولا
المستعملة **في معنى النهي** احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا
وكلم المجازات اى ويجزم المضارع بكلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسما
وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلا **وهي** اى الكلم المجازات **ان**
ومهما واذما وحيثما واذ وحيث يجزما المضارع مع ما وانما بدونهما فلا **و**
ومتى وهما يجزما المضارع مطردا سواء كانا مع ما او لا **وما ومن واي واني واما**
الجزم المضارع **مع كيفما واذا فشاذ** لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فان قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا
اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قرائتهما في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر
المقطوع به **وبلام مقدرة** عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بلام مقدرة وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى
فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب
اعني ماضيا **ولما مثلها** اى مثل لم في هذا القلب والنفي **ويختص** اى لما **بالاستغراق**
اى استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم فلما تقول لما ندم فلان ولما ينفعه الندم
افاد استمراره لك الى وقت التكلم بها **وجواز حذف الفعل** ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل
المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شاورت ولما اى ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط
عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اى بنفي بها فعل مترقب متوقع
تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب الامير وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم **ولام**
الامر هي لام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها
لغة وقد تسكن بعد الواو وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا **ولا النهي هي**

ولا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل في بعض النسخ ولا النهي ضدها اى لا التي للنهي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول لمخاطبا اوغائبا اومتكلما او كلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اى لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف كلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم يعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلمة المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا للمكارم الاخلاق يعني انه بسببهما بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام ويسميان اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء لانه جزاء مرتب على الاول يبتنى عليه ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتاه او ابنه وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا فتقبل الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا به عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك

يوم سغبته يقول لا غايب مالي ولا حرم قال عبد القاهر لان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم ورعى اول اعرابه وهو الرفع فهو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى شرح لب

مغنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت فظاهر واما في ان خرجت لم اخرج فلان الجزم لم لا بان ... معا لان ان دخلت لم اخرج ... بقاء في الطلب وتتصور فيه ... عصام

وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه **وبذلك الجزاء مضارعاً مثبتاً**
او منفياً بلا احترز بذلك عما اذا كان منفياً بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضياً معنى او بلن حيث
فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى **فالوجهان** الاثبات بالفاء وتركها لان اداة الشرط تؤثر
في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى للاستقبال فيترك
الفاء ولعدم التأثير من وجه وان لم يكن قوياً نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد
فينتقم الله منه **والا** وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين **فالفاء** لازمة فيه لان
الجزاء اما ماض بقد لفظاً كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك على
تقدير لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فيحتاج الى رابطة وهي الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء
او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير
لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء **ويجيء اذا** التي للمفاجاة **مع الجملة الاسمية** التي وقعت
جزاء **موضع الفاء** لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى
التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية
مختصة بالفعلية فخصت هذه بالجملة الاسمية فرقاً بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون **وان** التي ينجزم بها المضارع حال كونها **مقدرة** انما كانت
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك **والنهي** نحو لا تفعل الشر يكن خيراً لك اي ان لم تفعل
يكن خيراً لك **والاستفهام** نحو هل عندكم ما اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ما اشربه **والتمني** نحو
ليت لي مالاً انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه **والعرض** نحو الا تنزل بنا تصب خيراً اي ان تنزل تصب
خيراً اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحاً لان يكون مسبباً لما تقدم **وقصد**
السببية بما تقدم له فيجب تقديرها مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
مجزوماً به وانما اختص تقديرها بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب انما يتعلق بما يكون

بمطلوب يترتب عليه فائدة لا تكون تلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع
الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها يقدر ان مع ذلك
الفعل ويجعل تلك المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان
المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب يترتب عليه دخول الجنة فهو سبب لها وقصد ذلك السببية
فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو
لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم
امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة
الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد الجزاء الجزم قطعا بل يجب
ان ترفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث
مرفوعا او لبادرنا او بالحال كل كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع
ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من
الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر
غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب
بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه و
رويد وحكم آخره اي آخر الامر الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون يقتضي

مااقتضى اعرابه وهو حروف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة
حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما
شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه فتقول اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضربا
لم يضربوا ولم يخش ولم يرم ولم يغز وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان
بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا فتقول في تعد عد وفي
تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي
والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من غير تعيينه وانما هو باب الافعال الاعبر
زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن وتكون
تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم
المعلوم على تقدير الفتح فانه اذا ابتدئ في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول و
بالماضي المجهول من الرباعي اذا ابتدئ اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى فيما سوى ساكن بعده ضمة
وسواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس
بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي المعلوم نحو اقتل
مثال ما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال ما يكون بعد كسرة واعلم مثال ما يكون
بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصلية ثبتت لا انها
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى
ملابسة او على حذف المضاف اى فاعل فعله الواقع عليه لا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر
فاعله او يكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه لم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه ماضيا غير [illegible] فعلا للبس باضم اوله وكسر ما قبل آخره نحو ضرب

ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التعبير لان معنا قريب فاختير له وزن غريب يوجد في الاوزان
لخروج الضمة الى الكسرة وورد فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وانكان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا
لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في ارتكابه بعد حصول المقصود باخف منه ويضم
الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر
ذلك الباب ق بضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارعهما
علم وجاهل ودحرج خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل
العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعل
عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في مثل يطوي ويروي وقيل الاجوف ان يكون معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض من ماضيه لما خلاف
في المبني للمفعول منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا
الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف
حركته فصار بيع وقول وابدلت واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام
وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي رحمه الله حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو
الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد
النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال
بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض
من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله
اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من
الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ تير وقيد فيهما مثل

قيل ويبع بلا تفاوت دون استحوذ واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة

فيهما في الاصل اذ اصلهما استحوذ واقوم بالواو والياء المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما

ان ينقل حركتهما اليه ثم تقلب العين يا اذا كانت واوا وفيما استحوذ واقيم لغة واحدة وان كان

اي الفعل الذي اريد بيان حكم فاعله والذي ثم المفعول مقام مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة

نحو ينصر ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وثقل المضارع

بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول منه تقلب العين فيه الفا اذا كانت واوا او ياء نحو يقاد

ويباع ويختار وينقاد ويستحا ويقال نحوها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدي وغير

المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي غير الفاعل يتعلق

الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل

الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فهذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه

ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل والحاصل ان كان فهم الفعل

موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله

الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل بدون تعقله

بتعقل هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر

غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل

لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا

او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته

او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام

كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيهما فقد علمته نحو

علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلا في هذا القسم فانهما كانا

قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر وهو له المفعول الاول

المتعدي لا يتم فهمه بغيره ... هو المفعول ... وقد عرف
معنى الفرع ... معنى المفعول به وانه لم يتم معناه بغيره لانه من
المعاني النسبية ... نسبتي لا تعقل الا بما هو منسوب اليه ... تشتق
التعريف بالالتزام بالنسبة الى ظرف زمانه او مكانه لا يتوقف
تعقله عليها لا انه تعقل مع الذهول عنهما وان
كان لا يوجد الا معها فتوقفه
عليها باعتبار وجوده
لا باعتبار تعقله
معلومه
شرح

الاول واما الافعال وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليس اصلها في التعدي الى ثلاثة
مفاعيل بل تعديها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة
مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا

افعال القلوب

وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن بقرينة والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين وهي
ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم
وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل هذه الافعال على الجملة
الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من جهة الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم
كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأ هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت
بها عن ثبوت قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذا في كل بواقي الافعال فتنصب هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة
الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولاها ومن خصائصها وهي جمع خصيصة وهي
ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها او سببه مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا
وحذف المبتدأ والخبر غير قليل لان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع
القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت نقطتين اي لا يحسبن هو اي بخلهم
خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا
على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني
بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا اي فلا يعطى الذي من غير

من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو
اى شيئا من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما
نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا **ومنها** اى ومن خصائص افعال القلوب **جواز الالغاء**
اى ابطال عملها **اذا توسطت** بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم **او تأخرت** عنهما نحو زيد قائم
ظننت وانما جاز الالغاء على التقديرين **لاستقلال الجزئين** الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين لها **كلاما** تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال
على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظنى ففى قوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب
قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب
عمرو ولا شك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبنى اى المشعر عن جواز الاعمال
ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان
مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه **ومنها** اى ومن خصائص افعال القلوب **انها تعلق**
وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها **قبل** معنى **الاستفهام** بلا واسطة كما يجيء مثاله او
بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت **وقبل النفي** الداخلة
على معموليها **وقبل اللام** اي لام الابتداء الداخلة على معموليها **مثل علمت أزيد عندك ام عمرو**
مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال التعليق بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام
علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة يقع في صدر الجملة وضعا فتقتضت بقاء

قوله والتعليق وجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان ... جواز الالغاء استدراكا ... مع ما تقدم من ان الالغاء وجب فيه الصورة المقصودة ... الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق ... مراده الفرق بين حقيقتي الالغاء والتعليق ... بان الالغاء جائز قيده بالجواز

بقاء صورة الجملة ومنه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب من حيث المعنى في هذه الافعال

والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه

ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فالفقد على الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى

لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة

جزئها على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين

احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب وفي الثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل

في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب

ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز

اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال

فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول

به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى

تغايرهما لفظا بقدر الامكان ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه

ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي

فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل

والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في

الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا واجري مجرى افعال

القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدت فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى

البصرية والحلمية على رأي القلبية فيجوز فيهما ما جاز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد

كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر

خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر غير معانيها

الاول وهو اما العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا يستدعي المفعولين وانما قيدنا بذلك

بذلك الثلاثة لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جا بمعنى حسبت ذا خال وحسبت

بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين وظننت

بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة ظننت زيدا بمعنى اتهمته زيدا اى اخذته مكانا لوهمى والوهم

نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا

بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شى من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من علمت

بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها

او علمتها بالحاسة ولما كان مراده انها معان اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار

مشقوق الشفة العليا ولوجد جدة موجدة ووجد وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها

ليست بمعنى العلم والظن **افعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال

الناقصة **ما وضع** اى افعال وضعت **لتقرير الفاعل على صفة** اى العمدة فيما وضعت

الافعال هى تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو

العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها

فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير

عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له فى الافعال

الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال فى صار

والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيا من ذلك التقرير فيتوقف مثلا موضوع

الفاعل على صفته على نحو الانتقال المنجز فى الزمان الماضى وكذا كل فعل جزئى منها فلا شك

ان كل جزئى فعل تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج

الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة للوضع

شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة

فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرج التامة عن حدها فظهر بما ذكرنا

فصل في بيان افعال النا[illegible]

٢

بهذا المعنى الان

المراد العمدة فيما وضع لتقرير

الفاعل على صفة فقط فتجه ان العبارة

لا تساعده عصام الدين

ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج افعال التامة اصلا وهي اى الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح ومازال
ومانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سواء
كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لم يستغن عن الخبر والظاهر انه غير محصور
وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى يصير عشرة تامة
وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاءت في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما ان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما يقدر
من القرابة ونحوها اى لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود
اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في قولك من كانت امك ومعناه اى ثنية حاجتك صارت حاجتك
وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة
اى صارت قال الاندلسي ولا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل
هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر
اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد
غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال
وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء
الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة
كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة
على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى
صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد
القسمين على الاخر لا على ما هو قسيمه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ببيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف
على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا
لها مفسرة للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع و
يكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى
المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تع كن فيكون ويكون
زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تع وكيف نكلم من كان في المهد
صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس بمعنى
سبيل المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصتين لشبههما الجميع اسمها الا انها وصار
للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا
ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد
الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بها مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد وقال الله تع فارتد
بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فبالله من نعمى تحولن ابؤسا واصبح
وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الا بصورها
مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران ويكون بمعنى صار
نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد به انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه
الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل
وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في
جميع نهاره واذا قلت بات زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا
وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظلت بمكان كذا او بت مبلبلا طيبا
لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما

وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة واض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة

اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة

وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة

من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال كما الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا

لم يذكر صاحب المفصل وفي لصناعة الكتاب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها في التفصيل

عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزول فانه تام وما

برح بمعنا من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتى اي فتئ بمعنا وما انفك اي ما انفصل

لاسم لزم خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها فيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على

ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله

اي قبل علها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته

من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني

هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي استمرار الثبوت وأما اعتبار

الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار

لثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف

اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود

منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها باعتبار

تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها بتأويل المصدر

تقدير الزمان ما قبل المصاحبة واذا قدر الزمان ما قبله فلا بد هنا من حصول كلام بعد ما

ناصر والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها

احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل

بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام

قوله احتاج الى وجه كلام سوى ما دخل عليه لانه

شترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة

وقد بينه بقوله لانه ظرف الخ

لابد لهذا الكلام عن الاتال

عامل نصب الظرف

عصام

مادام باحلبس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها
مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى مجئ الكلام ورائها وليس لنفي
مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور
وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما
الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة
كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم
نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها
عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي واذا اريد به نفي الضرورة عن جانب
العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا
كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديم اخبارها عليها اي على
تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم
معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لا ابن كيسان بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم تكأنه لا مخالفة منهم ورد
الخلاف منهم في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افاد الثبوت
فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهود
من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة الامرين في اصل الفعل
صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز

لا يجوز مراعاة النفي انه يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والصهري والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معاضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كما من انه لو يجب على المص ان يجعل ما اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب ان المتكلم يرجو ذلك ويطمع لا انه جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون باخبار المتكلم بذلك لدنوه لا شرف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزم ملتبس بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فيه لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء من الاصل في معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على حد استعماله عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لو جوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبهة بالمفعول لعدم

افعال المقاربة

قوله فالمضارع مع ان وان لم يتوسع المفعولية في صورة الاثبات الاولى ان يحمل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ورد ايضا نحو عسيت

صاد الاعصام

لعكس قصد فيه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج
ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول
الذى كان فى صورة الخبر فينصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا ناقص وقال الكوفيون ان يخرج فى محل
الرفع بدل اشتمال بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع
عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى رحمه الله والذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول
على الاستعمال الاخير عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو بالمنصوب ما كان فى
الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان
زيدا قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير
قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى واخر
وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان
يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان
يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع فى
الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر
فيه ان كقوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه
فحذف ان والاستعمال الثالث لعدم مشابهته فقولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج
والثانى اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجئ فتخبر من دنو الخبر لعلمك بانه
على الحصول للفاعل فى الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع لبدل على قرب حصول
الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان الدالة على الاستقبال المنافى للحال وقد تدخل
ان على الخبر كما تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله رسم عفى من بعد
ما قد انمحى قد كاد من طول البلاء ان يمحى فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى كل منهما

منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال
في افادة اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه
اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا واما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة
شعر اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى
ولتسليمه تخطئتهم وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأه
ولما غيره لتخطئتهم والجواب عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء
القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء
القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض
الفصحاء فخطأ ذا الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
عليه ابن شبرمة فغيره فقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ
ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فان النفي الداخل
على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لم يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم
يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث هو ما وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق يعني اخذ في الفعل تقول طفق
يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء

بمعنى قرب كربت الشمس اذا دنت للغروب وَجَعَلَ بمعنى طفق وَاخَذَ بمعنى شرع وَهِيَ

اى الافعال الاربعة في الاستعمال مِثْلُ كَادَ في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد

اواخذ اوكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان وَاَوْشَكَ بمعنى اسرع

على طفق وَ يجىء اى اوشك مِثْلُ عَسٰى وَ كَادَ فِى الْاِسْتِعْمَالِ فتارة تستعمل استعمال عسى

على وجه نحو اوشك زيد ان يجىء واوشك ان يجىء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد نحو اوشك زيد يجىء فِعْلُ التَّعَجُّبِ مَا وُضِعَ لِاِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ وفى بعض النسخ فعلا التعجب بصيغة

التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته

بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع

فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره

فارسا وامثاله لكن ينتقض بنحو تالله من شاعر ولا مثل عشره فانه فعل وضع لانشاء

التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت

لذلك بعد الوضع والمراد ما الوضع لانشاء التعجب بحسب الوضع بحيث لا يستعمل في غيره وما

ذكر في مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وَلَهُ اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب

صِيغَتَانِ احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب مَا اَفْعَلَهُ والاخرى صيغة الفعل الذى تضمنه

تركيب اَفْعِلْ بِهِ فتسميتهما ان يكونا في هذين التركيبين وَهُمَا اى فعلا التعجب غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ فلا

تغير الى المضارع والمجهول وغيرهما وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفة مِثْلُ مَا اَحْسَنَ

زَيْدًا وَاَحْسِنْ بِزَيْدٍ وَلَا يُبْنَيَانِ اى فعلا التعجب اِلَّا مِمَّا يُبْنٰى مِنْهُ اَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل

وقد شذ ما اشبهه للفعل وما امقته لكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بنا صيغتى التعجب منه

من رباعى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد وهو فيه لون او عيب بِمِثْلِ مَا اَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ

وَاَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ يتوصل بناءهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا

او مجرورا بالباء ولا تتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اى تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما فانما يفيد ان التقديم والتاخير انما يفيدان ليكون هكذا التصرف فيهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما لما نقلا الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال فقيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى ولعله ذكر التاخير ايضا للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا تتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق ولكن المازنى جوز الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعنا انه كان له فى الماضى حسن دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اى مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف فى بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه نكرة بمعنى شئ لان النكرة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه عند سيبويه وما بعدها اى ما بعد ما الخبر من باشاهر ذا ناب موصول اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا الذى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها وقال الشارح الرضى ره وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فيستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واحسن بزيد فاعل صيغته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم اى مجرور فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لانه لا اذ كان التعجب منه

مبحث افعال المدح والذم

مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس فكل الضمير عند سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد لايكون الا واو كسر اى مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى صار احسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيّر ذا حسن او الباء الزائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اى فى افعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد وزيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه بالحسن وقال الفراء ونبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص افعال المدح والذم يعنى الافعال المشهورة عند النحاة لهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته ونحوه منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل بالاسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافا الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شئ منصوب المحل على التميز مثل فنعما هى اى نعم شيئا هى قال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها فى فنعما هى محذوفة لا رهى

هے مخصوص ای نعم الذی نعله هی ای الصدقات وقال سیبویه والکسائی ما معرفة تامة بمعنی الشی فمعنا
فنعما هی نعم الشی هی فما هو الفاعل لکونه بمعنی ذی اللام وهی مخصوص وَبَعْدَ ذٰلِكَ الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وبعدیته انما هو بحسب الغالب فی تقدیمه لانه قد یتقدم المخصوص فیقال زید نعم الرجل
صرح به فی المفتاح وَهُوَ ای المخصوص مبتدأ وَمَا قَبْلَهُ ای الجملة الواقعة قبله غالبا خبر
ولم یحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الی ضمیر للمبتدأ لقیام لام التعریف العهدی مقامه اَوْ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ
مَحْذُوفٍ وهو هو مِثْلُ نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ فزید فی هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما علیه
خبره واما خبر مبتدأ محذوف وعلی تقدیر سؤال فانه لما قیل نعم الرجل فکانه سئل من هو فقیل زید
ای هو زید فعلی الوجه الاول نعم الرجل زید جملة واحدة وعلی الوجه الثانی جملتان وَشَرْطُهُ
ای شرط المخصوص یعنی شرط صحة وقوعه مخصوصا مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ ای مطابقة الفاعل او
مطابقة الفاعل ایاه فی الجنس حقیقة او تأویلا وفی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث
لکونه عبارة عن الفاعل فی المعنی نحو نعم الرجل زید ونعم الرجلان الزیدان ونعم الرجال الزیدون
وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ویجوز ان یقال نعم المرأة هند وبئس
المرأة هند لانهما لما کانا غیر متصرفین اشبها الحرف فلم یجب الحاق العلامة بهما وَقَوْلُهُ تَعَالٰی بِئْسَ
مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا هذا جواب عن سؤال مقدر تقریره ان المخصوص اعنی الذین کذبوا
جمع مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وَشِبْهُهُ مما لا یطابق الفاعل المخصوص مُتَأَوَّلٌ بتقدیر
مثل الذین کذبوا او بجعل الذین صفة للقوم وحذف المخصوص ای بئس مثل القوم المکذبین مثلهم
وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوصُ اِذَا عُلِمَ بالقرینة مثل قَوْلِهٖ تَعَالٰی نِعْمَ الْعَبْدُ ای ایوب فقرینة ان تلک
قصته وقوله تعالی فَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ ای نحن وَسَاءَ مِثْلُ بِئْسَ فی افادة الذم والشرائط والاحکام
وَمِنْهَا ای من افعال المدح والذم حَبَّذَا وهو ای حبذا مرکب من حب الشی اذا صار
محبوبا ومن ذا وَفَاعِلُهُ ای فاعل هذا الفعل ذَا وَلَا يَتَغَيَّرُ ای حبذا وفاعله بل علی حاله
فلا یثنی ولا یجمع ولا یونث ذا کان المخصوص مثنی او جمعا او مونثا لجریها مجری الامثال التی لا تتغیر فیقال
حبذا الزید او حبذا الزیدین وحبذا هند وَبَعْدَهُ ای بعد حبذا الْمَخْصُوْصُ وَاِعْرَابُهُ کاعراب

اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التمييز او الحال فى حبذا ما فى حب من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

بحث الحرف

الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعقلا بالنسبة اليه لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح ان يحكم عليه وبه بل لا بد فى ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته للكلام الى امر كما كان او غيره لا اسم ليتعلق معنا بالنسبة اليه نحو من البصرة الى الكوفة او فعل كان نحو قد ضرب

بحث حروف الجر

حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصال فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وهى من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذا ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها لشيوعها بخلاف ما بقى منها ورب وواوها اى الواو التى بعدها رب ويعدها من حروف الجر بعضهم وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التى تليها يكون حرفا واسما والثلاثة البواقى يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية فى هذا المقام الاسم

لاسم المجرور على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض
والمقصود المراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة
او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في
مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجأ
اليه **و للتبيين** بالجر عطف على الابتداء اي ويجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من
مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى **و للتبعيض** اي وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع
بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم **و زائدة** عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع
بالخبرية وزيادتها لا تكون الا **في غير الكلام الموجب** نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من
احد **خلافا للكوفيين و الاخفش** فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم
قد كان من مطر واجاب عن استدلالهم بقوله **و قد كان من مطر و شبهه** مما يتوهم منه زيادة من في
الكلام الموجب **متأول** بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو
وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر **و الى للانتهاء** اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن سواء كانت في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو
البلسفان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل **و بمعنى مع قليلا** كقوله تعالى ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم **و حتى كذلك** اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية و بمعنى
مع كثيرا او لم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة **و تختص** اي حتى **بالظاهر** اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه
لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها **خلافا للمبرد** فانه
جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا **و في للظرفية** اي لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا

نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلًا كقوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع
النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما في مررت بزيد فان
الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في
صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع
سرجه فمعنا مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال الاشترا
الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع
مجرورها في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمينه مع التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهبت بزيد صدور الذهاب عنك ومعنى ذهبت
بزيد تصييره ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل
الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لاختصاصها بحرف دون حرف
والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو
هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد
الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن
خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا
والقى يده او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد واللام للاختصاص بملكية
نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس وللتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربت
للتاديب او خارجا نحو جئت للمخافة وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر
اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشا
التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشا التكثير
مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب

فقد الاسم
كقولك رب يكون معدوده
معنى التقليل ان لم يوجد فعله الا الاسم
وفيه نظر لان زائدة وقال صاحب المغني في الجواب
ان الضمير المتاخر عن المعمول ضعيف في الصحة كقوله تعالى ان كنتم
للرؤيا تعبرون وفيه نظر ايضا لان الضعيف غير ... انما يعيد علاوة
... مفعول شيء ...

وقد وبمعنى الواو في القسم ... القسم ...

ربّ لانه اذا وصف شيء صار اخص واقل فتمام بوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على
المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا
الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى
القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا
يتحقق ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته وقد رجل كريم لم افارقه محذوف واي ذلك الفعل
الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته في جواب وقد تدخل
اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد
وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة
وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي ربّ ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل على نحو ما
على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم ويجر نحو ربما ضربة
بسيف صقيل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذا الواو للعطف عند سيبويه وليس بجارة
فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند
الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون
له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل
اي فعل القسم فلا تقول اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا تقول والله اخبرني كما تقول بالله اخبرني
حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان
الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا تقول وك لافعلن مثل بك تقول والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص
انحطاط لها عن رتبة الاصل وهو الباء لتخصيصها باحد القسمين وخص لفظ لا لاصالته ولتاء

والتاء مثلها اى مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله
من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر خص
منه ما هو الاصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منها اى من الواو والتاء
في الجميع اى في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على
اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكرها نحو بالله واقسم بالله وكما
يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لا تفعلن وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل
على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله تعالى نحو
بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع
ذكرنا من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يكون الباء اعم مع الاختصاص
بدونه لمكان التنافي ويتلقى اى يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف
النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا
وان فيها اى في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو
والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تفتؤ
تذكر يوسف اى لا تفتؤ اما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني
وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم
بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو
زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل
عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على
الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وبعده
عن شئ اخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى
الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو ادبت عنه الدين وعلى

نقصت الواو عن الباء بدرجة لانها بدل منها فنقصت في
الاستعمال بدرجة حيث دخلت الباء على المظهر والمضمر ولم يدخل الواو
ونقصت التاء من الباء بدرجتين لانها بدل من الواو والواو
بدل من الباء فنقصت التاء بدرجتين فلهذا دخلت في المظهر
على اسم الله تعالى وحده افليكن

وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان
اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينه اي من جانب يمينه ومن
عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ
التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو بيض ثلث
كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته وتختص اي الكاف
بالظاهر اي باسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد تدخل في الشعر
على المضمر نحو وما انا كانت خلافا للمبرد فانه جاز ذلك فانظر الى ما جاء في بعض اشعارهم
ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد
بهما الزمان الماضي فالمراد مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي لكن
اريد بهما الاجمعه كما اذا قلت سافرت لبلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط
ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون انت فيها فان معناه ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد الى الان والظرفية عطف على الابتداء اي هما للظرفية المحضة من
غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه
اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر
اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يتميز زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح
اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل لتنا الانا المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول
مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن يتقدر بمضافا اي ما رأيته من دخول شهرنا وحاشا
وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها يكون
حروف جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد
واذا نصبت يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها

باب الحروف المشبهة بالفعل

فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها
معاني الافعال مثل الكلمة وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة
جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها
اذا لوحظ مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانّ
وكانّ ولكنّ وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه
الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم
منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى انّ المفتوحة فهي
بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة
في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لانه يجر الاستثناء
يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما
الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض
اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ يلحقها ما الكافة على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل
ولا تخرجها عن كونها جملة في قولك ان زيدا قائم ثم انّ ما يؤكد بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد
وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها
عليها في حكم المفردة ومن ثمة اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل
اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت
ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكون موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول
فانتسو منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قلت ان زيدا قائم وكسرت بعد الاسم

الاسم الموصول لا صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انه قائم وفتحت ان
حال كونها مع جملتها مفعوله نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها
مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك قائم لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا
اليها نحو اعجبني اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا وفي لولا انك
بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها
وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك معادلك
زعمت اي لولا زعمت انك معادلك ولولا انك ضربتني صدمتك وفي لو كان نحو لو انك
بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك
قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز
الامران الفتح والكسر في ان على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد فاء الجزائية فان كان
المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لا
اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت
بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح
على انها معهما مبتدأ محذوف الخبر اذا عبوديته للقفاء واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفاء واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى الظن وزيدا
مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفاء واللهازم
انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيتان
في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد وبارادتهما مع حواليهما تغليبا وتشبيها
بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل اذا انه عبد القفاء وشبهه وما وجد كذلك في كثير من النسخ
مفعول ارى فيه مفعوله الاول هو ضمير المتكلم مقام الفاعل ومفعوله الثاني زيدا ومفعوله الثالث وهو سيدا

الفتح من جملة اشباههم قولهم اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة
كان حاصل المعنى اول مقولاتى فتعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى
فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل
المعنى اول اقوالى فتعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها
لا ما هو من جنس المقول **ولذلك** اى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها
المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط **جاز العطف على اسم**
ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة **لفظا او حكما بالرفع**
بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت
ان زيدا قائم وعمرو فانها فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث يكون
مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة
فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط
فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع **مضى الخبر** اى ذكر خبرها قبل المعطوف **لفظا** مثل ان
زيدا قائم وعمرو **او تقديرا** مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو وقائم لانه
لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
العامل فى رفعه كلمة ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء
فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل **خلافا للكوفيين** فانهم لا يشترطون
فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان
قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد **ولا اثر لكونه** اى لكون اسم
ان **مبنيا** فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد
ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما **خلافا للمبرد**

للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم
ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور
ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه
قبل دخوله فان معناها الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد
فيجوز اعتبار محل اسمه مرفوعا وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد
ولكن عمروا خارج وبكر لا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء
المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها ويقال لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لتاكيد
التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة
على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم
او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان
نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو
ان زيدا لطعامك آكل وانما اختص دخول اللام بهذه الصور لانه فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد
والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك فاختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا
للعامل على ما ليس بعامل وقد دخول اللام في لكن على اسمها وخبرها وعلى ما بينهما ضعيف
وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه
في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخففت ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها اي ان بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات
بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا
لم يذكر صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في
مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب لان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب

لعراب لفظي لكونه اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا الخلاف مذهب سيبويه وقياس النحاة فانهم قالوا عند
الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل **ويجوز دخولها** اي دخول المخففة **على فعل من افعال**
المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها
عليهما فاذا فاتت الشرط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين **خلافا للكوفيين في التعميم** اي في تعميم الدخول وعدم
تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لانه في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيين خالفوا البصريين
في تجويز دخولها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما * حلت عليك عقوبة المتعمد وهو
شاذ عند البصريين **وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف** على سبيل الوجوب **في ضمير شان**
مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال
المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد
تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى فلذلك عبر عنها بتقدير
ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في
المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون
والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت
دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى **فتدخل** اي المفتوحة **على الجمل** الصالحة لان تكون
مفسرة بضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غيرها **وشذ اعمالها**
اي اعمال المفتوحة **في غيره** اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة
نحو قولهم اظن انك قائم واحسبنه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في
المضمر فقط في قول الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم ابخل وانت صديق **ويلزمها** اي المفتوحة
المخففة لكونها مقرونة **مع الفعل** اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا
ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب الشيء نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه

نهفعل ان سوفي باكلما اذنْ وقد نحو لنعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم لزوم هذه الامور الثلثة للفرق

بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة ولتكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون

ان لا يرجع اليهم قولا وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من نون المحذوفة فانه لا يحصل به

الفرق بين المخففة وهو المصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفرق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى

به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية

والا فهي المخففة وكأن للتشبيه اي لانشائه وهي حرف براسه على الفصيح حملا على اخواتها الا ان الاصل

عدم التركيب وفي مذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت

الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم

الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف

اي كأن فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول

الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان اي كأن ثدييه حقان وان اعملتها تلك كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح

لما عرفت واذا لم تعملها لفظا نعملها تقديرا في ضمير شأن مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يوتى بعد المخففة

بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وفي

الكوفيين هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى

الكاف وحذف الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا

وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك وفي معنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام

المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك

التوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ تتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين في المعنى نفيا واثباتا

اي تغايرا معنويا والمعتبر هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاء زيد

لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل

لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى واجرت مجراها في الالغاء بخلاف ان المخففة فانه ايسر

فرد سنا بين نفيا واثباتا

سواء كان لفظا نحو جاء زيد

لكن عمروا لم يجئ اوما نحو زيد حاضر

لكن عمروا ليس بحاضر

لبيطها أجوبة عليه وفي بعض النسخ على الأكثر وكأنه إشارة إلى ما جاء عن يونس والأخفش أنه يجوز
إعمالها قياسا على أخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا أعرف له شاهدا ويجوز معهما شذ
ومخففة الواو وهي إما لعطف الجملة على الجملة وإما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الأخير أظهر
وليت للتمني أي لإنشائه ويدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب لنا
يعود وأجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على أن ليت للتمني فكأنه قال أتمنى زيدا
قائما أي تمنيا كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت وأجاز الكسائي نصب
الثاني بتقدير كان وتمسكهما بقول الشاعر يا ليت أيام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه أتمنى أيام
الصبى رواجعا والكسائي يقول أي ليت أيام الصبا كانت رواجعا والمحققون على أن رواجعا منصوب
على أنه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف أي ليت أيام الصبا لنا كائنة حال كونها رواجع ولعل
للترجي أي لإنشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع أمر مرجو أو مخوف كقوله تعالى لعلكم
تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الأول وشذ الجر بها أي بكلمة لعل كما جاء في لغة
العقيلية وأنشد السيرافي في ذلك وداع دعانا من يجيب إلى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع
أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبي المغوار منك قريب وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يكون على سبيل الحكاية
كذا قال المصنف في شرحه يعني أنه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاية على ما كان عليه وكان
اشتهر ذلك الرجل بأبي المغوار بالياء فيجب أن يحكى في الأحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكره من
التأويل أن هذا البيت يحتمل أن لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة وإلا فلا حاجة إلى التأويل
بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه وحروف العاطفة لعطف في اللغة الإمالة ولما كانت
هذه الحروف تميل المعطوف على المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
وأو وأما بكسر الهمزة وأم ولا وبل ولكن وعد بعضهم أي المفسرة منها وعند الأكثر بين ما بعدها
عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض الأخوان إلى أن بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو
ليست منها لأن ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح وأما معها فأفصح مطرد في كلامهم لأنها

لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مع ترتيب او مع
ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كان في او واما وام بل المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا
ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا
الترتيب منها وجودا او عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها
اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب مع المهلة
في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي وضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه
اي متبوع معطوفها المفيد اي لعطفها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما
حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل وليدل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل المتعلق به نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدها
اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المعتبر في المهلة في ثم انما هو بحسب
الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء
ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء موت الناس وهكذا المناسب
في الذهن من حيث تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك
ومع هذا يصح ان يتقدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد
عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك بالانتهاء لا في الجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول ذلك النوم بجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة المغنية في
جميع الاقسام بان في العاطفة ما هو لا في الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم تستعملوها في معنيها جميعا لئلا يلزم ترجيح الاصل على الفرع مرتبة

مرتبة وانما استعملوها في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزء الان بجا الاجزاء في تعلق الحكم عرف في العقل
واكثر في الوجوه من انحاء المجاوز فعكذا في بعض الشروح ومر هذا اظهر وجه اختصاصا معطوفها بكونه جزءا من مسوغه
وعند الحاجة الى ان يوالجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور وانه كما وقع في بعض الحواشي واو
وإمّا وأم كل من هذه الحروف الثلثة لأحد الأمرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حالكون
الامر مبهما اي غير متعين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا الكل من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي كلمة
او وام المتصلة لازم منكرة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها ويليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة
أحد المستويين بل مستوي الآخر الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمّ اي من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة
بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز في تركيب أرأيت زيدا أم عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو ولما
وان وليهما ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف المنقول من سيبويه انه حسن فصيح وان زيدا رأيت
عمرا ام حسن وفصيح ويكون تركيبا بين زيد ام عمرا حسنا وفصيحا وان لم يكن افصح واحسن في بقية الشرح
الشريف بانه وجد بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليها خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة
على الافصح ومن ثم ضعف رأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة
غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص هاهنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما
نقل عن سيبويه وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين
احد الامرين لان السؤال عنه بالتعيين دون نعم ولا لانهما لا تفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة
كما قلت أجائك زيد او عمرو وأجائك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا او نعم لان المقصود بسؤال
ان احدهما لا على التعيين جائك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشابهة بينهما في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه
باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخفى عن سماجة لو اقتصر على قوله

قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كما جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم
بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل
الهمزة للشك اي لنشاء الشك او لو اقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطعة التي رأيتها
لابل وهي جملة خبرية فلما اعلمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء
اخر فتستفهم عنها بقولك ام شاة اي بل هي ام شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعندك
عمرو وحينئذ تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول والاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه
لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه
اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على
الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني
اما زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه
ايضا ولدخلها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما
لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول
الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على الاولى واما الثانية
لعطف ما بعدها على ما بعد الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه
الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على
التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء
فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد
بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف والمعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه
حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن
بطريق القصد ولهذا اعرض عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه
خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني

قال المصنف وقد ياتي بدء المجد بمعنى ترك الاول
والاخذ فيما هو اهم مثل قوله تعالى ام يقولون
افتريه بل هو الحق ونظائره
كثيرة …

ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه اي الحكم منفي عنه نحو ما جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو وزيد بلا فانه في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه **ولكن لازمة للنفي** اي غير مستعملة بدونه فانك اذا عطفت المفرد على المفرد فهي نقيضته لا تكون الا بعد ما النفي عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي لكن قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه الا واما وها** يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهذان وهاتان وهذه وهؤلاء **حروف النداء يا وهي اعمها** استعمالا لانها تستعمل للنداء القريب والبعيد **وايا وهيا للبعيد واي** بفتح الهمزة وسكون الياء **والهمزة للقريب** وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة والى الاقرب متصف بزيادة الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان القريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب **حروف الايجاب نعم وبلى واي** بكسر الهمزة وسكون الياء **واجل وجير وان** بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بينها معا ثلث الحروف ووجه تسميتها بحروف الايجاب **فنعم مقررة لما سبقها** اي محققة لمفهوم استفهاما كان او خبرا فهي في نحو اقام زيد بمعنى قام زيد وفي نحو الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في نحو الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في نحو الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى هاهنا نعم لكان كفرا فانه مقتاح لنفي ربنا وقيل يجوز استعمال نعم هاهنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد

وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال الحد يا زيد اليس لي عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا او

يقوم مقامه لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم

ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد

قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى

انت ربنا فقد جاء على سبيل الشذوذ لقصد الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد

واي ثابت بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق

الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا يستعمل

الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري

يقول اي والله واي وربي واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق الخبر

وفي بعض النسخ تقع لتصديق الخبر كقولك اجل وجير وان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم

يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها

اي ولعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء

من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذه المواضع خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا

للخبر وحروف الزيادة انما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة

ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في

كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما

الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا

لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت

عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى ان وان مخففتين وما ولا

ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان

زيد قائم اي ما زيد قائم وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي

في هذه الصلات بمنزلة الحرف الهابي التي لو حذف لاختل

ودلالة اللفظ على المعنى عصام

القاضي اي قدر جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وانّ بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلّت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع ايّ نحو ايّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا فالكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل [illegible] كان عمرو اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم واتما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والاكثر زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيعبر بذلك عن نفي صورة القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها

حرف التفسير اي فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاء زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول بفعل منفرد في معنى القول نحو وقع المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير المفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذا تقول كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير

تفسير للضمير في بروني امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول
وقد يفسر بها المفعول به لفظا كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير
لما يوحى الذي هو المفعول لفظا لا وحينا **حروف المصدر ما وان** المفتوحة المخففة **وان** المفتوحة المشددة
فالاوليان اي ما وان المفتوحة المخففة **للفعلية** اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية
فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو
السعة نحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوله
في الدنيا ما الدنيا باقية **وان** المفتوحة المشددة **للاسمية** اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما
فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد
الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وفيما معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد
فان تعذر قدر الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا **حروف التحضيض هلا والا**
مشددتين **ولولا ولوما لها صدر الكلام** لدلالتها على احد انواع الكلام فيتصل الكلام او
الامر على ان الكلام من ذلك النوع **ويلزمها الفعل** في بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو
هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا **او تقديرا** نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها
اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحث على الفعل والطلب له
فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على
انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع قد سمي بها لجمعهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي والمضارع
فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع
التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب وفاعله قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي
حصل ركوبه عن قريب كما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان

معا مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق للتقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف التنفيس للتقليل اي ينصرف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا

مبحث حرفي الاستفهام

حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما شيء مما في خبرهما الا انهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على جملة اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها لانها اكثر من التصرف في هل تقول أزيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانشاء ما دخلت عليه على وجه الانكار وهل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذه المواضع محذوف بالحقيقة لان اصله أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول أزيد عندك ام عمرو والهمزة وتجعل معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعين المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام لانها اقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعين لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة في قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول أثم اذا ما وقع وأفمن كان وأومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العطف بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتقدم عليها

حروف الشرط

نصرتها حروف الشرط ولو وان واما لما تصدق الكلام بها مر فان للاستقبال وان دخل
على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو
للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخل على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك
فيه وكذلك لو للماضي سواء دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب
في الماضي فقد وقع مني ضرب ايضا فيه وقد يستعمل لو في المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير
من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه
فانها كانت موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مفروض فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي
كان منفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد
علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني
للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد
ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان
المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هنا استدلال فانك
اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا
الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وله استعمال
ثالث وهو ان يقصد بها استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني
لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
الاكرام وفي ملزمها اي ان ولو الفعل لفظا كما هو في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى

وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلا لفعلين محذوفين يفسرهما اما احد فظ واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا لابارزا ولئيس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل معا من حذف الفعل وحده ومن ثمه اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف وفعلها لو انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقى لو انك انطلقت ولا يقى لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت دالة على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شىء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تع ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا حتى يوضع فعله فى موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح نزع فى لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم تقدم غير الشرط عليه على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون للشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون التمييز عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا او ان لم تأتنى مثال للماضى معنى لاكرمتك وان

وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى بتقديم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم وان يلغى الشرط وجاز ان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتنى لا آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى فوالله لا آتيك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال التقديم الشرط وجواز الغاء النشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به او مقدرة كالملفوظ فى صدر الكلام فيلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية لو وقعت جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته

قوله
والتزم حذف
فعلها أي والتزم حذف الفعل الداخل
عليه أما لأن المقصود
هو الاسم
الواقع
بعدها
دون
الفعل ولما
حذف الفعل
جعل الجزء الذي
مما في حيز جواب أما بين
أما وفائها عوضا عن الفعل المحذوف
وهو الاسم الواقع بعدها كراهة أن
يلي الفاء أما لكراهتهم أن يلي آلة الجزاء آلة الشرط
ألا ترى أن معنى قولك أما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء
فزيد منطلق فزيد جزء جوابها والمراد من قوله
جزء أن الاسم الواقع بعدها
جزء مما في حيز جوابها
سواء
كان
مرفوعا أو منصوبا
وسواء كان بعد فاء الجزاء
ما يمنع التقديم أو لم يكن تم

[illegible]

وأما عمرو فأهنه وأما بشر فأعرض عنه أو أجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب
بواسطة القرائن وقد جائت للاستيناف من غير أن يتقدمها إجمال نحو أما الواقعة في
أوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد
حيث يكون غير المذكور ضد المذكور لأن أحد الضدين يدل على الآخر كقوله تعالى
فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فإن ما يقابل أما المذكور ههنا
غير مذكور لكنه معلوم يعني وأما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات و
يردون إليها المتشابهات والحاكم بأن كلمة أما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية
الأول للثاني ولكثرة استعمالها حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينهما أي بين أما
وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها أي حيز فائها أو جزائها لأن حيز
الفاء أيضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو أما زيد فمنطلق أو معمولا لما وقع بعد
الفاء نحو أما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا أي تعويضا مطلقا غير مقيد بمحل التجويز تقدم
ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لأما خاصية جواز
التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد هو أي ما وقع بينها وبين فائها
معمول الشرط المحذوف مطلقا أي معمولية مطلقة غير مقيدة بمحل تجويز التقديم
وعدمه مثل أما يوم الجمعة فزيد منطلق فإن تقديره على المذهب الأول مهما
يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء وأقيم أما
مقام مهما وتوسط يوم الجمعة بين أما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار
أما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى يوم الجمعة وأما على المذهب الثاني فتقديره مهما
يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول للفعل فلما حذف فعل الشرط صار
أما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لأما خاصية جواز التقديم أصلا
وقيل القائل المازني إن كان ما يتوسط بين أما وفائها جائز التقديم على الفاء مع

[illegible]

مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط
جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء
بل نضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما
قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا
القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل الا ما قوة رفع الا
عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فمنطلق
فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو
منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل
المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل
الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير
النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة فعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة
منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق
بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف
بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها
حروف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا
ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال
لك افعل كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق
مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني

او يكون فرد ونحو القبائل يكونه دونه لابناء المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي
المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء مما يساويه مع زيادته فيصح ان يقصد بعرف نفي المساواة
ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل
عين زيد فوذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل
في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائز كما جاز في المثال المذكور قلنا
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدا بالذات والاصل في اسم التفضيل
ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا
زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجل افضل ابوه من زيد
فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنا التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر **مع انهم لو رفعوا** احسن بالخبرية والكحل بالابتداء
فصلوا بينه اي بين احسن **ومعموله** اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد **باجنبي وهو الكحل** اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية
فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرج
عن هذه الاجنبية ما عرض له من بيانه معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر لا العامل في الحقيقة
ح معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته
من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله
من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معنا تعقيد وكلف وكذا لو قيل لهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من
الكحل في عينه هواي الكحل في عين زيد لا يخرج عن كل التعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة
المشهورة الواردة في امثال هذا المقصود والكلام ولما ذكر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر
عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر

ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وننقله بهذه التغييرات الى ما انشده
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال **ولك ان تقول**
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد
وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور
المعنى المقصود وعلى كل تقدير في المعنى على ما كان عليه قبل هذه التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى
على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ بعد الكحل **فان**
قدمت على اسم التفضيل **ذكر العين** التي كان الكحل فيها مفضلا عليه **قلت ما رايت**
كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد
فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل
الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل
منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه
الصورة وان لم يكن فيها افعل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى فلا بد من التفضيلية
مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا **مثل ولا ارى** منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت
ما رايت كعين زيد الخ قولا مماثلا قول الشاعر وانما زيد صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ المماثلة
وترك موصوف احسن في المثال وان كان المماثلة الكاملة في ذكره في مقابلة قوله واديا وهو يكون
لانه كان في مقابلة الاختصار في المثال المذكور ولاتمام البيت مع ما بعده شعر **مررت على وادي**
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله
ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى
عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكب الابل والتئية من تأوي كالتحية
من حيا وحي وهو المكث والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله الا ما من وثبة البصر
او من وثبة القلب فعلى الاول واديا مفعول وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول

نبي ليكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولما سبنه معنا لمعنا الثان بردع المخاطب عما

يقول. بحقيقا الضد لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود

بر تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية **وتاء التانيث الساكنة**

لا المتحركة لانها مختصة بالاسم **تلحق الفعل الماضي** لسكون من اول الامر علامة لتانيث

المسند اليه فعلا كان ومفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف

تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل البنا فبنيت من اول الامر بسكون هذه على بنا ما لحقته

وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانهما كالحرف الاخير لما تلحقانه **فان كان** اي المسند اليه

اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فيخبر اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه

فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والابصال فهذه المسئلة قد تقدمت الا انها

ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام التاء

التانيث **فاما الحاق علامة التثنية والجمعين** اي جمع المؤنث والمذكر في مثل قاما الزيدان

وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج

المسند الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع

غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير

فائدة بل هي حروف الحقتها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح

الرضي ره هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة

في هذا الابدال ما مر في بدل الكل عن الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر منها

التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا

اشعارا بالحدوث وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهي في

الاصطلاح **نون ساكنة** اي بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي شاملة

نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله **تتبع حركة الآخر** اي اخر الكلمة فان هذه

هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر
لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة و
التنوين فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة ههنا فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر
الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل **الا التأكيد للفعل** فخرج
نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها
الحركة ان تطفلها لها في الوجود كتطفل العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام
الرجل بهذا المعنى **وهو** اي التنوين **للتمكين** وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
بشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معنا في غير المنصرف **والتنكير**
وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما
في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو ابراهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ادري منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكن والتنكير معا فقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته لما تمحض للتمكن
والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا من المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي
يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كان مضافا الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف
الجملة للتخفيف لحقها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكلاهما وساعتئذ
وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال
ذلك **والمقابلة** وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء علامة
الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيدت التنوين
في آخره ليقابله التنوين وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات امرأة
ثبتت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتأنيث نظرا انه ليس تنوين التنكير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير

في غير اواخر الابيات والمصاريع فينبغي ان يكون للمقابلة لانها معنى من معاني التنوين عليه قال الرضي
وهو ما يلحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك لترديد
الصوت في الخيشوم وذلك التردد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ملحق اواخر الابيات والمصاريع وان كانت الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها
يردد فيها كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني بها انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين
كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو ما تلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا
متبعا باشباع حركة واحد من الالف والواو والياء سميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق
الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حرف الاطلاق به كما هو في قول الشاعر
اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فرويه هذا البيت الباء ووصل باشباع
فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما ما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان
رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد
لانه ليس هنا حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر بها امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم
الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحقها بها النون فقيل المخترقن والخفقن
ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد يتجاوز البيت بلحوق
هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان
تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معنى الترنم
كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف
التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في
بعضها ايضا تامل قال ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم الكونه موصوفا بابن مضافا الى
علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر
مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الالف من ابن وكذا قولهم هذا فلان بن فلان لانه

لانه كناية عن العلم ويعلم منه اذا كان صفة بغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد
ابن عالم لا يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن
الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا
الا في حذف همزتها فانها لا تحذف خطا كانت لئلا يلتبس ببنت مثل هذه هند بنت عاصم نون
التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة
لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربن اضربنّ والف الجمع اي
الفاصل بين الجمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر معهما لشبهها بنون التثنية
ويختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ
بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض
نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا او القسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه
الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد
الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي نون التاكيد في النفي فلا يؤكد زيد ما يقوم من الا قليلا لخلوه عن معنى
الطلب وانما جاء قليلا لتشبيهه بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب
المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان الزيادة نون التاكيد فيما
مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلنّ اي الشرط المؤكد حرفه بما
فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد
خفيفة كانت او ثقيلة مع الضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون
المشددة كلمة اخرى ولثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ذلك فيهما

ماذكر ومع ضمير المخاطبة وهو اليا مكسورة لتدل على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين
او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور غائبا كان او مخاطبا
والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث
حكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثنا
عنه فيقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث باثبات الالف بعد نون
الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلهما اى التثنية وجمع المؤنث النون
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده
ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضى عند الاكثرين وهما اى نون الثقيلة والخفيفة في غيرهما
اى غير التثنية والجمع المؤنث مع الضمير البارز اى في وجمع المذكر وبا المخاطبة كالمنفصل اى كا
الكلمة المنفصل يعنى يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه
النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر في الصحيح ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي فالنون واما مع ضمير
مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزن
وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا القوم وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة
بحذف اليا كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وتكسر اليا المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم
يكن اى الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اى فالنون كالكلمة
المتصلة يعنيها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا ومن ثم اى لاجل انه مع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترين بان هذا
مثال الغير البارز الذي تحرك لا بالفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق

كالمتصل ومع الضمير البارز

والحاق النون التاكيد وضمّ الواو وكسرها في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه بارز نضم لاجل النون وهل

ترين في مثل هل ترين باثبات اليا وكسرها كما في هل ترى الناس هذا مثال لما فيه بارز تكسر

لان النون واغزون عطف على ترين لا على ترى اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوف وكما مر مع الضمير

في اغزوا ولتغزن في لتغزوا بحذف الواو والمضموم ما قبلها كما قيل اغزون القوم واغزن في اغزي بحذف اليا

المكسور ما قبلها كما في اغزي القوم وهذه امثلة وقعت على ترتيب بعض نسخها الواقع في كتب التصريف

بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمتصل كما اشار اليه والنون المخففة تحذف للساكن

اي لالتقاء الساكنين المذكور بعدها في بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر

لا تهين الفقير علّك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذف النون المخففة لالتقائهما

اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان تقول لا تهين

الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة

ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما

الحقت به تخفيفا اذا انضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة

كما اذا الحقت المخففة باغزوا ولتغزي وقلت اغزن واغزن وبحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب

ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين

لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم و

المخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين اذا انفتح

ما قبلها الفا واذا انضم او انكسر يحذف ونحو اصبت خيرا واصابني خير وختم لي بخير

لقد تم الاسودا على يد اقل العباد الغريق في لجج الاثام الخالي من زاد

المعاد في اليوم السابع من العشر الثاني من الشهر الاول من النصف الثاني

من السنة الخامسة من العشر السابع من المائة الثالثة من الالف الثاني من

الهجرة النبوية على المهاجر بها صلوات الحيا والوف الثنا وانا المدعو بمحمد مهدي

ابن محمد جعفر الخوانساري

حسب الخواهش جامع بينات قدسي القاب آخوند ملا محمد خوانساري ... عزت وسعادت نشان

سلاله الاعيان لا محمد رضا ... طهراني در كارخانه ... انطباع ... صورت

الطبع پذيرفت

۱۲۶۵